

Co-funded by the European Union



Co-funded by



Schweizerische Eidgenossenschaft
Confédération suisse
Confederazione Svizzera
Confederaziun svizra

Swiss Agency for Development
and Cooperation SDC

CITY MIGRATION PROFILE GREATER AMMAN MUNICIPALITY



Mediterranean City-to-City Migration
Dialogue, Knowledge and Action

October 2017

Implemented by



نبذة عن الباحثة

عروب العابد حاصلة على شهادة الدكتوراه في دراسات التنمية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية ، زميلة بحث في مرحلة ما بعد الدكتوراه في معهد الأبحاث البريطانية في بلاد الشام (منحة من الأكاديمية البريطانية)، تعمل حالياً في المعهد البريطاني في عمان. تعمل على تقديم استشارات لهيئات تابعة للأمم المتحدة، والبنك الدولي، ومنظمات غير حكومية دولية. لها مؤلفات في مجالات الاقتصاد السياسي للتنمية والهجرة القسرية، لا سيما في ما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط.

شكر وتقدير

اتقدم بالشكر الجزيل لمعالي أمين عمان الاسبق السيد عقل بلتاجي المدرك تماما لدور امانة عمان في جعل مدينة عمان قادرة على استيعاب واستضافة هذا العدد الكبير من اللاجئين. كما اشكر معالي رئيس لجنة امانة عمان الدكتور ابراهيم الشواربة وعطوفة مدير المدينة المهندس عمر اللوزي على الجهود الكبيرة التي يقدموها في هذا السياق ، واتقدم بالشكر لفريق امانة عمان من مدراء وفنيين على المساعدة المقدمة في اتمام هذا التقرير وأخص بالذكر مستشارة أمين عمان المهندسة نسرين الأعرج، والمهندسة نانسي قعقاع، والمهندسة أسماء البركاتي. وأخص بالشكر فريق دائرة المرصد الحضري ، متمثلاً بمدير الدائرة المهندس أكرم خريسات ورئيس قسم تحليل البيانات الدكتور نصر قنديل. ولا يفوتني أن اشكر الفريق الذي عمل على مساعدة الخبرة في شؤون اللاجئين الدكتور عروب العابد، معدة هذا التقرير.

كلّ التقدير للهيئات المحلية والدولية التي لم تتوان عن تزويد الباحثة بجميع المعلومات والبيانات اللازمة لاعداد هذا التقرير.

وأخيراً، اشكر السيد ماثيو واليزر، طالب الماجستير في جامعة كلارك، الذي ساعد في إعداد قائمة بالمراجع المختارة والتي تشمل مقالات أكاديمية وتقارير عن السياسات التي تهتم باللاجئين (الملحق 3).

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)

العنوان:

Gonzagasse 1

A-1010 Vienna

Austria

www.icmpd.org

المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة (ICMPD)، المدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الامم المتحدة- المونل).

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز إعادة إنتاج أي جزء من هذا الكتاب، أو نسخه، أو نقله، بأي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أم آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل، أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها، إلا بإذن من أصحاب حقوق التأليف والنشر [المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة مع شركاء المشروع، المدن المتحدة والحكومات المحلية، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية].

تم إصدار هذا الكتاب بمساعدة الاتحاد الأوروبي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. يتحمل المؤلفون وحدهم مسؤولية مضمون هذا الكتاب، ولا يمكن الاعتبار بأي شكل من الأشكال أنه يعكس آراء الاتحاد الأوروبي أو الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون.

الخلاصة

بلغ عدد سكان مدينة عمان في العام 2016 ما يقارب 4.1 مليون نسمة وفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة، ومن هنا فإن 42% من سكان المملكة الأردنية الهاشمية يعيشون في مدينة عمان. وتشير الإحصاءات أيضاً إلى أن ثلث سكان العاصمة تقريباً هم من غير الأردنيين، يندرجون بشكل عام ضمن فئة المهاجرين قسراً والعمالة الوافدة. في هذا الإطار، فقد أدت الزيادة الديموغرافية المتسارعة في مدينة عمّان بسبب تحسّن ظروف المعيشة في المدينة، انعكاساً إيجابياً على حياة السكان، لكنّها أيضاً أدت إلى تدفق عدد كبير من اللاجئين الذين التمسوا فيها الملاذ الآمن. منذ سنوات، اتخذت الحكومة الأردنية تدابير عدّة للتخفيف من آثار الزيادة المتسارعة لعدد المواطنين واللاجئين على حد سواء وما يواجهونه من صعوبات. ففي خطة الاستجابة للأزمات الناتجة عن ثورات الربيع العربي وتدفق المهاجرين، أعطت الحكومة الأولوية لتعزيز المنعة والحوكمة الرشيدة عند التعامل مع الوضع القائم، بهدف دعم الأصول الوطنية وبالتالي إدارة الأزمات الحالية والقيود المالية بشكل أفضل.

حاولت خطة الاستجابة الأردنية، منذ العام 2015، التخفيف من أثر الأزمة على كلّ من البيئة، وسوق العمل وسبل العيش، وتأمين المأوى والنقل والطاقة. وهدفت الخطة في الوقت عينه إلى تحسين القدرات الأساسية للوزارات والدوائر الرسمية، على المستويين الوطني والمحلي، من أجل تلبية الاحتياجات بشكل أفضل من خلال التخطيط الاستراتيجي والتنسيق بين القطاعات المختلفة. فقد تم إشراك الوزارات الأساسية في تكريس الطابع الاستراتيجي للخطة، بحيث تُعنى كلّ وزارة بمجال اختصاصها، غير أنّ أمانة عمّان لم تشارك في التخطيط لهذه المرحلة بالرغم من دورها المركزي في توفير الخدمات البلدية للمواطنين واللاجئين على حد سواء.

تشارك عدّة هيئات محلية ودولية في تلبية الاحتياجات المتزايدة للاجئين الجدد، وفي الوقت نفسه تحرص على استدامة الخدمات ذات النوعية الجيدة للمواطنين أيضاً. تجدر الإشارة هنا إلى أن كل هيئة من هذه الهيئات تحتفظ بالبيانات والمعلومات التي قامت برصدها ولا يوجد تبادل لهذه المعلومات فيما بينها. أما أمانة عمّان، بطاقت عملها الكبير، فهي قادرة على التواصل بشكل أكبر وفاعل مع جميع الجهات ذات علاقه وإنشاء قاعدة بيانات عن اللاجئين بما يخدم الاهداف والغايات بشكل أدق، مثل والأنشطة البيئية والاجتماعية والثقافية، مع التركيز على تحسين نوعية الحياة وفرص كسب المعيشة لسكانها، بغضّ النظر عن أصلهم أو جنسيتهم.

سعى هذا التقرير، من خلال جمع البيانات والمعلومات عن الجهات الفاعلة في عمّان، وواقع المهاجرين ومدى قدرتهم في الوصول إلى حقوقهم الأساسية، إلى تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه أمانة عمّان الكبرى إذا مُنحت فرصة المشاركة في اعداد الخطة الاستراتيجية لتعزيز منعة المدينة. فلما كانت الأمانة مزوّداً أساسياً للاحتياجات المختلفة في المدينة، من خلال مرافق قطاع التنمية المجتمعية والبالغ عددها (200) مرفق في مختلف أنحاء مدينة عمّان، فإنّها قادرة على

التعاون الوثيق مع الوزارات الأساسية و هيئات المجتمع المدني، من أجل توسيع نطاق تواصلها مع كافة المواطنين والمقيمين في المدينة.

بما أنّ الأردن لم توقع على اتفاقية العام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، فإنّه لا يتم دمج اللاجئين محلياً وبالتالي لا يمنحهم كامل الحقوق المنصوص عليها في الاتفاقية، لكن بموجب مذكرة التفاهم المبرمة مع مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين. يذكر هنا أنه يمكن أن يحصل اللاجئون على حقوقهم الأساسية عند تسجيلهم لدى وزارة الداخلية والهيئات الدولية المختصة بشؤون اللاجئين في عمّان. ومع أنّ أمانة عمّان لا توفر المتطلبات الأساسية مثل: التعليم والصحة والسكن، إلا أنها تحافظ على رفاه المواطنين وجودة الخدمات المقدمة لهم. فضلاً عن ذلك، يمكن للمرصد الحضري لأمانة عمّان وهو احد دوائر امانة عمان ، بفضل موقعه المركزي بين سائر الوزارات المختصة، تسهيل الوصول إلى البيانات المتعلقة بالمدينة. وبالتالي فان ذلك سيحسن الوصول إلى بيانات عن المدينة، بالإضافة الى توجيه المعلومات المحدّثة إلى الوزارات المختصة والهيئات الدولية.

فهرس المحتويات

6.....	Background	1.
6.....	Project Information	1.1
7.....	لمحة عن مدينة عمان	2.
11.....	الإطار الوطني	3.
11.....	لمحة عن أنماط الهجرة في الأردن	1.3
11.....	1.1.3 الأردن: ملاذ آمن	1.1.3
14.....	2.1.3 المغتربون الأردنيون والحوالات	2.1.3
15.....	3.1.3 العمالة الوافدة في الأردن	3.1.3
16.....	2.3 سياسة الهجرة الوطنية	2.3
18.....	3.3 إطار العمل المؤسسي	3.3
20.....	4.3 التعاون الإقليمي والدولي	4.3
23.....	الإطار العام للمدينة	4.
23.....	لمحة عن أنماط الهجرة في المدينة	1.4
23.....	1.1.4 نموّ المدينة	1.1.4
25.....	2.1.4 استيعاب الوافدين الجدد	2.1.4
27.....	2.4 سياسة الهجرة المحلية	2.4
29.....	1.2.4 الدمج والتنوّع وسياسات حقوق المهاجرين	1.2.4
32.....	2.2.4 دمج الهجرة في التخطيط المحلي	2.2.4
35.....	3.2.4 الممارسات السليمة	3.2.4
37.....	3.4 إطار العمل المؤسسي	3.4
44.....	1.3.4 التنسيق والتعاون على مستوى المدينة	1.3.4
44.....	2.3.4 التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي والوطني	2.3.4
44.....	4.4 التعاون الدولي	4.4
46.....	وضع الهجرة في مدينة عمّان	5.
46.....	لمحة عامة	1.5
48.....	السكان المهاجرون	2.5
6.	مدى تمتّع المهاجرين بحقوق الإنسان وحصولهم على الخدمات اللانقة والواجبات المترتبة على الحكومة	
52.....	في مدينة عمان	
52.....	لمحة عامة	1.6
53.....	اللغة	2.6
53.....	التعليم والتدريب المهني	3.6
55.....	التوظيف وريادة الأعمال	4.6
55.....	1.4.6 العمالة الوافدة	1.4.6
57.....	2.4.6 المهاجرون قسراً والعمل	2.4.6
59.....	5.6 الصحة والشؤون الاجتماعية	5.6
60.....	6.6 السكن	6.6
61.....	7.6 التّصوّر العام تجاه الهجرة والدمج	7.6
63.....	الانعكاسات على بيانات الهجرة في عمّان	7.
65.....	الملحق 1: المواقع الالكترونية	
66.....	الملحق 2: معلومات الاتصال بالجهات الفاعلة الأساسية المدعوة للمشاركة ضمن مجموعة الجهات التي تعمل في مجال الهجرة في مدينة عمان	
69.....	Annex 3 Bibliography	



1. Background

1.1 Project Information

Internal and international migration movements in the greater Mediterranean region have a direct and long-lasting impact on the development of urban areas in the region, as these are often the actual destinations of migrant populations. In order to maximise the social and economic development potential of these migrant populations cities need effective migration governance capacities, particularly in view of the provision of access to human rights and services.

In this context, the **Mediterranean City-to-City Migration Project** aims at contributing to improved migration governance at city level in a network of cities in Europe and in the Southern Mediterranean region. The project is implemented by a consortium led by the International Centre for Migration Policy Development (ICMPD) in partnership with the United Cities and Local Governments Network (UCLG) and the United Nations Human Settlements Programme (UN-HABITAT) and with the United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR) as associate partner, in the framework of the Dialogue on Mediterranean Transit Migration (MTM). The city network is composed of the cities **Amman, Beirut, Lisbon, Lyon, Madrid, Tangiers, Turin, Tunis and Vienna**.

Project activities are grouped in a **dialogue** component, which facilitates the exchange of experiences and policy options among the cities, a **research** component, which takes stock of the migration situation in the participating cities, and an **action**-oriented component, which produces a toolkit compiling policy options for migration governance at local level, and offers pilot projects in the Southern cities participating in the project.

City Migration Profiles will provide a sound evidence base on migration in the participating cities by providing an overview on i) the migration situation and current developments ii) Immigrants' enjoyment of human rights and access to services iii) integration and inclusion policies and initiatives and iv) an overview of relevant actors in the cities.

2. لمحة عن مدينة عمان

معلومات عن المدينة	
مساحة مدينة عمان (كلم مربع) (سنة القياس)	800 كلم مربع ¹
الإطار السياسي والإداري	تضمّ أمانة عمّان الكبرى 22 منطقة إدارية. وهي بمثابة هيئة وطنية مستقلة مالياً (بلدية بمختلف النواحي)، يديرها مجلس أمانة عمّان الكبرى الذي يضمّ 42 عضواً، بمن فيهم أمين عمّان الكبرى (رئيس المجلس). ويعتبر مجلس الأمانة أعلى سلطة فيها. ²
نسبة سكان العاصمة من عدد سكان المناطق الحضرية في المملكة	45.24% ³
نسبة غير الأردنيين من سكان محافظة العاصمة	36.25% (بحسب التعداد العام للسكان والمساكن 2015 - دائرة الإحصاءات العامة)
نسبة الأجانب في الأردن المقيمين في محافظة العاصمة	49.77% (بحسب التعداد العام للسكان والمساكن 2015 - دائرة الإحصاءات العامة)
اللغات	العربية

المصدر	السنة	القيمة / النسبة	محافظة العاصمة	البنية الديموغرافية
التعداد العام للسكان والمساكن 2015 - دائرة الإحصاءات العامة ⁴	2015	4007526	إجمالي عدد السكان	
	2015	21.41%	نسبة السكان بين 0 و9 سنوات	
	2015	29.56%	نسبة السكان بين 10 و24 سنة	
	2015	30.65%	نسبة السكان بين 25 و44 سنة	
	2015	14.17%	نسبة السكان بين 45 و64 سنة	

¹ تضمّ عمّان ثلاثة جوانب من الحدود الإدارية، وسيستند هذا التقرير على الأول منها:

1. أمانة عمّان الكبرى: تضمّ 22 منطقة إدارية؛ مساحتها 680 كلم مربع
2. مدينة عمّان: تضمّ 22 منطقة إدارية زائد 5 ألوية (لامركزية: سحاب، ناعور، الجزيرة، الموقر، أم الرصاص)؛ مساحتها 800 كلم مربع
3. العاصمة عمّان أو محافظة عمّان: تضمّ 22 منطقة إدارية، زائد 5 ألوية، زائد قريتين (اللاهون وأم الرصاص)؛ مساحتها 7579 كلم مربع، منها 10% فقط مأهولة بالسكان. وقد أجريت إحصاءات دائرة الإحصاءات العامة وفقاً لهذه المساحة.

² <http://www.ammancity.gov.jo/ar/gam/about.asp>

³ وفقاً لتعداد 2015 الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة، يبلغ عدد سكان محافظة عمّان الحضر 3895991، وعدد سكان الأردن الحضر 8611323.

http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/population/census2015/Persons/Persons_3.4.pdf

⁴ ص. 4 http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/population/census2015/Persons/Persons_3.4.pdf

البيانات	نسبة السكان بين 65 سنة وما فوق	4.20%	2015	
	نسبة الأجانب من السكان	36.25%	2015	
	نسبة المولودين في الخارج من السكان	غير متوفّرة		
سوق العمل	معدّل البطالة	11.06%	2015	
	السكان النشيطون اقتصادياً	47.97%	2015	
		التجارة وإصلاح السيارات (23.1%)	2015	
	قطاعات النشاط الاقتصادي الأساسية	الإدارة، الدفاع، والخدمات الاجتماعية (13.2%)	2015	
		الصناعة (12.1%)	2015	
		التعليم (8.7%)	2015	
	ظروف المعيشة	معدّل الإيجار السنوي للسكن لكلّ متر مرّبع	149-100 دينار أردني/123.51-184.03 يورو	تعداد 2015
		سعر المتر المرّبع لشراء شقة في وسط المدينة	909.44 دينار أردني/1195.88 يورو	2017
		سعر المتر المرّبع لشراء شقة خارج وسط المدينة	583.58 دينار أردني/ 767.39 يورو	2017
		نسب الأسر ضمن تصنيفات الدخل السنوي للأسر	أقل من 1800 دينار أردني/ 2366.94 يورو سنوياً	39.80%
1800 - 2400 دينار أردني/ -2366.94 3155.92 يورو سنوياً			35.80%	

⁵ ص. 4 http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/population/census2015/WorkForce/WorkingForce_5.8.pdf

⁶ قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة، تمّت زيارة الموقع في 29 مارس/آذار 2017.

⁷ http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/population/census2015/HousingUnits/Housing_2.10.pdf

تعتبر الأرقام الصادرة عن إحدى الشركات الخاصة أكثر تفصيلاً: شقة (غرفة نوم واحدة) خارج وسط المدينة: 197.59 دينار أردني/259.89 يورو، شقة (3 غرف نوم) في وسط المدينة: 591.93 دينار أردني/778.37 يورو، شقة (3 غرف نوم) خارج وسط المدينة: 369.67 دينار أردني/486.10 يورو، <https://www.numbeo.com/property-investment/in/Amman>، (تمّت زيارة الموقع في 19 أبريل/نيسان 2017)

⁸ المرجع نفسه

⁹ المرجع نفسه

¹⁰ قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة، تمّت زيارة الموقع في 29 مارس/آذار 2017

	31.20%	2400 - 3000 دينار أردني 3155.92 - 3944.90 يورو سنوياً	
	37.60%	3000 - 3600 دينار أردني 3944.90 - 4733.88 يورو سنوياً	
	40.40%	3600 - 4200 دينار أردني 4733.88 - 5522.86 يورو سنوياً	
	38.40%	4200 - 4800 دينار أردني 5522.86 - 6311.84 يورو سنوياً	
	34.80%	4800 - 5400 دينار أردني 6311.84 - 7100.82 يورو سنوياً	
	34.60%	5400 - 6000 دينار أردني 7100.82 - 7889.80 يورو سنوياً	
	38.80%	6000 - 7000 دينار أردني 7889.80 - 9204.76 يورو	
	35.80%	7000 - 8000 دينار أردني 9204.76 - 10519.73 يورو سنوياً	
	39.90%	8000 - 9000 دينار أردني 10519.73 - 11834.69 يورو سنوياً	
	44.20%	9000 - 10000 دينار أردني 11834.68 - 13149.66 يورو سنوياً	
	42.40%	10000 - 12000 دينار أردني 13149.66 - 15.78 يورو سنوياً	
	44%	12000 - 14000 دينار أردني 15.78 - 18.41 يورو سنوياً	
	53.80%	أكثر من 14000 دينار أردني / 18.41 يورو	
المسح الربعي لدائرة الإحصاءات العامة ¹¹	2009	13.3 متر مربع	نصيب الفرد من مساحة السكن
المسح الربعي لدائرة الإحصاءات العامة ¹²	2010	11.40%	الأشخاص المعرضون للفقر والإقصاء الاجتماعي

¹¹ قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة، تمّت زيارة الموقع في 29 مارس/آذار 2017

		غير متوفّرة	الأسر التي تضمّ أحد الوالدين فقط، عن كلّ 100 أسرة، مع أطفال بين 0 و 17 سنة	
وزارة التربية والتعليم	2015	التعليم الأساسي: 3.6%	المنقطعون عن التعليم في سنّ مبكرة	التعليم
		التعليم الثانوي: 20.94%		
التعداد العام للسكان والمساكن الإحصاءات العامة ¹³	2015	15.24%	نسبة الطلاب في مرحلة التعليم العالي	
التعداد العام للسكان والمساكن الإحصاءات العامة ¹⁴	2015	26.41%	نسبة السكان في سنّ الخامسة عشرة وما فوق غير الملتحقين في مؤسسات تعليمية / دبلوم متوسط وما فوق	

¹² المرجع نفسه.

¹³ دبلوم متوسط، بكالوريوس، دبلوم عال، ماجستير، دكتوراه، ص. 5

¹⁴ ص. 27، التعداد العام للسكان والمساكن 2015 الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة، الجدول 2.5 (الفئة الخامسة)

http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/population/census2015/Education/Education_4.2.pdf
http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/population/census2015/Education/Education_4.9.pdf

3. الإطار الوطني

1.3 لمحة عن أنماط الهجرة في الأردن

تتمتع المملكة الأردنية الهاشمية بموقعٍ استراتيجي في قلب منطقة الشرق الأوسط، وقد شكّل هذا الأمر عاملاً أساسياً على مدى القرون الماضية لجذب الأشخاص المتنقلين عبر المنطقة. منذ نشوء إمارة شرق الأردن "كانت الممر الرئيسي الذي يربط الدول والمدن أفقياً وعمودياً من شبه الجزيرة العربية إلى دمشق، ومن بغداد وآسيا إلى البحر المتوسط؛ اتباعاً لطريق غزّة-الخليل-الكرك¹⁵ أو حيفا- نابلس- السلط".¹⁶ بفضل هذا الموقع المميز بين عدّة دول في المنطقة، فقد ازداد عدد السكّان، وازدهرت المدن الأردنية نتيجة المسارات التجارية، والدينية، والرعية للأشخاص المتنقلين بين أبرز مدن المشرق العربي الذين حطوا رحالهم في الأردن، لافتتاح مشاريعهم التجارية هناك، أو ارتبطوا به بصلة الزواج نتيجة انتشار رابط المصاهرة بين أشخاص من مختلف شعوب المنطقة. من هنا، فإن الشعب الأردني كان طيلة قرون منفتحاً على الأشخاص الوافدين من المنطقة، بتأثير من عوامل متنوّعة في فترات السلم والحرب.

صنّف تقريرٌ جديدٌ صادر عن مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، في عام 2017، الأردن كثاني أكبر بلد في العالم في استضافة اللاجئين من حيث عدد سكّانه.¹⁷ ووفقاً لهذا التقرير، يتبيّن أنه من أصل كلّ 1000 فرد من السكّان في الأردن، هناك 89 لاجئاً،¹⁸ وهو عددٌ كبير بالنسبة لهذا البلد المتوسط الدخل الذي يتحمّل أعباءً اقتصادية نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد السكّان. ولعلّ التعداد العام الأخير للسكّان والمساكن الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة عام 2015 يؤكّد هذا الأمر، حيث يكشف أرقاماً أكثر تفصيلاً بشأن تغيّر الديموغرافية الأردنية، "فمن أصل مجموع سكّان الأردن [الذين أصبح] عددهم 9.5 مليون، يبلغ عدد الأردنيين 6.6 مليون تقريباً، في حين أنّ عدد غير الأردنيين المقيمين في البلاد يقارب الـ 2.9 مليون، أي ما يمثل 30.6% من إجمالي عدد السكّان".¹⁹

1.1.3 الأردن: ملاذ آمن

على مر السنوات ، توفّر الأمن والاستقرار في الأردن لا للمواطن الأردني فحسب، بل لجميع الأشخاص الآخرين الذين لجؤوا من بقية دول المنطقة بحثاً عن ملاذ آمن. وكان الأردن قد استقبل، منذ تأسيسه، ثلاث تدفقات كبيرة من

¹⁵ في دراسة عن قبيلة المجالي في الكرك، وأصلها من الخليل:

Gubser Peter, 1973 *Politics and change in Al-Karak: A study of a small Arab town and its district*, Oxford: Oxford University Press.

¹⁶ Amawi in Radi Lamia 1997, *L'Elite Palestinienne: Stratégies de Survie et Modes d'Influence (1967-1997)*, PhD thesis, at L'Institut d'Etudes Politiques de Paris. Unpublished manuscript, p.78.

¹⁷ توجّهات منتصف العام 2016، <http://www.unhcr.org/statistics/unhcrstats/58aa8f247/mid-year-trends-june-2016.html>

¹⁸ توجّهات منتصف العام 2016، ص. 13، <http://www.unhcr.org/statistics/unhcrstats/58aa8f247/mid-year-trends-june-2016.html>

¹⁹ المدير العام قاسم الزعبي، جوردن تايمز، 30 يناير/كانون الثاني 2016

<http://www.jordantimes.com/news/local/population-stands-around-95-million-including-29-million-quests>

الهجرة. أولاً ، هجرة الشعب الفلسطيني ، فمن بين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأونروا في المنطقة، يعيش 42% منهم في الأردن. حيث يتوزع اللاجئون الـ 450 ألفاً²⁰ الذين وصلوا عام 1948، والـ 240 ألفاً²¹ عام 1967 في المدن والمخيمات والبالغ عددها ثلاثة عشرة مخيماً تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).²² ثانياً ، اللاجئين العراقيين الذين اضطروا لمغادرة وطنهم منذ بداية التسعينيات، نتيجة العوامل الاقتصادية والنزاعات السياسية، فقد تراوح عددهم بين 500 ألف عام 2008²³ و54586²⁴ بعدما توقفت المعارك الأهلية حيث عاد قسمٌ كبيرٌ من العراقيين إلى بلدهم في العام 2010. ووفقاً لسجلات موقع الإغاثة الإنسانية التابع للأمم المتحدة²⁵ (فبراير/شباط 2017)، يبلغ عدد العراقيين المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين في الأردن 61405 عراقياً.²⁶

ثالث تلك الهجرات حدثت في العام 2013، حيث تلقى الأردن موجةً جديدةً من اللاجئين. فبسبب ثورات الربيع العربي، وصلت تدفقاتٌ من الليبيين واليمنيين الذين التمسوا ملاذاً آمناً في الأردن بانتظار أن تنعم بلادهم بالسلام من جديد. فضلاً عن ذلك، وصل عددٌ بسيطٌ من الصوماليين والسودانيين إليها أيضاً. لكنّ التدفقات السورية كانت الأكثر مدعاةً للقلق بسبب العدد الكبير منهم والباحثين عن ملاذ آمن. فقد تعذّر على العمّال الموسميّين/العمالة الوافدة من سوريا الذين كانوا ينتقلون بين الأردن وسوريا بداعي العمل أن يعودوا إلى بلادهم، وبالتالي لازموا مكانهم في الأردن، رغم أنّهم لم يتسجّلوا جميعاً كلاجئين.²⁷ كما دخلت أعدادٌ كبيرة من السوريين إلى الأردن عبر الحدود الرسمية وغير الرسمية. فبلغ عدد السوريين المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين 660015 شخصاً، في حين أظهر تعداد العام 2015 أنّ عدد السوريين المسجلين لدى الأمم المتحدة قد وصل إلى 1.265 مليون، أي 13.2% من إجمالي عدد السكّان.²⁸ ويعود الفرق في الأرقام بين مفوضية شؤون اللاجئين والحكومة الأردنية إلى التباين في طريقة تسجيل اللاجئين السوريين. فلم يتسجّل جميع السوريين المقيمين في الأردن لدى مفوضية شؤون اللاجئين، خاصّةً وأنّ عدداً كبيراً منهم كان جزءاً من العمالة الوافدة في الأردن قبل اندلاع النزاع في سوريا، حيث كانت هذه العمالة تعيش في

²⁰ Brand, Laurie 1988 *Palestinians in the Arab World, institution building and the search for state*, New York: Columbia University Press, p 150.

²¹ وفقاً للوزارة الأردنية للأراضي المحتلة، دعا سجل النازحين الأشخاص إلى تسجيل أسمائهم. فلي 240 ألف شخص الدعوة (في العدد 74، 1995، "اللاجئون الفلسطينيون في الأردن"، المجلد 13، بديل، ص. 3). راجع: <http://www.forcedmigration.org/research-resources/expert-guides/palestinian-refugees-in-jordan/fmo025.pdf>

²² هناك عشرة مخيمات رسمية معترف بها رسمياً من قبل الأونروا (في عمان: مخيم عمان الجديدة/الوحدات، الطالبة/زيزيا، جبل الحسين. في البلقاء: مخيم البقعة . في إربد: مخيم الحصن/عزمي المفتي ومخيم إربد. في جرش: مخيم غزة/جرش ومخيم سوف) وثلاثة مخيمات أخرى أنشأتها الحكومة الأردنية (مخيم مادبا، حي الأمير حسن في منطقة النصر/عمّان والسخنة/الزرقاء). <https://www.unrwa.org/where-we-work/jordan>

²³ بيانات دائرة الإحصاءات العامة ومعهد البحث الترويعي (Fafo)

http://www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/Iraqis%20in%20Jordan.pdf

²⁴ <http://reliefweb.int/report/jordan/registered-iraqis-jordan-31-march-2016>

²⁵ موقع الإغاثة هو المصدر الأساسي للمعلومات الإنسانية المتعلقة بالآزمات والكوارث العالمية. هي خدمة رقمية متخصصة تابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

²⁶ <http://reliefweb.int/report/jordan/jordan-unhcr-operational-update-february-2017>

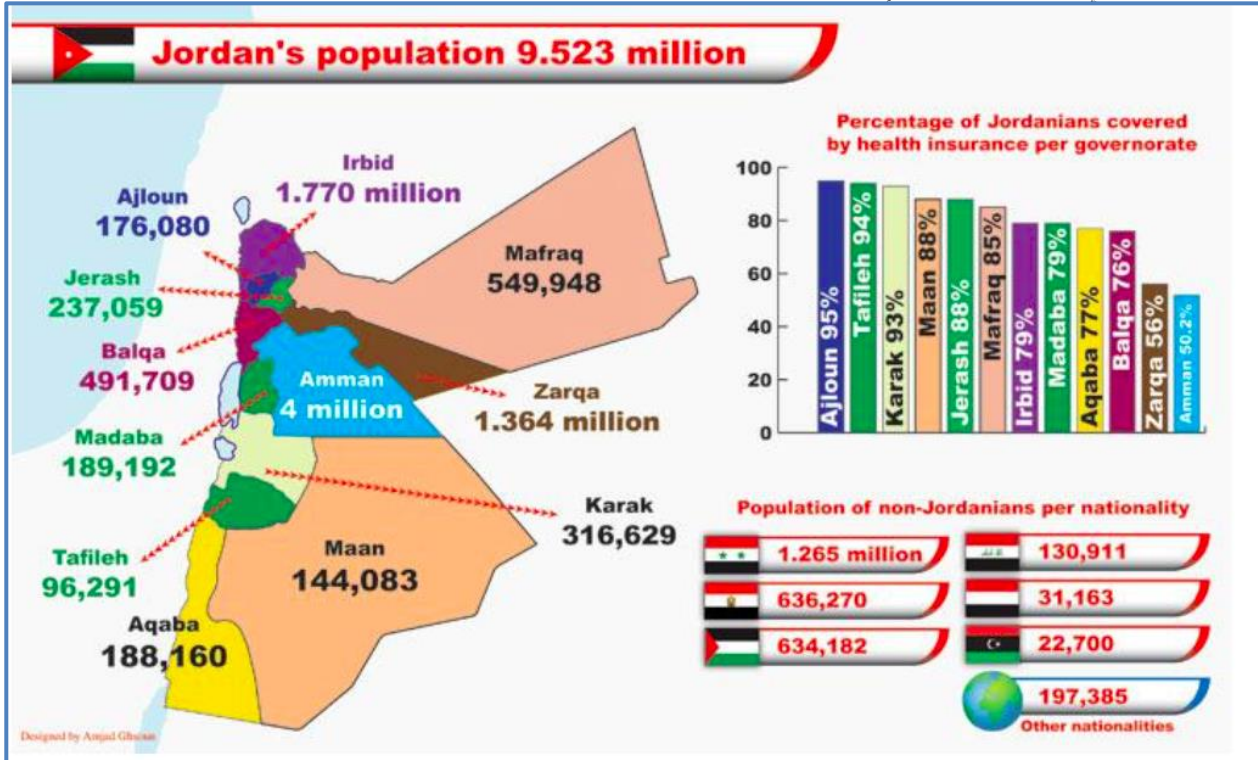
²⁷ لا يوجد تقدير دقيق لعدد هؤلاء العمّال، بما أنّ الأكثرية كانت تعمل دونما حاجة إلى تقديم طلب للحصول على تصريح عمل. فقد كان بإمكانهم الدخول إلى الأردن والإقامة فيه دون أي قيود.

²⁸ http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/population/census2015/Refugees/Refugees_7.2.pdf

تمت زيارة الموقع في 30 يونيو/حزيران 2017.

الأردن هي وعائلاتها. وقد دفع هذا الأمر بعدد لا بأس به من السوريين إلى كسب معيشتهم دونما تسجيل أسمائهم لدى مفوضية شؤون اللاجئين.

في العام 2017، ازداد هذا العدد إلى 1.4 مليوناً وفقاً للأرقام المحدثة الصادرة عن مديرية شؤون اللاجئين السوريين/وزارة الداخلية.²⁹ وتشير هذه الأرقام إلى أن نحو 21.5% من اللاجئين السوريين يقيمون داخل المخيمات: حيث يستضيف مخيم الزعتري 80051 لاجئاً تقريباً،³⁰ ومخيم الأزرق 53757،³¹ والمخيم الإماراتي الأردني (مريجب الفهود) 7410³² ومخيم الزرقاء 47470³³ ومخيم حدائق الملك عبد الله 670³⁴، ومخيم ساير سيتي 340³⁵.



²⁹ تصريح شفهي للملازم عماد عبد الدايم، خلال ورشة عمل لمناقشة ملف الهجرة الخاص بالأردن، في 28 يونيو/حزيران 2017.

³⁰ تمت زيارة الموقع في 30 يونيو/حزيران 2017

<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107®ion=77>

³¹ تمت زيارة الموقع في 30 يونيو/حزيران 2017

<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=251&country=107®ion=73>

³² تمت زيارة الموقع في 30 يونيو/حزيران 2017

<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=224&country=107®ion=73>

³³ تمت زيارة الموقع في 30 يونيو/حزيران 2017

<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=172&country=107®ion=73>

³⁴ تمت زيارة الموقع في 30 يونيو/حزيران 2017

<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=207&country=107®ion=74>

³⁵ تمت زيارة الموقع في 30 يونيو/حزيران 2017

<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=208&country=107®ion=74>

ونتيجة لهذه الأحداث الأخيرة، تضاعف عدد سكّان الأردن على امتداد العقدين الاخيرين، مما ألقى بضغوطات على مصادر المياه، وجعلها أكثر ندرةً من ذي قبل. فالأردن يحتلّ المركز الرابع في العالم من حيث البلدان الأكثر فقراً في موارده المائية. ومع أنّه يُعدّ دولةً من الشريحة العليا للدخل المتوسط، حيث يبلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 5160 دولار³⁶ سنوياً، فإنّه يملك موارد طبيعية محدودة. ويعتبر البوتاس والفوسفات من أبرز صادراته، في ظل توفر اراض محدودة صالحة للزراعة. من هنا، أصبح الأردن بلداً موجّهاً نحو الخدمات، حيث تستهلك الخدمات أكثر من 70% من إجمالي الناتج المحلي³⁷، ويعمل في قطاع الخدمات أكثر من 75% من الوظائف³⁸.

يُقسّم الأردن إلى 12 محافظة موزعة على ثلاثة أقاليم: إقليم الشمال، وإقليم الوسط، وإقليم الجنوب. ولعلّ الجزء النشط الحافل بالفرص الاقتصادية والخدمات الإدارية في البلاد هو ذلك المتمركز في وسط عمّان، والسلط، والزرقاء، ومادبا. كذلك، شهدت إربد والمفرق (في الشمال والشمال الشرقي على التوالي) تطوراً ملحوظاً في السنوات الخمسة الماضية نتيجة انتشار اللاجئين السوريين المقيمين بالقرب من الحدود مع سوريا.

تمثّلت استجابة المجتمع الدولي لموجات اللاجئين باعتماد مقاربة إنسانية تقليدية توفّر المأكل، والمأوى، وبعض الخدمات في مخيمات اللاجئين. فضلاً عن ذلك، اعتُبرت مساعدات المجتمع الدولي وبلدان الخليج جزءاً مهماً في الميزانية الأردنية، مما عكس أهمية تقاسم الأعباء لدولة ذات موارد محدودة. مع ذلك، نجح الأردن في إثبات نفسه، كمثال ناجح قادر على الاستثمار في رأسماله البشري، ضمن إطار خطة التنمية الاستراتيجية لتوليد إيرادات للموازنة، خاصةً وأنّ الأردن يضمّ شريحة واسعة شابة من السكّان. فأكثر من 70% من السكّان هم ما دون الثلاثين من العمر، في حين يشكّل السكان ما بين 15 و24 سنة 22% من مجموع السكّان، وتلك الفئات لديها نسبة عالية من الإلمام بالقراءة والكتابة تبلغ 99.25% وفقاً لبيانات اليونيسكو (2015).³⁹

2.1.3 المغتربون الأردنيون والحوالات

يُقدّر عدد المغتربين الأردنيين بمليون شخص، وفقاً للتقرير السنوي لجمعية تمكين لعام 2016: وهؤلاء المغتربون "يتوزعون في 70 دولة كما هو مبين في إحصائيات وزارة الخارجية: حيث يعيش 79.5% من الأردنيين في بلدان الخليج العربي أي ما يتراوح بين 600 و800 ألفاً، و11% في أميركا وكندا، و4.3% في أوروبا، و3% في البلدان العربية الأخرى".⁴⁰ في هذا الإطار، حلّ فهد الفانك، وهو خبير في الاقتصاد الأردني، التأثير الإيجابي للاغتراب على الاقتصاد،

³⁶ <https://en.actualitix.com/country/jor/jordan-gross-national-income-per-capita.php>

³⁷ إجمالي الناتج المحلي هو 5124.20 دولار أميركي (2013) البنك الدولي

³⁸ <http://www.jo.undp.org/content/jordan/en/home/countryinfo.html>

³⁹ <http://www.youthpolicy.org/factsheets/country/jordan/>

⁴⁰ غير منشور بعد. تمكين للدعم والمساندة هي منظمة غير حكومية تهدف إلى تعزيز ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع شرائح المجتمع، خاصةً للفئات المهمشة كالأطفال، والنساء، واللاجئين، والعمال، والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم بما يتوافق مع المعاهدات والاتفاقيات الوطنية والدولية.

قائلاً: "تُقدّر حوالات المغتربين الاردنيين السنوية بـ 2.7 مليار دينار أردني أو 3.8 مليار دولار. تشكل ما نسبته 10% من إجمالي الناتج المحلي الاردني، وهو مصدر يفوق كلّ مصادر الإيرادات الأخرى مثل القروض الأجنبية، وإيرادات السياحة، وتدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة، والصادرات الوطنية."⁴¹ جدير بالذكر أنّ تأثير الحوالات كان إيجابياً جداً على الأردن؛ "حيث يصبّ جزءٌ من الحوالات في حسابات التوفير أو الاستثمارات في قطاع العقارات، لكنّ الجزء الأكبر منه يشكّل مدخولاً منتظماً لحوالي 350 ألف أسرة".⁴² وفي الثمانينيات، خلال فترة ازدهار الصناعة النفطية في الخليج العربي، كانت الحوالات تُقدّر بأكثر من مليار دولار أميركي،⁴³ أي ما قيمته ثلث إجمالي الناتج المحلي، وبحلول العام 1989، تخطّت هذه الحوالات الثلاثة مليارات دولار.⁴⁴ فخلف هذا النمو الاقتصادي أثراً إيجابياً على مختلف طبقات المجتمع الأردني. فضلاً عن ذلك، بفضل النمو الذي شهدته مدينة عمّان في قطاعي الخدمات والبناء، أصبح من الممكن للأشخاص العاملين في مختلف القطاعات، بمن فيهم العاملين لحسابهم الشخصي في القطاع غير النظامي، أن يستفيدوا من هذا النمو.⁴⁵ وقد خلف هذا الأمر بكل تأكيد تأثيره على عملية التغيير الاجتماعي، لا سيّما النزعة الاستهلاكية والتوسّع الحضري، وساهم في نموّ "البيروقراطية" وتمكين التكنوقراطيين.⁴⁶

3.1.3 العمالة الوافدة في الأردن

في فترة الازدهار الاقتصادي بين الستينيات والثمانينيات، بحث الأردنيون المتعلّمون عن الوظائف التي تدرّ دخلاً جيّداً من خلال عملهم في بلدان الخليج أو عن وظائف جديدة ضمن القطاعين العام والخاص في الأردن. وقد كانت قلّة من الأردنيين مهتمّةً آنذاك بالوظائف التي لا تتطلّب شهادة أكاديمية. فأفسح هذا الأمر المجال أمام الوافدين المصريين لشغل هذا النوع من الأعمال. اليوم، يُقدّر عدد الوافدين الذين يملكون تصريح عمل في الأردن، وفقاً لسجلات وزارة العمل، 315016 وافداً. من أصل هؤلاء العمال الوافدين، يحتلّ المصريون مكانةً متقدّمة، حيث تُقدّر نسبتهم بـ 61.6% من إجمالي العمالة الوافدة، يليهم العمال المنزليون من جنوب شرق آسيا، مثل بنغلادش، والفلبين،

⁴¹ الفانك، "حوالات المغتربين تظهر نموّاً إيجابياً"، جوردن تايمز، 15 مايو/أيار 2016.

<http://www.jordantimes.com/opinion/fahed-fanek/expatriates'-remittances-show-positive-growth>

⁴² المرجع نفسه.

⁴³ Fathi, Schirin H., 1994 *Jordan- an invested nation? Tribe-state dynamics and the formation of national identity*, Deutsches Orient-Institut: Hamburg, p.170.

راجع أيضاً:

Brand Laurie, 2006, "Jordan: unwilling citizens, problematic expatriates" in *Citizens abroad : emigration and the state in the Middle East and North Africa*, Cambridge University Press .

⁴⁴ Fathi, Schirin H., 1994 *Jordan- an invested nation? Tribe-state dynamics and the formation of national identity*, Deutsches Orient-Institut: Hamburg, p.170, Baylouny Anne Marie, 2008 'Militarizing Welfare: Neo-liberalism and Jordanian Policy in *Middle East Journal*, Vol 62, No 2, Knowles Warwick, 2005 *Jordan since 1989, A study in Political economy*, London, I.B Tauris, p.285.

⁴⁵ Doan Rebecca Miles, 1992 "Class Differentiation and the Informal Sector in Amman, Jordan", *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 24, No. 1, p. 2.

⁴⁶ Fathi 1994, p.170.

والهند، والعمّال الآسيويون الذين يعملون في المناطق الصناعية المؤهلة.⁴⁷ وقد بينت وزارة العمل أنّ "هناك 800 ألف عامل أجنبي في الأردن، منهم 300 ألف لا يملكون تصاريح سارية المفعول".⁴⁸ غير أنّ هذا العدد وفق تمكين يصل إلى 600 ألف تقريباً.⁴⁹ فضلاً عن ذلك، لا تتوفّر معلومات كافية عن ظروف معيشة هؤلاء العمّال المهاجرين، أو خصائصهم واحتياجاتهم المحددة ومشاكلهم المختلفة.

2.3 سياسة الهجرة الوطنية

لم يوقّع الأردن على اتفاقية 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين. مع ذلك، لم يتوان عن اعتماد سياسة الباب المفتوح في وجه المهاجرين قسراً، الساعين إلى ملاذ آمن. فعلى غرار معظم البلدان العربية، لم يكن تشريع وضع المهاجرين قسراً يحتلّ الأولوية في القوانين المحلية، بل كانت هناك خشية من دمج قضية اللاجئين الفلسطينيين بالحلول الدائمة المطروحة في اتفاقية 1951، مما قد يؤدي إلى إعادة التوطين. كما ساد اعتقاد بأنّ المجتمع الدولي مسؤول عن حرمان الفلسطينيين من أرضهم.⁵⁰

ومع أنّ الأردن لم يوقّع على اتفاقية العام 1951، إلا أنه اعتمد بعض السياسات والممارسات الإيجابية تجاه اللاجئين. فالأردن عضو في اللجنة التنفيذية لمفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين منذ العام 2006، وهي اللجنة التي تقدّم المشورة بشأن الحماية الدولية وتراجع برامج المفوضية وغير ذلك.⁵¹ "ومن مهامها الأكثر تأثيراً، إصدار استنتاجات منتظمة بشأن قوانين وسياسات اللجوء العالمية، والتي تسعى من خلالها إلى تشجيع الدول على تعزيز ممارساتها السليمة. ولما كان الأردن عضواً في اللجنة التنفيذية، فهو معترف ضمناً بأهمية مفوضية شؤون اللاجئين وقوانين وسياسات اللجوء بشكل عام".⁵²

معظم اللاجئين الفلسطينيين المسجلين تقريباً في الأردن قد نالوا الجنسية الأردنية بعد الارتباط بين الضفتين الغربية والشرقية عام 1948، بهدف حماية ما تبقى من فلسطين بعد احتلال فلسطين التاريخية. لكن في ما خلا بعض

⁴⁷ المناطق الصناعية المؤهلة هي مدن صناعية أنشئت منذ العام 1996 بعد توقيع اتفاقية السلام بين الأردن وإسرائيل. تهدف هذه المناطق إلى توفير فرص اقتصادية للسكان الأردنيين المحليين لتمكينهم من جني ثمار السلام. فيتّم تصدير الإنتاج، طالما أنه يشتمل على مساهمة من إسرائيل، إلى الولايات المتحدة، مع إعفائه من الضرائب، بموجب اتفاقية التجارة الحرة التي تم توقيعها كهدية إلى كلّ من الأردن وإسرائيل بعد توقيعهما على اتفاقية السلام وتطبيع العلاقات بين البلدين. للمزيد من المعلومات، راجع:

<http://web.ita.doc.gov/tacqi/fta.nsf/7a9d3143265673ee85257a0700667a6f/196ed79f4f79ac0085257a070066961d>
⁴⁸ <http://www.mol.gov.jo/Echobusv3.0/SystemAssets/PDFs/AR/Annual%20reports/2015.pdf>

⁴⁹ Tamkeen, 2016, Walled in by Alienation, Working and Living conditions of Migrants Workers in Jordan, Annual report 2016, p.13 <http://tamkeen-jo.org/download/walled%20in%20by%20alienation.pdf>

⁵⁰ Viorst 1984, *UNRWA and Peace in the Middle East*, The Middle East Institute, Washington, D.C, pp. 38-9.

اعتبرت البلدان العربية أنّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي مسؤولية دولية، معتبرة أنّ المجتمع الدولي ساهم في إنشاء إسرائيل، وبالتالي ينبغي أن يتحمّل مسؤولية معاناة اللاجئين إلى حين إيجاد حل.

⁵¹ مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين، صفحة اللجنة التنفيذية، متوفرة عبر الموقع: www.unhcr.org [5 مايو/أيار 2014]

⁵² Stevens, Dallal. "The Case of Iraqi 'Refugees' in Jordan." *Int J Refugee Law* (2013) 25 (1): 1-38

المسوّغات الخاصة التي منحت اغلبية اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم في الأردن، فقد افتقرت الدولة إلى هيكلية قانونية واضحة على المستوى الداخلي لتنظيم شؤون اللاجئين وملتزمي اللجوء. فعلى سبيل المثال، تنصّ المادة 21 (1) من الدستور الأردني على أنه "لا يُسَلَّم اللاجئين السياسيون بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم عن الحرية".⁵³ مع ذلك، لا يبدو أنّ الأردن قد سنّ أيّ تشريع ينظّم وضع اللاجئين، بمن فيهم من يلتزم اللجوء لأسباب سياسية. في هذا الإطار، يؤكّد المحامي أيمن هلسة⁵⁴، في أحد مؤلفاته في مجال القانون، غياب تشريع خاص يُعنى بتنظيم وضع اللاجئين وملتزمي اللجوء أو صياغة تعريف واضح لهم، حيث تكون هذه التشريعات والتعريفات عادةً مدمجة بتلك المطبّقة على المهاجرين.⁵⁵

بعد التدفق الأول للاجئين العراقيين إلى الأردن نتيجة حرب الخليج الأولى، تمّ توقيع مذكرة تفاهم عام 1998 بين مفوضية شؤون اللاجئين والحكومة الأردنية، لتكون بذلك أساساً لأنشطة المفوضية في الأردن. فقد حدّدت المذكرة معالم التعاون حول توفير الحماية والمساعدة للمتلزمي اللجوء، وسمحت للاجئين المشمولين بحماية المفوضية الإقامة في الاردن لستة أشهر كحدٍّ أقصى بعد الاعتراف بوضعهم كلاجئين، على أن يتمّ التوصل خلال ذلك إلى حلّ دائم.⁵⁶ لكن جرى تعديل هذا الأمر في 2014 مع تمديد فترة معالجة طلبات لاجئي المفوضية من فترة تتراوح بين "21 و30 يوماً" إلى تسعين يوماً، وتمديد "صلاحية بطاقة هوية اللاجئ إلى سنة واحدة عوضاً عن ستة أشهر".⁵⁷

تمنح مذكرة التفاهم مفوضية شؤون اللاجئين حقّ تحديد مركز اللاجئ بالنسبة للمتلزمي اللجوء المتواجدين في الأردن. واستناداً إلى اتفاقية اللاجئين لعام 1951 والبروتوكول الملحق بها، تعرّف مذكرة التفاهم "اللاجئ" بناءً على الأسس التي يتعرّض بموجبها للاضطهاد، من دون حصر التعريف بحدود زمانية أو جغرافية معيّنة:

كل من وُجد، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج البلاد التي يحمل جنسيتها، ولا يستطيع، أو لا يرغب في حماية ذلك البلد بسبب هذا الخوف، أو كلّ من لا جنسية له وهو خارج بلد إقامته السابقة ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد.

⁵³ دستور المملكة الأردنية الهاشمية، بصيغته المعدلة، <http://www.parliament.jo/node/137> (بالعربية)، محفوظ في أرشيف <https://perma.cc/4D2K-CYDL>.

⁵⁴ Halaseh, Ayman (2006) 'The legislations for non-Palestinian refugees', in *Mota Journal for research and studies*, Vol 21.

⁵⁵ يخضع اللاجئين في الأردن لأحكام القانون رقم 24 لسنة 1973 المتعلق بالإقامة وشؤون الأجانب. يُطبّق هذا القانون على جميع الأجانب من دون تمييز بين اللاجئين وغير اللاجئين. فتشير المادة 4 إلى ضرورة حيازة اللاجئ على تذكرة مرور تمنحها الدول للاجئين المقيمين على أراضيها لكي يُسمح له بالدخول إلى أراضي المملكة. وتعتبر المادة 10 مثيرة للاهتمام بشكلٍ خاص، حيث أنها تمنح وزير الداخلية، بتنسيبٍ من مدير الأمن العام، سلطة إصدار أشكال وأوضاع وثائق السفر التي يمكن للأردن أن يمنحها للاجئين ضمن حدوده، رغم عدم وجود أيّ قانون ينظر في شروط قبول هؤلاء اللاجئين إلى البلاد.

<https://www.loc.gov/law/help/refugee-law/jordan.php>

⁵⁶ <http://www.unhcr.org/528a0a2c13.pdf>

⁵⁷ <http://www.jordantimes.com/news/local/gov't-unhcr-sign-amendments-cooperation-memo>

وفقاً لتقرير أصدره المركز الاستشاري الدولي لحقوق الإنسان والمجلس الترويجي للاجئين، ليس تعديل العام 2014 متاحاً للجمهور.

والأهم من ذلك، كرّست هذه المذكرة مبدأ عدم الإعادة القسرية الذي يمنع بلد اللجوء الأول من ردّ ملتمس اللجوء إلى وطنه، حيث تكون حياته أو حرياته معرضة للخطر بسبب عرقه، أو دينه، أو جنسيته، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معيّنة، أو آرائه السياسية (مبادئ القبول الخاصة بمفوضية شؤون اللاجئين). كما أشارت إلى الحقوق الدينية وحرية الوصول إلى المحاكم والمساعدة القانونية. فضلاً عن ذلك، يوافق الأردن على تلقي ملتمسي اللجوء واللاجئين العلاج وفقاً للمعايير المقبولة دولياً:

"يوافق الأردن ومفوضية شؤون اللاجئين على احترام الحقوق والامتيازات التالية للاجئين وملتسمي اللجوء: (1) حرية ممارسة الشعائر الدينية والتربية الدينية لأولادهم وينبغي ألا يكون هناك تمييز من حيث العرق أو الدين أو الجنسية على ألا تكون هذه الشعائر مخالفة للقوانين والأنظمة المرعية الإجراء والآداب العامة؛ (2) حرية التقاضي أمام كافة المحاكم القائمة، وفي سبيل التمتع بهذه المعاملة يكون حقّ التقاضي والمعونة القضائية كل ما كان ذلك ممكناً وفق نفس المعاملة التي يتمتع بها المواطن؛ (3) الإعفاء من غرامات تجاوز الإقامة وضرية المغادرة."⁵⁸

فضلاً عن ذلك، يُسمح لمفوضية شؤون اللاجئين إجراء مقابلات مع ملتمسي اللجوء الذين يدخلون إلى الأردن بشكل غير قانوني، تحدّد على إثرها وضعهم في مهلة أقصاها سبعة أيام. في الحالات الاستثنائية التي تدعو فيها الحاجة إلى إجراء من نوع آخر، ينبغي ألا تتخطى فترة تحديد وضع اللاجئ الشهر الواحد. في الوقت الحالي، يعتبر إعادة التوطين الحلّ الممكن الوحيد لأكثرية اللاجئين، حيث أنّ الظروف القائمة في العراق وسوريا لا تسمح بإعادتهم إلى بلادهم بأعداد كبيرة، كذلك ليست فرص الدمج المحلي متاحة في الأردن.⁵⁹

من ناحية أخرى، وفي ما يتعلق بالعمالة الوافدة، فإنّ عدم وجود مستند قانوني ينصّ على ضرورة تطبيق القوانين قد جعل هذه العمالة عرضة لسوء المعاملة أو الاستغلال.⁶⁰

3.3 إطار العمل المؤسسي

⁵⁸ <http://www.unhcr.org/528a0a2c13.pdf>

⁵⁹ "رغم نشرها في الجريدة الرسمية، إلا أنها لم تُطرح على مجلس النواب. تتعلّق عدّة جوانب من مذكرة التفاهم بالاتفاقيات والاتفاقيات الموقعة مسبقاً، لكنها لا تعتبر اتفاقاً ملزماً قانونياً بحدّ ذاتها"

Halaseh, Ayman (2006) 'The legislations for non-Palestinian refugees', in *Mota Journal for research and studies*, Vol 21.

⁶⁰ يقدّم تقرير جمعية تمكين بشأن حقوق المهاجرين مراجعةً واسعةً للنظام التشريعي الأردني وعدد القوانين واللوائح المنصوص عليها في الدستور التي تحدّد الحقوق والحريات التي يمكن للعمّال المهاجرين الاستفادة منها. يشمل ذلك المساواة وعدم التمييز بين الزملاء، والحريات الشخصية، وحقّ التقاضي، والوصول إلى المحاكم وتشريعات أخرى. <http://tamkeen-jo.org/download/walled%20in%20by%20alienation.pdf>. أما أهمّ الأدوات التشريعية، فهي: القانون المدني، قانون العمل، قانون الضمان الاجتماعي، قانون العقوبات، قانون مكافحة الإتجار بالبشر، قانون الإقامة وشؤون الأجانب، وقانون إبطال الرق، فضلاً عن قوانين أخرى توفر الحماية الجزئية أو القطاعية للعمّال المهاجرين في بعض المجالات. تشمل القوانين المذكورة عدداً من الأحكام القانونية المطبّقة على المهاجرين النظاميين وغير النظاميين على السواء.

الأردن ملكية دستورية بموجب الدستور الصادر في 8 يناير/كانون الثاني 1952. ينصّ دستور الأردن على أنّ نظام الحكم هو نيابي ملكي وراثي. يحدّد الدستور وظائف الدولة وسلطاتها، وحقوق الأردنيين وواجباتهم، كما يتضمّن توجيهات لتفسير الدستور، وشروط لإجراء التعديلات الدستورية. وهو ينصّ على فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية للحكومة، ويوجز طريقة تنظيم شؤون الحكومة المالية، وكيفية إنفاذ القوانين وإلغائها. فضلاً عن ذلك، يضمن الدستور على وجه التحديد حقوق المواطنين الأردنيين، بما في ذلك حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية تشكيل الجمعيات، والحرية الأكاديمية، والأحزاب السياسية، وحرية المعتقد، وحرية انتخاب ممثلين على المستويين النيابي والبلدي.⁶¹

من أهم الجهات الفاعلة التي تقوم بصياغة السياسات ذات الصلة في الأردن، وتطبيقها، ومراقبتها:

الحكومة المركزية		
وصف الاختصاصات	الجهة الفاعلة	مجال الاختصاص
تنظّم دخول الأجانب إلى أراضي المملكة ومغادرتهم لها. ⁶² منذ العام 1998، بعد توقيع مذكرة التفاهم مع مفوضية شؤون اللاجئين، أنشئ مكتب تنسيق شؤون اللاجئين ليكون صلة وصل بين أجنحة الأمم المتحدة والحكومة الأردنية. في العام 2014، أنشأت وزارة الداخلية مديرية شؤون اللاجئين السوريين، وهي الهيئة الحكومية الأساسية المسؤولة عن تنسيق قضايا اللاجئين في البلاد.	وزارة الداخلية • مديرية الإقامة والحدود • مديرية الأمن العام • مديرية شؤون اللاجئين السوريين • مكتب تنسيق شؤون اللاجئين	الحدود والإقامة
يضمّ النظام القضائي الأردني محاكم مدنية ودينية. يشمل اختصاص المحكمة الدينية جميع المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية، فيما يشمل اختصاص المحكمة المدنية جميع المسائل الأخرى. تُطبّق العديد من المبادرات من أجل تحسين مستوى تقديم الخدمات القضائية إلى الأردنيين واللاجئين، من قبل عدّة منظمات مثل البنك الدولي، والأوكسفام، ومنظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية.	وزارة العدل: • مديرية رؤساء القضاة الأردنية	العدل والشؤون القانونية
تسجّل جميع المواطنين وتصدر دفاتر العائلة وبطاقات الهوية للمواطنين، كما تُعنى بتسجيل المقيمين في الأردن.	• دائرة الأحوال المدنية	

⁶¹ http://www.petra.gov.jo/public/English.aspx?Lang=2&Page_Id=1126&Menu_ID=44&Site_ID=1

⁶² http://www.ttf.gov.jo/ttf/lang/en/Public_Security_Directorate_Borders_Residence_Department.aspx

هي وزارات تعمل على توفير الخدمات و الحقوق الأساسية للمواطنين والمقيمين في الأردن. تشرف كل وزارة على الفروع والأقسام التي تُعنى مباشرةً بخدمة المواطنين، كالمدراس، والمراكز الصحية، ومراكز العمل والتوظيف، والإغاثة الاجتماعية، والمساعدات النقدية.	- وزارة الصحة - وزارة التربية والتعليم - وزارة التعليم العالي - وزارة العمل - وزارة التنمية الاجتماعي - وزارة الأشغال العامة والإسكان	الجانب الاجتماعي والاقتصادي
تقوم بالتنسيق بين الوزارات المختصة والمانحين، وتوجّه الأموال بناءً على المشاريع المخطط لها. كما أنها تضع الخطط الاستراتيجية للتنمية في الاردن.	وزارة التخطيط والتعاون الدولي	التخطيط الاستراتيجي
تشرف على عمل مجلس الوزراء وتضع الخطط الاستراتيجية لتطبيق المشاريع الكبرى.	رئاسة الوزراء	
تهدف الوزارة إلى توسيع مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، وترسيخ لغة الحوار مع منظمات المجتمع المدني، من خلال تطبيق برنامج لإعادة إعمار النظام الحكومي، بناءً على قدر عالٍ من النزاهة والحوكمة السليمة. يرتكز ديوان المظالم الأردني على هذا الأمر، من خلال تحسين نسبة الشفافية والنزاهة، والمساءلة، ويتم ذلك من خلال نسج شراكات مع مختلف شرائح المجتمع.	وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية	الحوكمة
	ديوان المظالم الأردني	

المنظمات غير الحكومية / الملكية ⁶³	
وصف الاختصاصات	الجهة الفاعلة
يرأس المنظمات غير الحكومية الملكية أفراداً من العائلة الملكية، وهي منظمات غير ربحية، تمكن المجتمع، لا سيما النساء والأطفال، وتعزز الحس المجتمعي من خلال إنشاء مراكز مجتمعية محلية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة، من أجل ضمان مستقبل أفضل لجميع الأردنيين.	نهر الأردن، الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، مؤسسة الملك حسين
يساعد المركز في تطوير مجال ريادة الأعمال التكنولوجية في الأردن. ويهدف مركز الملكة رانيا للريادة إلى إيجاد منظومة بيئية لتطوير ريادة الأعمال وتوفير الدعم اللازم في الاردن وهذا المركز تابع لجامعة الأميرة سميّة للتكنولوجيا، ويؤدي دور المركز الوطني للامتياز في مجال ريادة الأعمال.	مركز الملكة رانيا للريادة (تابع لجامعة الأميرة سميّة للتكنولوجيا)

4.3 التعاون الإقليمي والدولي

الاتفاقيات والمعاهدات الدولية	تاريخ التوقيع	تاريخ المصادقة	المصدر
-------------------------------	---------------	----------------	--------

⁶³ يرأس جميع هذه المنظمات غير الحكومية فرداً من العائلة المالكة. وتمزّ نسبةً لا بأس بها من المساعدات الأجنبية في الأردن عبر هذه المنظمات.

اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين	غير مصادق عليها	(العربية، الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 1965	غير متوفّر	1974
العهد الدولي لحقوق المدينية والسياسية، 1966	1972	1975
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة 1981	1980	1992
اتفاقية حقوق الطفل 1989	1990	1991
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمّال المهاجرين وأفراد أسرهم 1990	غير مصادق عليها ⁶⁴	(العربية، الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)
الإعلان العالمي المتعلق بالتنوّع الثقافي (2001)	غير مصادق عليها	(العربية، الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)
الاتفاقية المتعلقة بالهجرة من أجل العمالة (منقّحة) 1949 (الاتفاقية رقم 097)	غير مصادق عليها	(العربية، الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)
الاتفاقية المتعلقة بإلغاء السخرة 1957 (الاتفاقية رقم 105)	غير متوفّر	31 مارس/آذار 1958
اتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية) 1975 (الاتفاقية رقم 143)	غير مصادق عليها	(العربية، الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)
اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين 2011 (الاتفاقية رقم 189)	غير مصادق عليها	(العربية، الإنكليزية، الإسبانية، الفرنسية)

الأردن ملزم باحترام إعلان المبادئ بصفته عضواً في منظّمة العمل الدولية، كونه صادق على 24 اتفاقية عمل دولية خاصة بالمنظّمة، منها أربعة عشر فقط نُشرت في الجريدة الرسمية. تجدر الإشارة هنا إلى أنّ الأردن لم يصادق على عددٍ من اتفاقيات منظّمة العمل الدولية المهمّة في مجال حماية العمّال المهاجرين، وهي: الاتفاقية رقم 087 للحرية النقابية والحقّ في التنظيم النقابي لعام 1948، والاتفاقية رقم 129 بشأن تفتيش العمل (الزراعة) لعام 1969،

⁶⁴ لائحة بجميع القوانين والاتفاقيات التي لم تتمّ المصادقة عليها:

http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=1000:11210:0::NO:11210:P11210_COUNTRY_ID:103201



والاتفاقية رقم 181 بشأن وكالات الاستخدام الخاصة لعام 1997، والاتفاقية رقم 097 المتعلقة بالهجرة من أجل العمالة. كذلك، لم ينضمّ الأردن إلى الاتفاقية رقم 189 بشأن العمل اللائق للعمال المنزليين التي اعتمدت عام 2011 (التقرير السنوي لجمعية تمكين، عمّان، بعنوان "Walled in Alienation" أو معزولون، 2016).

4. الإطار العام للمدينة

1.4 لمحة عن أنماط الهجرة في المدينة

فتحت مدينة عمّان، التي أصبحت في ما بعد عاصمة المملكة الاردنية الهاشمية ، أبوابها أمام المهاجرين منذ أواخر القرن التاسع عشر، كما رحّبت بهم ومكّنتهم من كسب رزقهم بما توفره المدينة من مساحات خضراء وجبال وارض خصبة. وقد كان الشركس والشيشان أول من هاجروا إليها بحثاً عن ملاذٍ آمن، وذلك في العام 1878، هرباً من الاضطهاد الديني ووحشية الروس وحروب البلقان. فحطوا رحالهم حول مصادر المياه وفي الحقول الخضراء في وادي رأس العين في عمّان، واستثمروا في الزراعة والبنى التحتية.

كان امارة شرق الأردن في تلك الآونة تفتقر إلى ما يكفي من الأشخاص المتعلّمين، ولحل هذه المشكلة فقد اعتمدت على الشيشان، والشركس، والعراقيين، واللبنانيين، والسوريين، والفلسطينيين⁶⁵ من أجل تحسين الطابع الإداري، والمعماري، والميني للعاصمة عمّان. ولعلّ الأهمّ من ذلك هو أنّ هذا الاستقرار الذي نعمت به المدينة قد جذب إليها أشخاص من المناطق الريفية للاستقرار والاستفادة من الفرص الاقتصادية التي بدأت تتوفّر في الإدارات وقطاع الدفاع والجيش، فضلاً عن التجارة وسوق الوظائف التقنية.

في الخمسينيات والستينيات، ونتيجة الحروب الإسرائيلية الفلسطينية، ازداد عدد سكّان عمّان لأكثر من الضعف. وبدأ عددٌ أكبر من الأردنيين ينتقلون من بلداتهم الريفية إلى العاصمة للانخراط في سوق العمل، كما تمكّن اللاجئون الفلسطينيون، بفضل اكتساب الجنسية الأردنية، من نيل حقوقهم كافة في مجال التعليم والصحة والعمل. ولم يحصل قسمٌ صغير فقط من الفلسطينيين على الجنسية، وهم اللاجئون-النازحون الذين وصلوا من غزّة بعد العام 1967، ؛ غير أنهم نالوا حقوق الإقامة والخدمات الأساسية.

1.1.4 نموّ المدينة

نعمت البلاد بفترة من الازدهار الاقتصادي بين الستينيات والثمانينيات، بفضل الطلب على اليد العاملة الاردنية في بلدان الخليج العربي أثناء الطفرة النفطية، ففتحت أسواق العمل أمام المحترفين، والعَمّال المهرة وغير المهرة. وأدّى ذلك إلى هجرة عددٍ كبير من المواطنين الذين قاموا بإرسال الحوالات النقدية التي كانت تستخدم غالباً لشراء العقارات في الأردن، خاصّةً في مدينة عمّان. في تلك السنوات، أصبحت الأعمال التي لا تتطلّب مهارةً على الإطلاق بمتناول الوافدين من المنطقة، خاصّةً المصريون منهم. فولّدت الفورة في قطاع البناء، بتأثيرٍ من النمو الاقتصادي، مزيداً من الفرص الاقتصادية بالنسبة لهم، خاصّةً في المدن الكبيرة.

⁶⁵ كان هؤلاء محترفين حاملين شهادات جامعية، كالمهندسين والأطباء والسياسيين. كما دُعي إلى المنطقة أيضاً أشخاص ذوو مهارات عالية. المصدر: Radi 1997, p.80.

ساهم الاندلاع المباغت لحرب الخليج الأولى في صيف عام 1990 الى فقدان الكثير من الاردنيين وظائفهم في الخليج وعودتهم إلى الأردن خالي الوفاض. لكن خلال سعيهم لإيجاد فرص اقتصادية جديدة في الأردن، استثمر عددٌ كبيرٌ منهم مدّخراته في مشاريع جديدة، مما ساعد في نشوء أحياء جديدة في غرب عمّان (مثل شارع الحدائق، والصويفية، وعبدون، وخلدا). فازدهر قطاع البناء الذي وقّرب دوره فرص عمل (للعمّال المصريين والسوريين بالإضافة إلى المواطنين المحليين)، وأدى إلى زيادة ملحوظة في عدد السكان وعمل على تنشيط الاقتصاد، مساهماً في إنشاء المزيد من الأعمال الحرّة، وارتفاع الطلب على العقارات، وتوفير العمّال المهرة وغير المهرة. فضلاً عن ذلك، توسّع شرق عمّان وتمّ بناء مجمّعات سكنية جديدة لتلبية حاجة الطبقة الوسطى مثل منطقة نادي السباق، والبنيات، والمنارة.

بمرور الوقت، نما عدد سكّان مدينة عمّان حتى بات غير متناسب مع السكّان في المناطق الأخرى، وأصبحوا يتمتعون بمستوى جيّد من الوصول إلى الخدمات. كذلك، سجّل توسّع بمقدار 30 كلم في حدود محافظة عمّان (نصفها تشرف عليها أمانة عمّان الكبرى) بين 2007 و2011، مما جعل الأمانة تتوسّع أكثر جنوباً لتشمل المطار، وزاد بالتالي من عدد سكّان عمّان. في هذا الإطار، استمرّت الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية، وأصبحت عمّان تستضيف المنطقة الحضرية الأكبر من حيث عدد السكان- قُدّر عددهم في تعداد العام 2015 بـ 3598600 نسمة- ومنطقة ريفية تضمّ 103 آلاف نسمة، أي ما مجموعه 3701600 نسمة.⁶⁶ وتجدر الإشارة إلى أنّ عمّان مركز جاذب بفضل ما تقدّمه من فرص اقتصادية وخدمية.

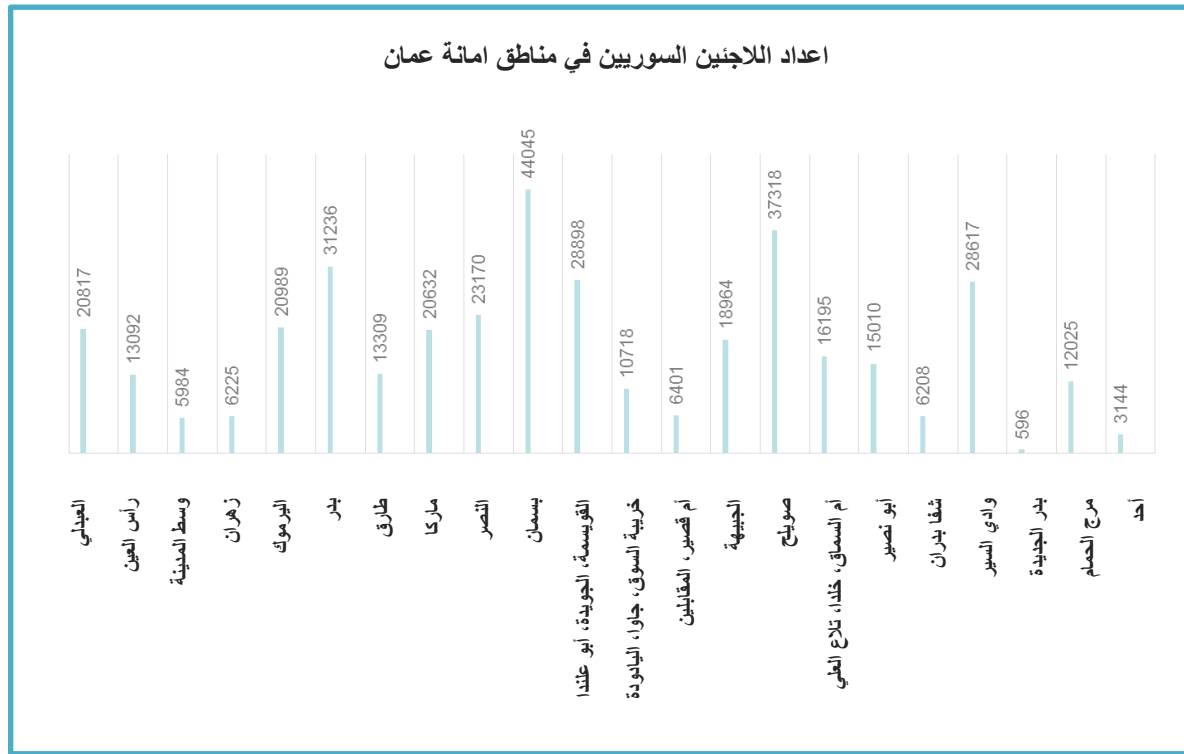
الشكل التالي يمثل مناطق أمانة عمان لعام 2017 والموزعة على 22 منطقة إدارية:⁶⁷

⁶⁶ من سجلات التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة: <http://web.dos.gov.jo/wp-content/uploads/2017/01/2015.pdf>

⁶⁷ أمانة عمّان الكبرى، من إطلاع المهندسة ريم عودة

هم ما دون السابعة عشرة من العمر، مما يلقي بضغوطات هائلة على البنية التحتية، والتعليم، والصحة، وفرص العمل.⁶⁹

يظهر الشكل التالي مناطق عمّان التي تستضيف كثافةً سكانية عالية من السوريين:⁷⁰



وفقاً للشكل السابق، تتمثل المناطق ذات الكثافة السكانية السورية العالية بمنطقة بسمان في شرق عمان التي تضمّ، 44045 لاجئاً، و منطقة صويلح في شمال عمّان التي تستضيف 37318 لاجئاً، وبدر في وسط عمّان التي تستضيف 31236 لاجئاً.

لم ينجم هذا الضغط في الاردن عن اللاجئين الوافدين من البلدان المجاورة فقط، بل تعدّاه إلى دول بعيدة عن منطقة الشرق الأوسط أيضاً. فقد أوردت مفوضية شؤون اللاجئين زيادةً بنسبة 140% تقريباً في اللاجئين غير السوريين وغير العراقيين في 2013 بالمقارنة مع العام السابق، اغلبيهم من السودانيين غير العرب الهاربين من العنف والوضع الإنساني المتأزم في دارفور.⁷¹ فقد تشدّد أكثر من 400 ألف شخص من دارفور عام 2013. فوصل بضعة آلاف من السودانيين إلى الأردن. في غضون ذلك الوقت واجه اللاجئين الصوماليون المقيمون في مخيم داداب في كينيا

⁶⁹ Jordan Times, Aug 7, 2016, <http://www.jordantimes.com/news/local/over-half-syrian-refugees-jordan-are-children>

⁷⁰ التعداد العام للسكان والمساكن 2015 الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة، الفصل السادس، التوزيع السكاني وفقاً للانقسامات الإدارية، والكثافة الديموغرافية، والجنسية (نسخة ورقية).

⁷¹ <http://reliefweb.int/report/jordan/jordans-other-refugees-feel-forgotten>

ضغوطات للعودة إلى الصومال، مع دعوة الحكومة الكينية إلى تقليص عدد اللاجئين في المخيم بـ150 ألف شخص بحلول العام 2016. لكنّ عشرين ألفاً لاجئاً صومالياً فقط عادوا إلى الصومال من داداب، في حين هربت الأكثرية إلى أماكن أخرى بحثاً عن ظروفٍ معيشية أفضل.⁷² فوصلت بضعة مئات من الأسر إلى عمّان. يعيش بعض الصوماليين بالقرب من منطقة الدوار الثاني، وهي منطقة في وسط عمّان معروفة بأسعارها الرخيصة نسبياً. يُعرف الصوماليون بمجتمعاتهم المترابطة والمحافضة. كذلك، يقيم اللاجئون السودانيون غالباً في شرق عمّان، رغم أنّ بعضهم يعيش في الزرقاء وإربد والمفرق. تدرك معظم الجهات الإنسانية جيداً أنّ اللاجئين الصوماليين والسودانيين من أكثر اللاجئين ضعفاً على المستويات القانونية والاجتماعية والاقتصادية: فاحتياجاتهم اليومية ملحة على نحوٍ استثنائي؛ "وتزيد هذه الاحتياجات احتمال انخراط الصوماليين والسودانيين في أعمال غير قانونية بدافع من اليأس".⁷³ ومع أنهم مسجّلون لدى مفوضية شؤون اللاجئين، على نحوٍ يمنحهم حق الوصول إلى خدمات التعليم والصحة في الأردن، إلا أنّ فرصة تلقّيهم الإغاثة والمساعدات السكنية محدودة جداً.

لَبّت أمانة عمّان الكبرى بشكلٍ فعال وبفضل ما تؤمّنه من خدمات بلدية، الاحتياجات الناجمة عن التغييرات الديموغرافية والزيادة في أعباء الخدمات التي شهدتها السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، كانت زيادة حمولة النفائات من أبرز المؤشرات التي عكست ازدياد البنية الديموغرافية لعمّان. فألقى هذا الأمر بضغوطاتٍ إضافية على الميزانية. وازدادت كلفة جمع النفائات في عمّان من 29988932 ديناراً أردنياً عام 2010 إلى 35277408 ديناراً عام 2015، أي بزيادة سنوية معدّلة 6% سنوياً وفقاً لدراسة معهد طلال أبو غزاله بالتعاون مع المهندس باسم الطراونه / نائب مدير المدينة لقطاع البيئة و المناطق في امانة عمان والتي ركّزت على الجانب البيئي،

تجدر الإشارة إلى أنّ خدمات أمانة عمّان الكبرى متوفرة للجميع ؛ فقد أشار مدير منطقة بسمان السابق المهندس الخوالدة: "لا نسأل الأشخاص أبداً عن جنسيتهم عندما يطرقون بابنا ليطلبوا الاستفادة من إحدى خدماتنا. فخدماتنا متوفرة للجميع".⁷⁴ ولا يقتصر هذا الأمر على الخدمات فحسب، بل يتعدّاه إلى المراكز الرياضية والمراكز الثقافية والمجتمعية المتوفرة للجميع ، حسب ما أفادت به مديرة المراكز الاجتماعية، المهندسة جمانة عطيات.⁷⁵

2.4 سياسة الهجرة المحلية

لطالما استقبلت عمّان التي تنعم بالسلام والاستقرار أعداداً هائلة من المهاجرين الوافدين من المنطقة المحيطة، ومنهم المهاجرون قسراً الباحثون عن ملاذٍ آمن، والعمالة الوافدة الباحثة عن وظائف وفرص اقتصادية في الاقتصاد الأردني المزدهر. حتى الآونة الأخيرة، وبسبب النزاعات في البلدان المجاورة، كان الأردن يعتمد سياسة الحدود المفتوحة عند استقبال المهاجرين. ومنذ استقبال اللاجئين الفلسطينيين، تلتهم أعداد كبيرة من العراقيين والسوريين، فبعض

⁷² <https://globalnity.dk/content/ti-lande-huser-halvdelen-af-alle-flygtninge>

⁷³ http://aradd-jo.org/sites/default/files/resource-files/aradd-la_-_putting_needs_over_nationality.pdf

⁷⁴ اجتماع بالمهندس متعب الخوالدة، مدير منطقة النصر، 25 مارس/آذار 2017

⁷⁵ اجتماع بالمهندسة عطيات، مديرة المراكز الاجتماعية في الأمانة، 25 مارس/آذار 2017

اليمنيين، والليبيين، والصوماليين، والسودانيين، تمثلت الأولوية بتحسين البنية التحتية كي تكون بخدمة هذه الاعداد الكبيرة من السكان. كما صُممت مشاريع للتنمية الاقتصادية من أجل تلبية احتياجات الوافدين الجدد، مع ضمان توفير الخدمات الأساسية لكل مواطن. فجعل هذا الأمر من رأس المال البشري نقطة قوة تؤمن التطور الاستراتيجي للأردن.

سعت الحكومة في الأردن، منذ العام 2015، إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية للعدد الكبير من اللاجئين المتواجدين على أراضيها ولسكانها الأردنيين الذين تأثروا بالأزمة. فعملت على تعزيز منعة نظام تقديم الخدمات وفعاليتها في مجالات التعليم، والطاقة، والصحة، والعدل، والخدمات البلدية، والحماية الاجتماعية، والمياه، والصرف الصحي. وجاء ذلك من خلال خطة الاستجابة الأردنية 2016-2018⁷⁶ التي حاولت التخفيف من أثر الأزمة على البيئة، وسوق العمل وسبل العيش، وتأمين المأوى والنقل والطاقة. وقد هدفت هذه الخطة في الوقت عينه إلى تطوير القدرات الأساسية للسلطات الرسمية، على المستويين الوطني والمحلي، من أجل تلبية الاحتياجات بشكل أفضل، عن طريق التخطيط الاستراتيجي والتنسيق بين القطاعات كافة.⁷⁷ اليوم، تعتبر خطة الاستجابة الأردنية آلية شراكة استراتيجية بين الحكومة الأردنية، والمانحين، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية من أجل إعداد آلية متكاملة للاجئين لتعزيز المنعة والتنمية بهدف الاستجابة لآثار الأزمة السورية على الأردن. مثلت هذه الخطة، كما يصفها وزير التخطيط، تحولاً أساسياً في طريقة الاستجابة للتحديات الإنسانية والتنمية الممتدة. فهي تجسّد مثلاً بارزاً على الشراكة بين المؤسسات المضيفة والمجتمع الدولي عملياً، عن طريق العمل معاً لتحسين حياة الأردنيين والسوريين.

استناداً إلى نجاحات المرحلة الأولى، تشكّل خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية 2017-2019⁷⁸ دعوةً إلى تعزيز العمل الجماعي من أجل الاستجابة للأزمة، وهي تركز على اعتماد نهج تحوّل وقائم على تعزيز المنعة، للاستجابة بشكل استباقي للتحديات الإنسانية والتنمية الممتدة. جدير بالذكر أن مؤتمر لندن 2016 قد سلّط الضوء على وضع اللجوء بشكل عام، وتوقع إيجاد الحلول في العقدين المقبلين. نتيجة لذلك، تحوّلت الرؤيا من أجل الأردن نحو نهج أكثر تنموية، يشكّل فيه المهاجرون قسراً قيمةً إضافية للإنتاج، ونقطة قوة يجب الاستثمار فيها وجعلها جزءاً من النسيج الاجتماعي المحلي.

تُراجع خطة الاستجابة الأردنية 2017-2019 آلية الاستجابة للآثار المتعددة الأوجه لهذه الأزمة المعقدة، ساعيةً إلى تحسين القدرات الأساسية للسلطات المركزية والإقليمية والمحلية، والتخفيف من الضغوطات على المجتمعات الأردنية المضيفة، وتعزيز منعة نظام تقديم الخدمات، والخدمات البلدية على المستوى الوطني، والبنى التحتية في المناطق التي تعاني ضغطاً ديموغرافياً كبيراً. وتهدف هذه الخطة أيضاً إلى تلبية احتياجات اللاجئين السوريين داخل المخيمات وخارجها، والأردنيين المتأثرين بالأزمة السورية. ومن أهدافها، كذلك توسيع نطاق فرص العمل وكسب العيش للاجئين السوريين والأردنيين، وضمان وصول جميع الأطفال السوريين إلى التعليم، ودعم موازنة الحكومة كي تتأقلم مع الأعباء المالية الإضافية.⁷⁹

⁷⁶ في 1 سبتمبر/أيلول 2014، انتقلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى تطبيق خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية، من خلال الاستناد بشكل أساسي إلى منصة دعم المجتمعات المضيفة الموجودة مسبقاً. أنشئت في سبتمبر/أيلول 2013 لمعالجة آثار الأزمة على المجتمعات المضيفة الأردنية.

⁷⁷ خطة الاستجابة الأردنية: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/JRP16_18_Document-final+draft.pdf

⁷⁸ <https://static1.squarespace.com/static/522c2552e4b0d3c39ccd1e00/t/58b815e64402436b7461a3e1/1488459280006/JRP+17-19+Full+Plan+%28march+2+-+web%29.pdf>

⁷⁹ <http://www.jordantimes.com/news/local/jordan-donors-endorse-new-refugee-response-plan>

لم تشارك أمانة عمّان الكبرى بعد في خطة الاستجابة الأردنية رغم أنّ عدّة مواضيع عمل تقع ضمن اختصاصها. ولعلّ ترتيبها الهرمي بين وزارة الشؤون البلدية ورئاسة الوزراء قد حدّد من مشاركتها في أنشطة الاستجابة للأزمة. مع ذلك، تتوفّر خدمات أمانة عمّان لجميع السكّان المقيمين ضمن مناطقها. فوفق ما أكّده مدراء المناطق و الدوائر في الامانة ، فان الخدمات تشمل جميع من يقيم في المدينة.

ركّزت خطط الاستجابة الأردنية على أزمة اللجوء السورية ، وأعبائها الملقاة على عاتق قطاع الخدمات والاقتصاد الأردني. ولم تلق مجتمعات المهاجرين الصغيرة الأخرى اهتماماً بالغاً، وخاصّةً أولئك الأشدّ فقراً في مدينة عمّان. فعلى سبيل المثال، تشغل العمالة الوافدة "أكثر من 63% من الوظائف المتوافرة في الأردن. ويشغل 90% من هذه العمالة وظائف تتطلّب مهاراتٍ متدنية، وفقاً لمنظمة العمل الدولية".⁸⁰ ورغم تعرّض هذه الفئة لاستغلال بالغ، وتلقّي أجوراً بخسة، لا سيّما بالنسبة لمن يزاول أنشطة متدنية القيمة، مما يضاعف بالتالي من هامش ربح صاحب العمل، فإن الدولة لم تعمل على تطبيق إجراءات صارمة أو سياسة تهدف إلى وضع حدٍّ للاستغلال. أما مجتمعات المهاجرين قسراً الأخرى، مثل الفلسطينيين، والعراقيين، واليمنيين، والليبيين، والصوماليين، والسودانيين، فلم تمنحهم خطة الاستجابة الأردنية الأولية. فبالنسبة لهذه الفئات، تتوفّر حقوق أساسية بسيطة لهم مثل الحقّ في التعليم الأساسي والصحة، من خلال التسجيل لدى هيئة تابعة للأمم المتحدة. لكنّ حقوق العمل المتوفّرة لها لا تسمح بالاندماج اقتصادياً بسهولة، وبالتالي لا تتمكّن من تأمين مدخول يمكنها من كسب معيشتها بطريقة مستدامة.

1.2.4 الدمج والتنوّع وسياسات حقوق المهاجرين

في بداية كلّ أزمة، تصل وكالات المساعدة الإنسانية عادةً لتشارك البلد المضيف في تحمّل الأعباء. وقد ساهم هذا الزخم لتوفير "المساعدات" من قبل المجتمع الدولي في دعم موارد الأردن المحدودة، ومكّنه من إدارة الأزمات المتعدّدة بحكمة خلال العقود الأخيرة. في خضمّ الأزمة السورية، كانت المقاربة الإنسانية مهمّة في بداية الأمر، بينما كان الأردن يبلور استراتيجيته المتّبعة تجاه التدفق الجديد من اللاجئين. لكن ما إن ازداد عدد السوريين، في غياب وجود حلّ واضح في الأفق للأزمة السورية، تحولت المقاربة من العمل الإنساني إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتطوير البنى التحتية. وهدف هذا الأمر إلى تلبية احتياجات اللاجئين والسكّان المحليين، مع توسيع نطاق الخدمات ليطال كلتا الفئتين بالتساوي. وقد انعكست هذه المقاربة التنموية الشاملة في خطة الاستجابة الأردنية المذكورة آنفاً (2016-2017/18).

تقوم خطة الاستجابة الأردنية بدمج آلية الاستجابة للاجئين وآلية تعزيز المنعة في خطة واحدة لكلّ قطاع، وهي تضع تعزيز منعة الأنظمة والمؤسسات الوطنية في صلب استجابتها. كما توفّر الخطة رؤياً محدّدة لضمان دمج التدابير الإنسانية الأساسية والتدخلات على المدى المتوسط، وترتيبها، واستكمالها بشكلٍ أفضل. فضلاً عن ذلك، اتخذ الأردن عدّة خطوات، منها توقيع "وثيقة العقد مع الأردن" في مؤتمر لندن 2016، من أجل تحويل الاستجابة للأزمة السورية إلى فرصة لتطوير البلاد سعياً لتحقيق رؤية الأردن 2025.

على المستوى المحلي، تسعى أمانة عمّان الكبرى، من خلال الخدمات التي توفّرها، إلى ضمان التماسك الاجتماعي بينما تعمل على تطوير هوية شاملة للمدينة. فمن خلال تنفيذ أنشطة الباب المفتوح في 200 مرفق تابع لها، بما فيها المراكز

⁸⁰ منها قطاع، "الحماية الاجتماعية والتوظيف للاجئين السوريين في الأردن"، مؤتمر تنظيم شبكات العمل اللاتق، 2015، منظمة العمل الدولية.

الاجتماعية، والمكتبات، والمراكز الثقافية، واماكن الترفيه والمساحات الخضراء، توفر أمانة عمان الكبرى خدماتها لجميع من يعيش في مناطقها. بالإضافة إلى ذلك، توفر الأمانة خدمات مملوكة متعلقة بنظافة المدينة والجوانب المرتبطة بالبيئة، وتأمين رخص البناء، والأسواق الشعبية، والتفتيش الصحي، وتجهيز البنى التحتية الحضرية.

تستهدف البرامج الاجتماعية في أمانة عمان الفئات التالية:⁸¹ النساء، والشباب، والأطفال، والمستن من خلال توفير التدريب (على المهارات الشخصية والتدريب المهني)، والترفيه، والتوعية. وتضم البرامج مدربين وأكثر من 50 عاملاً اجتماعياً يتفاعلون بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية. وتتم التوعية بشأن هذه البرامج بمساعدة 133 شريكاً موزعين في عمان (بمن فيهم وزارات القطاع العام المختصة ومنظمات غير حكومية)، بهدف تلبية احتياجات الفئات المستهدفة. أما أنشطة هذه البرامج الاجتماعية، فتتم من خلال المراكز الاجتماعية والثقافية والمرافق الرياضية التابعة للأمانة، ويشارك فيها اللاجئون من مختلف الفئات وذلك ضمن خطط الأمانة في نطاق التنمية المجتمعية من خلال برامج موجهة. علماً بأنه لا تتوفر أنشطة محددة خاصة بجماعات المهاجرين في عمان.

الجدول التالي يبين مراكز وأنشطة البرامج الاجتماعية:

مناطق أمانة عمان	اسم المركز	الفئات المستهدفة
العبدلي	مركز اليوبيل الاجتماعي	الشباب والأطفال والمستن
صويلح	مكتبة صويلح	الأطفال والنساء
وادي السير	مكتبة وادي السير	الأطفال والنساء
طارق	مكتبة طبربور	=
مرج الحمام	مرج الحمام	=
رأس العين	المكتبة المركزية	=
خربة السوق	مكتبة الجودة	الأطفال والنساء والمستن
بدر/نزال	بدر/نزال	الأطفال والنساء
الجبيهة	مكتبة الراية الهاشمية	الأطفال والنساء والمستن
بسمان	مكتبة الراية	الشباب والمستن
رأس العين	مكتبة أم المؤمنين	الأطفال
القويسمة	مكتبة حسن	الأطفال
بسمان	مركز قتيبة التكنولوجي	الشباب والنساء
المقابلين	مكتبة المقابلين	الشباب
أبو نصير	مكتبة أبو نصير	الشباب
اليرموك	مكتبة الأميرة إيمان	الشباب
بدر (الجديدة)	مكتبة بدر	النساء

⁸¹ اجتماع مع مديرة دائرة البرامج الاجتماعية في أمانة عمان، نانسي أبو حيانة، 14 مارس/آذار 2016.

النساء	مكتبة المقابلين	المقابلين
النساء	مكتبة حمزة	ماركا
النساء	مكتبة الأميرة سلى	أبونصير
المستون	مكتبة الأميرة بديعة	القويسمة
=	باب الواد	بسمان
المستون	مكتبة شؤون المرأة	طارق

تتوزع المراكز الاجتماعية لأمانة عمان⁸² في 20 منطقة، عشرة منها تضم حقائق مرورية لتوعية الأطفال بشأن أخلاقيات حركة المرور. تلبّي هذه المراكز احتياجات المجتمعات المحلية إلى النشاطات العامة. وهي تستضيف بازارات (للمنتوجات المحلية للتسويق) وللمنتوجات اللاجئات اللواتي يبحثن عن مكانٍ لتسويق منتوجاتهنّ. تندرج هذه الأنشطة ضمن إطار المبادرات المحلية التي أطلقت بهدف حثّ السكّان على العمل معاً بغضّ النظر عن الأصل أو الجنسية في اطار خطط الامانة ضمن قطاع التنمية المجتمعية. وتتعاون المراكز مع المدارس لتنظيم أيام لنشر التوعية، وحملات طبيّة، ويوم للبيئة، كما تستضيف طلاب المدارس في أنشطتها التطوعية. تجدر الإشارة أيضاً إلى وجود تعاون وثيق مع الشرطة من أجل تنظيم ندوات توعوية حول مخاطر المخدرات، والإرهاب، وغيرها من المسائل المقلقة في المجتمع. لا بدّ كذلك من تسجيل التعاون مع الهلال الأحمر الأردني لتوفير الخدمات للاجئين، ومع تكية أم علي (وهي منظّمة خيرية لتوفير الغذاء للفقراء، أسّستها الأميرة هيا) لتوفير الخدمات للفقراء والفئات التي تحتاج الى رعاية خاصة.

المنطقة	اسم المركز	النطاق
جبل الزهة	حديقة الراية	أ
ماركا	حديقة فاطمة الزهراء	
الهاشي الشمالي	حديقة الأمير هاشم	
جبل التاج	حديقة اليرموك	
الهاشي الجنوبي	حديقة الملكة نور	
الأشرفية	حديقة أبو درويش	ب
خربة السوق	حديقة أبو بكر	
جاوا	حديقة الأسرة	
جبل الحسين	الظاهر بيبس	
النصر	محمود القضاة	
عبدون	حديقة الشهداء	ج

⁸² اجتماع بجمانة عطيات، مديرة المراكز الاجتماعية في الأمانة، 25 فبراير/شباط 2017

حديقة الديار	عبدون	
حديقة الوحدة	الجندويل	
أسماء بنت أبي بكر	رأس العين	
حديقة صرح الشهيد	الجببة	الحدايق المروية
حديقة عمر الفيصل	ماركا	
حديقة تلاع العلي	تلاع العلي	
حديقة الجويذة	الجويذة	
مخيّم عمان	منتزه غمدان	
بيت الرّواد	رأس العين	

جدول يبين المراكز الاجتماعية التابعة لأمانة عمّان

تسعى عدّة منظّمات غير حكومية، بمستويات مختلفة، إلى تكريس التماسك الاجتماعي والتفاهم بين السكّان المحليين والوافدين الجدد. في هذا الإطار، عرض المجلس الدانماركي للاجئين في جبل النزهة/عمّان⁸³ مثلاً عن كيفية قيام هذه المنظّمات غير الحكومية بتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال لجان محلية تشكّلت في المنطقة وتدرّبت على تعزيز التواصل مع الفئات الفقيرة في المجتمع المحلي، مع تشجيعها في الوقت عينه على التفاهم بين اللاجئين والمجتمعات المضيفة وبناء التماسك الاجتماعي. بشكلٍ عام، تلبي مشاريع المجلس الدانماركي للاجئين الاحتياجات المشتركة للاجئين والأردنيين الفقراء: فتوفّر الدعم النفسي الاجتماعي والقانوني (أو الإحالات)، والتعليم، والدعم في مجال تنفيذ المشاريع، وكذلك في مجال الصحة، والصحة الإنجابية، والمأوى. تجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ الأنشطة المجتمعية المنفّذة ضمن مرافق جبل النزهة تسعى إلى جمع الأشخاص معاً، لنسج شبكة اجتماعية جديدة تجمعهم، وتشكّل شبكةً داعمةً لهم في هذا المكان الجديد.

2.2.4 دمج الهجرة في التخطيط المحلي

على المستوى الحكومي:

أعدت خطة الاستجابة الأردنية لدمج الهجرة في الخطط المحلية وتنفيذها من قبل الوزارات المختصة بشكلٍ خاصّ أما أبرز الجهات الفاعلة حسب الخطة، فهي:

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي

⁸³ أجريت الزيارة ضمن إطار هذا المشروع.

تتولى وحدة تنسيق المساعدات الإنسانية التابعة للوزارة تنسيق عملية تطبيق خطة الاستجابة الأردنية، والتعاون مع الوزارة والمانحين والجهات القائمة بالتنفيذ من أجل جمع وتصنيف معلومات عن المساعدات وتطبيق المشروع.

- وزارة الداخلية

تشرف الوزارة، من خلال مكتب تنسيق شؤون اللاجئين التابع لها، على المتابعة الحثيثة لشؤون الوزارات الأساسية والمنظمات غير الحكومية في هذا المضمار. يشرف هذا المكتب على المساعدات الإنسانية والأجندة التنموية من خلال خطة إدارة واضحة. فضلاً عن ذلك، تضمّ وزارة الداخلية إدارة للإقامة والحدود تصدر بطاقات شخصية خاصة باللاجئين في الأردن، وتضم مديرية شؤون اللاجئين السوريين التي تدير كافة الشؤون المتعلقة بالسوريين.

- وزارة التربية والتعليم

هي مسؤولة عن توفير التعليم الأساسي من خلال مدارسها المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد. كما تضمّ مدارس مهنية أيضاً. وهي الهيئة الأساسية التي تعترف بامتحانات المدارس الثانوية وتمهّد الطريق للمرحلة التعليمية التالية. منذ اندلاع أزمة اللجوء في العام 2008، وبالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين، أصبح بإمكان أطفال اللاجئين المسجلين ارتياد المدارس الحكومية. ونتيجة التدفقات الكبيرة للاجئين السوريين، أعيد العمل بنظام الفترتين في المدارس، سعياً لاستيعاب الأعداد الكبيرة للتلاميذ بالرغم من محدودية عدد المعلمين والمرافق التعليمية.

- وزارة الصحة

هي مسؤولة عن المستشفيات الحكومية في العاصمة ومستوصفات الرعاية الصحية الأولية والمتكاملة في المدينة. بالتعاون مع مفوضية شؤون اللاجئين، أعطي اللاجئون حقّ الاستفادة من خدمات وزارة الصحة. لكن يجب أن تكون بحوزتهم بطاقة التسجيل الصادرة عن وزارة الداخلية.

- دائرة قاضي القضاة ووزارة العدل

تسهّل تخليص جميع الوثائق القانونية والقضائية. يجوز للاجئين المسجلين لدى وزارة الداخلية والحاصلين على البطاقة أن يستفيدوا من خدمات الوزارة.

- وزارة العمل

لها أقسام خاصّة لمعالجة كافة المسائل المتعلقة بالعمالة الوافدة في الأردن (وتشمل العملاء الذين يتوسّطون لاستقدامهم الى الأردن)، وقسم للاجئين السوريين.

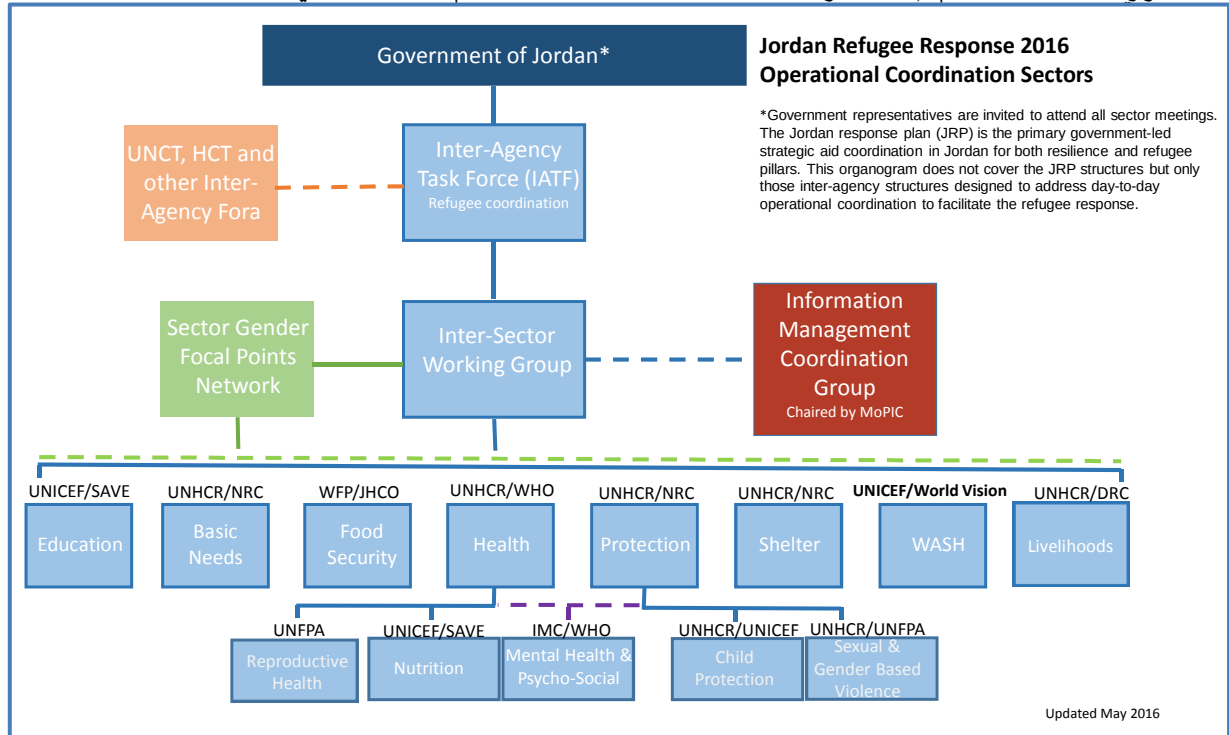
تصدر الوزارة تصاريح عمل، مشترطاً تأمين نسخة عن جواز السفر، وشهادة سلامة صحية طبيّة، وعقد عمل، وتسديد الرسوم. بالنسبة للاجئين السوريين، وبعد توقيع وثيقة العقد مع الأردن في مؤتمر لندن، فقد تمّ إعفاؤهم من دفع الرسوم وإبراز الشهادة الصحية. وأصبح بالإمكان قبول تصاريح العمل الزراعية من خلال كفالة جمعية زراعية، مما جعل ظروف العمل أقل حدةً بالنسبة للعمّال.

- وزارة الخارجية: تضمّ بدورها منسقاً خاصاً بشؤون اللاجئين. يتمثل دوره بتوفير معلومات محدّثة للمجتمع الدولي عن وضع اللاجئين وذلك من خلال السفراء، ومناقشة الأعباء التي يتحمّلها الأردن في ضوء التدفق البطيء للمساعدات.

على المستوى البيئي الحكومي:

سعيًا لدمج الهجرة في عملية التخطيط المحلي، حاولت الحكومة، عبر خطة الاستجابة الأردنية، أن تراجع المشاريع المطروحة، لمراقبة مدى توافق هذه المشاريع مع رؤياها، وضمان أنها تندرج ضمن إطار خطة "المنعة" ودمج اللاجئين، كما هو منصوص عليه في خطة الاستجابة الأردنية. وتبدأ الإجراءات من خلال تحميل المشاريع المقترحة عبر بوابة إلكترونية⁸⁴، بعد ذلك تتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي مراجعتها والموافقة عليها إلكترونياً، قبل أن تُرسل إلى مجلس الوزراء (لمراجعة المشاريع المتعلقة بتعزيز المنعة) أو لجنة التنسيق المشتركة بين الوزارات (لمراجعة المشاريع المتعلقة باللاجئين) في وزارة التخطيط والتعاون الدولي/ وحدة تنسيق المساعدات الإنسانية للموافقة عليها. ثم تقوم الجهات التي اقترحت تلك المشاريع بمراجعتها عبر الإنترنت، وهي تتلقى إشعاراً عبر البريد الإلكتروني في حال دعت الحاجة إلى المزيد من المعلومات.⁸⁵

لاستمرارية العمل فقد تمّ إنشاء فرق عمل للقطاعات التالية: التعليم، الطاقة، البيئة، الصحة، العدل، سبل



⁸⁴ تمّ إنشاء هذه البوابة كجزء من الموقع الإلكتروني لخطة الاستجابة الأردنية، المتعلق بمنصة الأردن للاستجابة للأزمة السورية:

<http://www.jrpsc.org/the-jrpsc/>

⁸⁵ <https://static1.squarespace.com/static/522c2552e4b0d3c39ccd1e00/t/58a41b9ce58c623a22793405/1487150015045/JRP+2017-2019+-+Final+Draft+-+150217.pdf>

⁸⁶ http://data.unhcr.org/syrianrefugees/working_group.php?Page=Country&LocationId=107&Id=60

على مستوى المجتمع المحلي:

أوكلت إلى الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية مهمة تنسيق عمل هيئات المجتمع المدني. والهيئة الخيرية هي منظمة غير حكومية، غير ربحية، مسجلة لدى وزارة التنمية الاجتماعية في الأردن، مهمتها تنسيق الجهود الإنسانية، وإدارة المساعدات التي يحصل عليها الأردن من مانحين وطنيين ودوليين، وإنشاء آلية دعم لوجستي مناسبة لنقل المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة أينما كان في العالم.

سعت الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية إلى تعزيز شراكاتها والعمل مع منظمات محلية وإقليمية ودولية بهدف تقديم المساعدات بشكل أكثر فعالية. ومع اندلاع الأزمة السورية، أدارت الهيئة عمليات الإغاثة الأولى خدمةً للاجئين السوريين في مخيم الزعتري وفي المدن، بالشراكة مع الوزارات المختصة والمنظمات غير الحكومية. فالهيئة تعمل كجهة منسقة لمنظمات الإغاثة الدولية العاملة في الأردن، لتشكّل صلة وصل بينها وبين الحكومة الأردنية، وتدمج اللاجئين في المشاريع المنفّذة.

3.2.4 الممارسات السليمة

من الممارسات السليمة التي تتبناها منظمات الإغاثة الإنسانية هي خريطة الخدمات التي تظهر مواقع مرافق القطاع العام، ومراكز المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والمراكز الاجتماعية التي تقدّم خدماتٍ في مختلف مناطق المدن الأردنية. فبمساعدة خرائط "غوغل"، تمّ تحديد موقع كافة الخدمات المتوقّرة للاجئين، مع إضافة معلومات الاتصال وكافة التفاصيل الجغرافية. وفقاً للخريطة التي يتمّ إعدادها بالتعاون مع الجهات الفاعلة الأساسية، هناك (77) منظمة غير حكومية حتى الآن تخدم مناطق أمانة عمّان، فضلاً عن جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية. للاطلاع على الخدمات التي توقّرها الجهات الفاعلة المحلية والدولية، يمكنك زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

<http://jordan.servicesadvisor.org/#!/?hideOthers=false>

تملك أمانة عمّان خريطتها الخاصة لنظام المعلومات الجغرافية، والتي تشمل خدمات القطاع العام الأساسية، بما في ذلك المدارس، والمراكز الصحية، ومراكز الشرطة. كما تضمّ الخريطة أيضاً المراكز الثقافية والرياضية والاجتماعية والمجتمعية في مختلف مناطق أمانة عمّان الكبرى. تستند هذه الخريطة بدورها إلى الخريطة السابقة التي أعدتها الأمم المتحدة. <http://www.ammancitygis.gov.jo/ammancitygis/pages/>

على المستوى البلدي، تُوفّر الخدمات للأشخاص بغضّ النظر عن أصلهم أو جنسيتهم. ويؤمن موظّفوا أمانة عمّان أنّ عملهم على المستوى البيئي والاجتماعي والثقافي إنما يتمثّل باستدامة رفاهية ساكني المدينة وتقديم الخدمات لهم. ولعلّ الطابع المضياف لأمانة عمان يعكس طابع المدينة المضيافة، وهو لا يقتصر على تقديم الخدمات فحسب، بل يقوم على إشراك الجميع في الأنشطة المطبّقة أيضاً. فالمراكز الاجتماعية والثقافية متاحة للجميع. ففي بسمان مثلاً، حيث تعتبر كثافة اللاجئين السوريين هي الأعلى، يستخدم المجلس البريطاني مرافق المركز الثقافي التابع لأمانة عمّان لتقديم دروس في اللغة الانجليزية للاجئين.⁸⁷

تتواصل الأمانة، وذلك من خلال برامجها الاجتماعية، مع مجموعة واسعة من السكان، عبر مشاريع متنوعة منقّدة بالتنسيق مع الوزارات المختصة ومنظّمات المجتمع المدني. في هذا الإطار، أثبت برلمان الأطفال الذي انطلق كفكرة من أعضاء المجلس في عمّان عام 2004، نجاحه على مرّ السنوات. وقد هدفت هذه المبادرة إلى جعل مدينة عمّان مدينة مناسبة للأطفال كما انها ساعدتهم كي يحلموا بالمدينة المثالية، آخذةً احتياجات جميع الفئات الاجتماعية في الاعتبار. يشار هنا الى ان هذه المبادرة قد نُفذت بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، والمدارس المشمولة بالمشروع. وفي هذه المبادرة ايضا شكّل الأطفال المنتخبون مجلسهم البلديّ في الأمانة، كي يعبّروا عن احتياجات الفئة التي يمثلونها أمام مجلس النوّاب الرسمي. أطلقت المبادرة الأولى في العام 2004، وأجريت الانتخابات في 4 مناطق. وسرعان ما توسّعت بعد ذلك لتشمل 9 مناطق، وهي اليوم تغطي مناطق امانة عمّان كافة، وتجري هذه الانتخابات كلّ ثلاث سنوات في شهر نوفمبر/تشرين الثاني. وقد انعقدت الانتخابات الأخيرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2014. وفي هذه الانتخابات يختار ستة اطفال من بين 520 طفلاً من مختلف المناطق، ليقوموا بمهامهم في التعبير عن احتياجات أقرانهم، وتسعى هذه العملية إلى إشراك طلاب من المدارس الرسمية (الحكومية، العسكرية) ومدارس الأونروا من أجل اختيار ممثل يتحدّث باسم الأطفال عن احتياجاتهم. ولما كانت شروط الاختيار لا تشمل جنسية الطفل، فان اللاجئين يشاركون في هذه العملية منذ العام 2013. نتيجةً لهذه السياسة الدامجة، فان نائب الرئيس هو اليوم من اصل عراقي. ومن أعضاء برلمان الأطفال الحالي تلاميذ مصريون وسودانيون أيضاً.⁸⁸

⁸⁷ مقابلة فريق البحث مع المديرية الميدانية للمجلس الدانماركي للاجئين، رانيا العالم، خلال الزيارة الميدانية، 25 فبراير/شباط- مارس/آذار 2016.

⁸⁸ المرجع نفسه.

3.4 إطار العمل المؤسسي

تضمّ أمانة عمّان الكبرى أكثر من 23 ألف موظّف، وهي تقدّم خدماتٍ بلدية تأخذ في الاعتبار الأبعاد البيئية والصحية والبنى التحتية، مع الحفاظ على هوية عمّان وإرثها الثقافي. من خلال ذلك، تحاول الأمانة تحقيق التنمية المجتمعية من خلال الاستثمار في رأسمالها البشري ونسج الشراكات مع الهيئات المعنية.⁸⁹

تُنتخب مجالس بلدية عمّان الكبرى الـ 22 كلّ أربع سنوات. ويُنتخب 22 شخصاً، هم مواطنون من عمّان، لعضوية مجلس أمانة عمّان، في حين تعيّن الحكومة 20 آخرين من بين كبار الشخصيات الرسمية والتجارية والاقتصادية وغيرها من أقسام الخدمات في المدينة. يتمّ تعيين أمين عمّان الكبرى بموجب قرار ملكي والذي يقوم بدوره بتعيين مديراً للمدينة.

تخضع امانة عمان لقانون البلديات مع العلم بانها لا تتبع وزارة البلديات أما قانون البلديات فيطبق على البلديات من خلال وزارة البلديات ويطبق على امانة عمان من خلال رئاسة الوزراء. وفيما يتعلق بوزارة البلديات فتشرف على كافة الأنشطة المتعلقة بالمسائل الإدارية المحلية للمجالس البلدية، وبالتحديد على صعيد توفير الخدمات وإدارة كافة المسائل التنظيمية، فضلاً عن تطبيق المشاريع التنموية المحلية، وتنسيق الأنشطة والخطط لهذه المجالس بحيث تكون متوافقة مع القضايا التنموية في المملكة.⁹⁰ بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الوزارة بمثابة المستشار التقني والمالي والإداري لجميع المجالس البلدية، كما تشرف على عمل المجالس والمنظمات المحلية، من أجل أن تكون أعمالها متوافقة مع القوانين والأنظمة.

تقدّم أمانة عمّان الكبرى خدماتٍ بلدية تشمل البيئة والصحة والبنية التحتية، لاستدامة المدينة من أجل خدمة سكّانها بشكلٍ أفضل.⁹¹ ولا تتداخل خدمات الأمانة مع خدمات الوزارات المختصة، بل تكمل بعضها.

تتكون أمانة عمان من عدة قطاعات ، هي:

- قطاع المناطق والبيئة: يتكون من مديرية البيئة، مديرية المناطق، مديرية رقابة الإعمار.
- قطاع الأشغال: مديرية الأسطول، مديرية الطرق، مديرية الهندسة، مديرية النقل والمرور، مديرية المرافق العامة.
- قطاع الزراعة والصحة: مديرية الزراعة والحراج، مديرية الرقابة الصحية، مديرية الأسواق
- قطاع التنمية المجتمعية: مديرية الخدمات الثقافية، مديرية الخدمات الاجتماعية، مديرية الشؤون الرياضية والترفيهية
- قطاع التخطيط والتنمية الاقتصادية: مديرية التخطيط، مديرية الرخص، مديرية التنمية الاقتصادية
- القطاع الإداري والمالي: مديرية الشؤون المالية، مديرية الاستثمار وسلسلة التوريد، مديرية الشؤون الإدارية

بالرغم من توفّر الخدمات للجميع، فإنه لا توجد برامج موجهة للاجئين بشكلٍ خاص. ولا يتم اعداد برامج خاصة لاحتياجات اللاجئين إلا عندما يطلب ذلك من منظمات محلية أو وزارات مختصة، كتلك التي تُعنى بالبيئة، وخدمات

⁸⁹ <http://www.ammancity.gov.jo/ar/gam/about.asp>

⁹⁰ <https://jordan.gov.jo/wps/portal/Home/GovernmentEntities/Ministries/Ministry/Ministry%20of%20Municipal%20Affairs?nameEntity=Ministry%20of%20Municipal%20Affairs&entityType=ministry>

⁹¹ توفّر أمانة عمّان الكبرى دليلاً عبر الإنترنت بكافة خدماتها لتسهيل الوصول إلى هذه الخدمات.
http://www.ammancity.gov.jo/site_doc/GAMDirectoryofServices.pdf



ذوي الإعاقة، والمراكز والبرامج الاجتماعية كما أن أمانة عمان تنسق مع كافة الجهات المعنية سواء داخلية أو خارجية لرفع سوية الخدمات المقدمة للاجئين.

الشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لأمانة عمان الكبرى:

مهام بعض مناطق ودوائر أمانة عمان	
المهام	القطاع / الدائرة
يشرف على جميع مناطق أمانة عمان والبالغ عددها 22 منطقة كما يشرف على المهام البيئية فيها.	قطاع المناطق والبيئة
تنسق المديرية مع المكتبات العامة التابعة للأمانة التي تفتح أبوابها للجميع، كما تتعاون مع منظمات غير حكومية محلية ووزارات ومنظمات ودولية مختصة لتطبيق برامج متنوعة لجميع فئات المجتمع.	مديرية البرامج الاجتماعية
يقدر عدد تلك المراكز بعشرين مركزاً. تتعاون تلك المراكز مع أي منظمة تسعى إلى تنظيم أنشطة للجمهور أو لفئة معينة من المجتمع، كالأجانب مثلاً.	مديرية المراكز المجتمعية
يعمل المرصد الحضري على انتاج المؤشرات الحضرية وفقاً لعدة اجندات عالمية ، حيث تبين تلك المؤشرات حالة المدينة ومدى التقدم الحضري فيها .يجدر بالذكر هنا ان دائرة الاحصاءات العامة هي شريك مهم لدائرة المرصد الحضري:	المرصد الحضري

المنظمات والهيئات الناشطة في مدينة عمان في مجال الهجرة والدمج (تشمل منظمات المهاجرين)	
المنظمة / الهيئة	المهام
الهيئة العربية للديمقراطية والتنمية (العون القانوني) https://ardd-jo.org	تمكّن الفئات المستضعفة وتساعدتهم في الحصول على حقوقهم والتمتع بحرياتهم، بتمثيل احتياجاتهم أمام أصحاب القرار ولدى الجهات المسؤولة والتأكيد على ضرورة الالتزام بحقوق الإنسان، والحكم الرشيد، وسيادة القانون.
مؤسسة الملك حسين- مركز المعلومات والبحوث www.irckhf.org	يعمل المركز من أجل تحسين رفاهية الأطفال والشباب والأسر من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة لتمكين التخطيط الاجتماعي والاقتصادي الفعال واتخاذ القرارات. كما يجري المركز بحثاً ويرفع توصيات إلى أصحاب الاختصاص وصنّاع القرار في الأردن والشرق الأوسط.
الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية www.jhco.org.jo	مؤسسة متعدّدة الوظائف تقدّم المساعدات الإنسانية وأعمال الإغاثة. توفّر الهيئة الخيرية اليوم المساعدات الإنسانية المباشرة إلى البلدان المتضررة خلال و/أو بعد النزاع والكوارث الطبيعية. مع اندلاع الأزمة السورية، حوّلت الهيئة الخيرية اهتمامها نحو الداخل، وساهمت بشكل ملحوظ في أعمال الإغاثة الأولى التي نُفّذت لمساعدة اللاجئين السوريين. وهي تواصل العمل كمنسّق بين منظمات الإغاثة الدولية العاملة في الأردن والحكومة الأردنية.
معهد العناية بصحة الأسرة- مؤسسة نور الحسين http://www.institute.org/about-us/mission/	يهدف إلى تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية الأولية، العالية الجودة والمركزة على المريض، والتي تستهدف احتياجات المجتمعات المحلية التي تعاني من نقص في الخدمات الطبية. يطور المعهد ويشغل مراكز مجتمعية للرعاية الصحية والتي تؤمّن الرعاية الأولية، والصحة السلوكية، وطب الأسنان، والخدمات الاجتماعية كما أنه يدرّب العاملين في مجال الرعاية الصحية على توفير رعاية أولية مركزة على المريض، استناداً إلى نموذج طب الأسرة. يعالج العوائق التي تحول دون تحقيق الإنصاف في المجال الصحي، من أجل إزالة التباين العرقي والإثني في ما يتعلق بالنواتج الصحية.

المنظمات والهيئات الناشطة في المدينة في مجال الهجرة والدمج (تشمل منظمات المهاجرين)	
المنظمة / الهيئة	المهام
مؤسسة الملكة رانيا- مدرستي http://www.qrf.org/initiative/madrasati	تعمل مدرستي على حشد الموارد من الأفراد والشركات الخاصة والمنظمات لتحسين بيئات التعلم المادية والتربوية للمدارس الحكومية.
جمعية العون الصحي الأردنية https://jhas-international.org/?portfolio=medical-mobile-unit-mm	توفّر جمعية العون الصحي الأردنية خدمات صحية ذات نوعية عالية في أيام السلم والحرب، بالتعاون مع شركاء ذوي كفاءات عالية في المنطقة، إيماناً منها بأنّ نسج الروابط هو الطريق إلى السلام. تأسست منذ ديسمبر/كانون الأول 2011، وهي توفّر خدمات الرعاية الصحية الأولية مجاناً من خلال وحدة طبية متنقلة لجميع النازحين السوريين الذين عبروا الحدود منذ 15 مارس/آذار 2011. تزور هذه الوحدة الطبيّة منازل مختلفة في المنطقة، في الرمثا، والمفرق ومدن في الجنوب. فتوفّر الخدمات للنازحين السوريين هناك وتوفّر خدمات الرعاية الصحية المجانية. كما تحيل أيّ مريض بحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية من الدرجة الثانية أو الثالثة إلى مستشفى حكومي، بموجب اتفاق بينها وبين مستشفيات وزارة الصحة.
جمعية المركز الإسلامي الخيرية http://www.islamicc.org/	تساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية في الأردن. تدير مراكز طبيّة، ومؤسسات تربوية، ومراكز للأيتام والفقراء في مختلف أنحاء البلاد. تعمل حالياً مع اليونيسف على مشروع مكاني لخدمة اللاجئين والسكان المحليين الأردنيين.
تمكين للدعم والمساندة (للعامل المهاجرين) http://tamkeen-jo.org/	تسعى تمكين إلى تحسين مستوى الحماية الاجتماعية المتوفّر للفئات المهمّشة وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بغضّ النظر عن الأصل الاجتماعي، أو العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو أيّ وضع آخر. يتمثّل الهدف الأساسي بمكافحة جميع أشكال التمييز، والاتجار بالبشر، والتعذيب، وسوء المعاملة.
مؤسسة نور الحسين http://www.nooralhusseinfoundation.org	تهدف إلى تسهيل تحقيق التغيير الدائم في المجتمعات المحلية التي تنقصها الخدمات عبر إيجاد الفرص الاقتصادية، وبناء القدرات لتمكينها من الاعتماد على الذات، وتحسين سبل المعيشة من خلال البرامج التي تشجّع على تخفيف وطأة الفقر وإيجاد فرص عمل، وتأمين الوصول إلى التمويل الصغير. كما تهدف أيضاً إلى ضمان إنشاء الشركات المدرة للدخل على المستوى المحلي، سعياً لتحقيق التنمية المستدامة على مستوى المجتمعات المحلية.

المنظمات غير الحكومية الدولية الناشطة في المدينة في مجال الهجرة والدمج ⁹²													
القطاعات													المنظمة غير الحكومية
المساعدات النقدية	الخدمات المجتمعية	حماية الطفل	العنف القائم على نوع الجنس	الماء والصرف الصحي	الحماية	مواد الإغاثة الأساسية	الأمن الغذائي	التعليم	المأوى	الصحة الإنجابية	الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي	الصحة	
	X	X	X		X	X	X	X	X			X	مفوضية شؤون اللاجئين
			X		X							X	صندوق الأمم المتحدة للسكان
							X						برنامج الأغذية العالمي
									X				مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
								X					اليونسكو
			X		X			X					اليونيسف
								X				X	الأونروا
					X								هيئة الأمم المتحدة للمرأة
								X					المنظمة الدولية للإغاثة
	X		X				X					X	أنقذوا الأطفال
											X		مركز ضحايا التعذيب
		X	X								X	X	الهيئة الطبية الدولية
		X			X					X		X	أرض الإنسان- إيطاليا
		X			X								أرض الإنسان- لوزان
X					X	X	X		X			X	رابطة الجمعيات الخيرية المسيحية الأرثوذكسية

⁹² <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/partnerlist.php>

المنظمات غير الحكومية الدولية الناشطة في المدينة في مجال الهجرة والدمج													
القطاعات													الاسم
المساعدات النقدية	الخدمات المجتمعية	حماية الطفل	العنف القائم على نوع الجنس	الماء والصرف الصحي	الحماية	مواد الإغاثة الأساسية	الأمن الغذائي	التعليم	المأوى	الصحة الإيجابية	الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي	الصحة	
												X	المنظمة الدولية للهجرة
X		X	X		X					X		X	لجنة الإنقاذ الدولية
	X	X	X	X	X	X		X				X	المنظمة الدولية للإغاثة والتنمية
						X	X		X			X	منظمة الإغاثة الإسلامية العالمية
												X	أطباء العالم
X									X			X	المنظمة الدولية للمعونة الإنسانية (مدير)
									X				وكالة السبتيين للتنمية والإغاثة
X					X	X		X					جمعية متطوعي الخدمة الدولية (أفسي)
X					X	X			X				المجلس الدانماركي للاجئين
									X				منظمة المعونة الإنسانية – إنترسوس
					X				X				الاتحاد اللوثيري العالمي
					X	X			X				فيلق الرحمة
X													أوكسفام
X									X				منظمة الأولوية الملحة
						X			X				جمعية شيلتر بوكس
				X									وكالة المساعدة في مجال التعاون الدولي والتنمية
								X					كاريتاس
								X					أطفال بلا حدود – KNK
		X						X					المنظمة الفنلندية للمعونة الكنسية
								X					مؤسسة كويست سكوب
X						X							منظمة كير الدولية
											X		الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين
				X									منظمة العمل على مكافحة الجوع
				X		X							منظمة الطوارئ اليابانية- جن
								X					البرنامج التحضيري الجامعي
								X					المنظمة الدولية للرؤية العالمية

1.3.4 التنسيق والتعاون على مستوى المدينة

ان التنسيق على المستوى المحلي ضرورياً كجزء من السياسة المحلية للهجرة المعتمدة للتعامل مع الأزمة من خلال إشراك القوى الفاعلة المحلية، والهيئات الدولية، في معالجة الأزمة وفقاً لخطة الاستجابة الأردنية. في هذا الإطار، دأبت الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية ومكتب تنسيق شؤون اللاجئين على التنسيق بين كافة الجهات الناشطة في هذا المجال.

كما هو مبين في الأقسام السابقة، ليست أمانة عمان الكبرى بنظير للهيئات الدولية الفاعلة مع ذلك، تستضيف المدينة أحد أكبر تجمّعات اللاجئين في الأردن. الجدير بالذكر فانه لا تعمل أي من هذه الهيئات بشكل وثيق مع الأمانة. وفي ضوء العلاقة غير الواضحة مع وزارة الشؤون البلدية، ما زال حضور أمانة عمان محدوداً. صحيح أنه تتم حالياً صياغة قانون داخلي يضمن لأمانة عمان استقلاليته كقوة فاعلة أساسية، إلا أنها ستبقى مسؤولة أمام رئاسة الوزراء، بينما تتبع وزارة الشؤون البلدية إدارياً.

2.3.4 التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي والوطني

لم تتخذ أمانة عمان الكبرى بعد دوراً لها في معالجة أزمة الهجرة ضمن جدول أعمالها. فلم تكن ناشطة في اجتماعات التنسيق التي أدت إلى صياغة خطة الاستجابة الأردنية ولم يتم اشراكها في اجتماعات فرق العمل التي استضافتها الوزارات المختصة وهيئات الأمم المتحدة.

4.4 التعاون الدولي

هناك حالياً ثلاثة مشاريع قائمة في مناطق أمانة عمان الكبرى تتعلق باللاجئين وسبل المعيشة، وفقاً لموظفي الأمانة.

- مشروع هجرة المدن المتوسطة (راجع 1.1) الذي يموله الاتحاد الأوروبي وتشارك في تمويله الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون. والذي يهدف الى المساهمة في تحسين حوكمة الهجرة على مستوى المدينة ضمن شبكة من المدن في أوروبا ومنطقة جنوب المتوسط، بما فيها أمانة عمان الكبرى. وقد تمت صياغة هذا الملف المتعلق بأمانة عمان ضمن إطار هذا المشروع.⁹³

- استراتيجية منعة مدينة عمان: تتولى تطبيق مشروع الدمج من أجل المنعة منظمة 100 مدينة منيعة، ولجنة الإنقاذ الدولية، والتحالف العالمي للأزمات الحضرية، والمعهد الدولي للبيئة والتنمية. وهو يمثل فرصة فريدة من نوعها لربط جهود الاستجابة للاجئين ضمن المدينة بالأهداف والخطوات الطويلة الأمد لتعزيز المنعة. وتقوم أمانة عمان الكبرى، بالشراكة مع 100 مدينة منيعة ولجنة الإنقاذ الدولية، بصياغة استجابة منسقة لأزمة اللاجئين، بحيث تساهم في تحقيق استراتيجية منعة عمان، والتطبيق الناجح لخطة

⁹³ للمزيد من المعلومات، راجع: <https://www.icmpd.org/our-work/migration-dialogues/mtm/city-to-city/>

الاستجابة الأردنية في مدينة عمان.

- مشاريع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي للبنى التحتية الخضراء في الأردن: يسعى المشروع إلى دعم الأردنيين المحرومين واللاجئين من خلال تزويدهم بفرص عمل في الحدائق العامة التي تديرها الأمانة: ويشمل المشروع العمل على إنشاء المساحات العامة وإدارتها (المساحات الصغيرة، المساحات الترفيهية، ممرات المشاة، الأدراج، الزراعة في المناطق الحضرية).

5. وضع الهجرة في مدينة عمّان

1.5 لمحة عامة

من أصل إجمالي عدد سكّان الأردن، البالغ عددهم 9.5 مليون نسمة، يبلغ عدد الأردنيين 6.6 مليون نسمة، في حين يبلغ عدد غير الأردنيين المقيمين في البلاد 2.9 مليون، أي ما يمثل 30.6% من إجمالي عدد السكّان.

يعيش (49.77%) من غير الأردنيين المقيمين في الأردن في محافظة العاصمة⁹⁴. ومن هنا فان عدد غير الأردنيين في عمان هو 1.4 مليون، أو 36.25% من سكّان عمّان البالغ عددهم 4 ملايين.⁹⁵

يوقّر تعداد السكان والمساكن لسنة 2015 معلومات عن توزّع الأردنيين والمهاجرين في محافظة العاصمة. وهو يعكس التجمع الديمغرافي للأردنيين والسوريين والجنسيات الأخرى. وأثناء إعداد ملفّ الهجرة هذا، فقد تمّت زيارة منطقة ماركا للتعرفّ إلى الأنشطة المنقّذة في منطقتي النصر وبسمان للوقوف على سبب ارتفاع الكثافة السكّانية لا سيّما بين السوريين. يذكر هنا ان مدراء هذه المناطق قد شدّدوا على أنّ خدمات منطقتيها متوقّرة للجميع على قدم المساواة، بغضّ النظر عن أصولهم.

المنطقة	المنطقة الفرعية	المجموع	الأردنيون	السوريون	%	جنسيات أخرى	%	الأسر
عمّان القصبة	عمّان	855,955	506,712	98,343	11.49	250,900	29.31	188,194
ماركا	ماركا	956,104	670,863	101,156	10.58	184,085	19.25	202,417
القويسمة	القويسمة	582,659	417,053	46,017	7.90	119,589	20.52	117,598
الجامعة	الجامعة	743,980	404,778	93,695	12.59	245,507	33.00	174,764
وادي السير	وادي السير	367,370	218,026	41,466	11.29	107,878	29.36	86,516
سحاب	سحاب	169,434	92,334	28,292	16.70	48,808	28.81	32,222
الجيزة	الجيزة	104,165	61,087	8845	8.49	34,233	32.86	18,110
الجيزة	أم الرصاص	13,839	12,742	128	0.92	969	7.00	2547
الموقّر	الموقّر	47,753	35,199	5441	11.39	7113	14.90	8692
الموقّر	رجم الشامي	36,617	27,582	4285	11.70	4750	12.97	7054

⁹⁴ تختلف محافظة عمّان عن أمانة عمّان الكبرى. فتضمّ المحافظة المناطق الإدارية الـ 22 التابعة لأمانة عمّان، بالإضافة إلى 5 ألوية وقريتين (اللاهون وأم الرصاص). ولا تتوقّر البيانات المتعلقة بأمانة عمّان.

⁹⁵ التعداد العام للسكان والمساكن الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة لسنة 2015.

http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/population/census2015/Persons/Persons_3.4.pdf

16,954	11.03	8715	7.42	5863	64,414	78,992	ناعور	ناعور
3878	11.73	2289	5.15	1006	16,222	19,517	أم البساتين	ناعور
6393	7.02	2186	3.34	1041	27,914	31,141	حسيبان	ناعور
865,339	25.38	1,017,022	10.87	435,578	2,554,926	4,007,526	مجموع المحافظة	

جدول يبين اعداد الأردنيين والمهاجرين في محافظة العاصمة

2.5 السكان المهاجرون

توجّهات الهجرة ⁹⁶	القطاعات/النشاط	الوضع القانوني	مناطق أمانة عمان الكبرى		السكان في الأردن	
			%	السكان (تعداد 2015)		
غير متوفرة	التعليم قطاع الأعمال البناء الخدمات البلدية	وثيقة سفر أردنية (غير مواطنين)	6%	300,000	634,182 (تعداد سنة 2015)	الفلسطينيون (الضفة الغربية/قطاع غزة)
غير متوفرة	لا يحقّ لهم العمل يمكنهم التعلّم في مدارس الأونروا	بطاقة الإغاثة من الأونروا	غير متوفرة	غير متوفّر	18,000 (الأونروا)	الفلسطينيون من سوريا
غير متوفرة	53% عمال حرفيون وعمال آخرون في التجارة 24% عمال في قطاع الخدمات والمبيعات 12% في الصناعة 8% في السكن وصناعة الخدمات الغذائية	بطاقة وزارة الداخلية والتسجيل لدى مفوضية شؤون اللاجئين	28%	176,419	1.265,000 (تعداد سنة 2015) 660,170 (مفوضية شؤون اللاجئين/يونيو-حزيران 2017) ⁹⁷ 50.7% إناث الفئات العمرية:	اللاجئون السوريون

⁹⁶ محور التركيز العالمي، <http://reporting.unhcr.org/node/2549>، تمّت زيارة الموقع في 20 فبراير/شباط

⁹⁷ النساء بين 18 و59: 25.6% وفوق الستين: 13253؛ الذكور بين 18 و59: 22.7% وفوق الستين: 9493. محور التركيز العالمي: <http://reporting.unhcr.org/node/2549>، تمّت زيارة الموقع في 20 فبراير/شباط

					5-0: 16.4% 5-17: 35.3%	
تراجعت نسبة العراقيين المسجلين بـ 250% في 2015 بالمقارنة مع 2014 (9861 مقابل 21538). من المتوقع أن يستمر معدل التسجيل المطرد والبالغ 821 شخصاً شهرياً في العام 2017. ولا شك في أنّ شروط تأشيرة الدخول وضبط ومراقبة الحدود ستستمر في تقليص عدد الوافدين الجدد. من المحتمل أن يقرّر العراقيون الذين دخلوا الأردن في السنوات السابقة، من دون أن يتسجلوا لدى مفوضية شؤون اللاجئين، أن ان يقوموا بالتسجيل الان.	الاستثمار والأعمال	بطاقة وزارة الداخلية والتسجيل لدى مفوضية شؤون اللاجئين	1.3%	غير متوفّر 80% من الأسر العراقية كانت حينها مستقرة في عمّان	130,911 (تعداد سنة 2015)	اللاجئون العراقيون
شهد العام 2015 زيادة ملحوظة في تسجيل اليمنيين الوافدين حديثاً، بمعدل 14 ضعف ما سجّله العام 2014 (219 حالة تسجيل في 2014 و 2983 في 2015). مع ذلك، لا تتوقع مفوضية شؤون اللاجئين أن يستمر هذا التوجّه في 2016، خاصة وأنّ الأردن قد بدأ بفرض تأشيرة دخول على اليمنيين في بداية العام. فضلاً عن ذلك، من المتوقع أن تشمل معظم التسجيلات الأشخاص الذين كانوا في الأردن سابقاً والذين كانوا قد غادروا اليمن لأسباب لا تتعلق بالتماس اللجوء.	عمال مهاجرون غير مهرة. لا يحقّ لهم العمل	التسجيل لدى مفوضية شؤون اللاجئين	0.33 %	غير متوفّر الأكثرية في عمّان	31,163 (تعداد سنة 2015)	اللاجئون اليمنيون
غير متوفّرة	غير متوفّر	التسجيل لدى مفوضية شؤون اللاجئين	0.24 %	غير متوفّر الأكثرية في عمّان	22,700 (تعداد سنة 2015)	اللاجئون الليبيون
لوحظ انخفاض ملحوظ في عدد الوافدين حديثاً من السودان عام 2015 بالمقارنة مع 2014 (1523 مقابل 644). لكن من غير المتوقع أن يشهد عدد السودانيين الوافدين حديثاً نمواً ملحوظاً، خاصة وأنّ السلطات الأردنية تفرض	عمل غير نظامي (لا يحقّ لهم العمل)	التسجيل لدى مفوضية شؤون اللاجئين	6%	2.643	2,643 (تعداد سنة 2015)	اللاجئون السودانيون

						قيوداً أكثر صرامة على إصدار تأشيرات الدخول، وقد أجرت عدداً من الاعتقالات في أواخر العام 2015 لأشخاص سهّلوا إصدار تأشيرات لمواطنين سودانيين.
اللاجئون الصوماليون	794 (تعداد سنة 2015)	794	غير متوفّر	التسجيل لدى مفوضية شؤون اللاجئين	عمل غير نظامي (لا يحقّ لهم العمل)	غادر البعض عمّان لإيجاد سكن أرخص ثمناً أو لتوفير فرصة عمل إما في مزارع خاصة أو في شركات خاصة حيث يعملون كحراس. ⁹⁸
جنسيات أخرى	197,385 (تعداد سنة 2015)	غير متوفّر	2.07 %	غير متوفّر	غير متوفّر	
العمالة الوافدة ⁹⁹						
مصريون	636,270 (تعداد سنة 2015)	غير متوفّر	6.68 %	يحمل 175 ألف فقط تصريح عمل صادر عن وزارة العمل	البناء، الزراعة، العمل غير النظامي (غير القانوني)	
أندونيسيون	1,233 ¹⁰⁰	غير متوفّر	غير متوفّر	تصريح عمل وتأشيرة دخول	عاملون منزليون ¹⁰¹	
فلبينيون	17,000 (وزارة العمل 2016)	غير متوفّر	غير متوفّر	تصريح عمل وتأشيرة دخول	عاملون منزليون	
بنغلادشيون	49,000 (وزارة العمل)	غير متوفّر	غير متوفّر	تصريح عمل وتأشيرة دخول	عاملون منزليون	

⁹⁸ http://ardd-jo.org/sites/default/files/resource-files/ardd-la_-_putting_needs_over_nationality.pdf

⁹⁹ في 2016، تراوح عدد العمالة الوافدة في الأردن بين 725 ألف/800 ألف (المصدر: وزارة العمل) ومليون ومئتي ألف (تقديرات جمعية تمكين). أما العمالة الوافدة التي تملك تصريح عمل، فعددتها 315016 نسمة. بحسب إحصاءات وزارة العمل لسنة 2016، 9 مايو/أيار 2017.

¹⁰⁰ <http://www.jordantimes.com/news/local/646-female-guest-workers-jordan-are-domestic-helpers>

¹⁰¹ تشكّل العاملات المنزليات 64.6% من سائر العاملات الزائرات في الأردن، والبالغ عددهنّ 76473 عاملة منزلية. Sisterhood Is Global (SIGI). <http://www.jordantimes.com/news/local/646-female-guest-workers-jordan-are-domestic-helpers>

					(2016)	
	عمّال في المناطق الصناعية المؤهلة عاملون منزليون	تصريح عمل وتأشيرة دخول	غير متوقّر	غير متوقّر	12,000 (وزارة العمل 2016)	هنود
	عمل غير نظامي	تصريح عمل وتأشيرة دخول	غير متوقّر	غير متوقّر	770 (وزارة العمل 2016)	عراقيون (غير لاجئين)
	عمّال في المناطق الصناعية المؤهلة عاملون منزليون	تصريح عمل وتأشيرة دخول	غير متوقّر	غير متوقّر	8572 4,830 (عمّال في المناطق الصناعية المؤهلة) 3,742 (عاملون منزليون) ¹⁰²	سريلنكيون

¹⁰² <http://www.jordantimes.com/news/local/646-female-guest-workers-jordan-are-domestic-helpers>

6. مدى تمتّع المهاجرين بحقوق الإنسان وحصولهم على الخدمات اللائقة والواجبات المترتبة على الحكومة في مدينة عمان

1.6 لمحة عامة

شكّل التدفق الهائل للاجئين تحدّيات إضافية لمدينة عمان، لا سيّما في ما يتعلق باستيعاب الوافدين الجدد الذين ألقوا بأعباء إضافية على المدينة التي تعاني أصلاً ارتفاعاً في معدّل البطالة، وشحاً في المياه. في الواقع، تقتصر خدمات الامانة على المساحات العامة، كتنظيم مشكلة ازدحام السير والطرق، ولا تشمل تأمين الحقوق الأساسية، مثل (التعليم أو الصحة أو السكن). ويعود إلى كلّ وزارة مختصة ضمان نوعيّة خدماتها، وتوفيرها لمن يحقّ له الوصول إلى هذه الخدمات (خاصّةً المهاجرين المسجّلين لدى وزارة الداخلية). كما ان تلك الوزارات تتعامل مع مسألة التغيّر الديموغرافي الذي يغيّر النسيج الاجتماعي، وتوزّع الفقراء واللاجئين الفقراء في المناطق الحضرية الذين يضاعفون الضغوطات الملقاة على عاتق العاصمة، ويؤثّرون بالتالي على فرص كسب المعيشة.

انه لمن الضروري أن يتمتّع المهاجر بوضع قانوني في البلد المضيف كي يتمكّن من تأمين معيشة لائقة على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، من خلال الوصول إلى الخدمات الأساسية. والحكومة الأردنية تشترط على جميع اللاجئين أن يحملوا بطاقة شخصية صالحة تكون صادرة عن وزارة الداخلية، من المنطقة التي يعيشون فيها. وتعتبر هذه البطاقة الشخصية إلزامية وشرطاً أساسياً للوصول إلى الخدمات الحكومية الرسمية، لا سيّما في مجال الصحة والتعليم. جديرٌ بالذكر أنّ البطاقة الشخصية تتضمن المعلومات الشخصية التعريفية (الاسم، تاريخ الولادة، والبيانات البيومترية). فضلاً عن ذلك، يحتاج اللاجئون إلى شهادة طالب لجوء من مفوضية شؤون اللاجئين كي يتمكّنوا من الوصول إلى العديد من الخدمات والمساعدات التي توفرها الوكالات الإنسانية. كما أنه يجدر بكلّ سوريّ يقيم في الأردن أن يكون مسجلاً لدى الحكومة الأردنية التي باشرت، في بداية العام 2015، بإعادة تسجيل جميع السوريين في البلاد. فقد انطلقت هذه العملية بدءاً من أكتوبر/تشرين الأول 2016، وهي تعرف ببطاقات الخدمة للاجئين في المدن. وبموجبها، يتلقى السوريون المقيمون في المجتمعات المضيفة خارج المخيمات بطاقات شخصية جديدة صادرة عن وزارة الداخلية. ركّزت هذه البطاقات على اللاجئين المسجّلين، عوضاً عن السكّان السوريين بشكلٍ أوسع المقيمين في الأردن والذين لا يحملون مثل تلك البطاقات الجديدة.

واجه اللاجئون عدّة تحدّيات للحصول على البطاقات الشخصية الجديدة الصادرة عن وزارة الداخلية. فنتيجة عدم حيازتهم وثائق الأحوال الشخصية اللازمة، فقد كان من الصعب عليهم الحصول على وثائق قانونية من وزارة الداخلية الأردنية، فمثلاً نتيجة لعدم وجود شهادة زواج فقد منعهم ذلك من تسجيل الولادات الجديدة. وعندما لا يحصل الأطفال على بطاقة وزارة الداخلية، فهذا يعني أنه لا يحقّ لهم الوصول إلى الخدمات. في الواقع، كان عددٌ كبير من السوريين غير مؤهلين للحصول على البطاقة الشخصية الجديدة في المجتمعات المضيفة - ومرتّد ذلك إجمالاً

إلى أنهم قد غادروا مخيمات اللاجئين الأردنية بدون إذنٍ رسمي- وبالتالي فهم معرّضون للإعادة قسراً إلى المخيمات، رغم كونهم يفضلون الإقامة في المجتمعات المضيفة.

2.6 اللغة

اللغة الرسمية في الأردن هي اللغة العربية. وصلت التدفقات الأكبر من اللاجئين إلى الأردن من دول ناطقة باللغة العربية.. وعليه، فلم تشكّل اللغة عائقاً بالنسبة للاجئين من العراق وسوريا.

أما اللاجئين الصوماليون، فقد واجهوا بعض التحديات الثقافية في الأردن بسبب عائق اللغة، مما ضاعف معاناتهم اليومية بدرجة كبيرة، وجعلهم أكثر عرضة للاستغلال والتمييز. فلا يتقن القسم الأكبر من الصوماليين اللغة العربية أو الإنكليزية، بل يتكلمون في معظم الحالات لهجات صومالية مختلفة. للأسباب نفسها، يفضلون في كلّ مدينة التمرّكز معاً لمساعدة بعضهم البعض.¹⁰³

في الوقت نفسه، فليس عائق اللغة كبيراً جداً بالنسبة للاجئين السودانيين. فمعظمهم يجيدون الإنكليزية، وبعضهم يتكلم العربية. مع ذلك، يواجه عدد كبير من السودانيين صعوباتٍ في ما يتعلق بإتقان كلتا اللغتين، وبالتالي يُلاحظ وجود "مترجمين" في مجتمعاتهم المحلية، يتولون تنفيذ مجموعة متنوعة من المهام اليومية.¹⁰⁴

3.6 التعليم والتدريب المهني

منذ اندلاع النزاع في سوريا عام 2011، ووصول تدفقات اللاجئين إلى الأردن، اتخذت وزارة التربية والتعليم بعض التدابير لاستيعاب احتياجاتهم التربوية. فتمّ منح جميع أطفال اللاجئين حقّ ارتياد المدارس الرسمية، شرط حيازتهم بطاقة وزارة الداخلية. وقد شملت هذه التدابير تعيين معلّمين جدد، والسماح للأطفال السوريين بارتياح المدارس الرسمية مجاناً، وتنظيم فترة دراسية ثانية في 100 مدرسة ابتدائية تقريباً وذلك من أجل استيعاب المزيد من الطلاب في الصفوف. وفي خريف 2016، سعت الوزارة إلى توفير خمسين ألفاً من المقاعد الجديدة في المدارس الحكومية للأطفال السوريين، في حين فقد بلغ عدد الطلاب السوريين الذين لم يلتحقوا بالتعليم 250 ألف طالب وطالبة تم قبولهم في "صفوف تكميلية" معتمدة. تولّت إدارة هذا المشروع منظّمة اليونيسف التي نسجت شراكات مع هيئات المجتمع المدني كي تستطيع بلوغ عدد أكبر من الأشخاص غير القادرين على الوصول إلى التعليم الحكومي. ويهدف تسجيل المزيد من الأطفال السوريين في فترة 2016-2017، افتتحت الوزارة فترات تعليمية ثانية في 102 مدرسة إضافية. نتيجةً لذلك، تعهد المانحون بتوفير 700 مليون دولار سنوياً للأردن على ولدة ثلاثة سنوات، بهدف أداء دور

¹⁰³ http://ardd-jo.org/sites/default/files/resource-files/ardd-la_-_putting_needs_over_nationality.pdf

¹⁰⁴ المرجع نفسه.

في توفير فرص تعليمية. فكانت النتيجة أن ازدادت نسبة أطفال اللاجئين السوريين المسجلين في التعليم الرسمي من 12 إلى 64% بين 2012 و2016.¹⁰⁵

يطبق مكتب اليونيسكو في عمان عدّة مشاريع لاستدامة نوعية التعليم، وتعزيز فرصة تطوير المهارات للاجئين السوريين الشباب والأردنيين الشباب المتضررين من الازمة الإنسانية. فبعض تلك المشاريع مرتبطة بالتدريب المهني، فيما تعالج غيرها الوصول إلى المعلومات الإدارية، من خلال تأمين الوصول إلى مراكز معيّنة، يضاف إلى ذلك تدريبات مخصّصة للنساء. وتهدف هذه المشاريع إلى معالجة التحديات الناجمة عن تصاعد تدفقات اللاجئين السوريين، لا سيّما في ما يتعلق بتأثير ذلك على نوعية التعليم في الأردن، وتعزيز فرص العمل الموقّرة للنازحين السوريين الشباب في المستقبل.¹⁰⁶

من المتوقّع أن تساهم المشاريع المتعدّدة التي تنفذها عدّة أطراف (محلية ودولية)، خدمةً للمجتمعات المحلية، في تلبية احتياجات السكّان الأردنيين المحليين ومجتمعات اللاجئين في كلّ منطقة. ففي بعض المشاريع، يشكل المستفيدون بين 30% من الأردنيين مقابل 70% من السوريين أو العراقيين. على سبيل المثال، تعهد مشروع "مكاني" الذي تمّوله اليونيسف في مجال التعليم غير النظامي، والذي يهدف إلى توسيع فرص التعليم لجميع الأطفال غير الحاصلين على أيّ شكلٍ من أشكال التعليم في الأردن، بتوزيع الاستفادة بين 40% للأردنيين و50% للاجئين السوريين (و10% للاجئين الآخرين). وفي ذات السياق فقد سعت مراكز مشروع "مكاني" المنتشرة في مختلف أنحاء الأردن عامة ومدينة عمان خاصة، في المراكز الاجتماعية الحالية، إلى سدّ الفجوات التعليمية التي يواجهها هؤلاء المهاجرون. بالتعاون مع جمعية المركز الإسلامي التي تملك 48 مركزاً في الأردن.¹⁰⁷ يعتمد مكاني مقاربةً شموليةً تزوّد الفئات الفقيرة من الأطفال والشباب بفرصة للحصول على التعليم، والتدريب على المهارات الحياتية، وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي، تحت سقف واحد. وقد سعت هذه المشاريع ذات النهج التنموي إلى تحقيق الدمج بين أفراد المجتمع المحلي، ويستفيد من هذه المشاريع الجميع دون تفضيل فئة معيّنة على أخرى.

من العوامل الأساسية التي حالت دون ارتياد أطفال اللاجئين السوريين المدارس، هو عدم حيازتهم الوثائق الثبوتية اللازمة. فبعد يوليو/تموز 2014، مع بدء العمل بسياسة جديدة فيما يخص البطاقات الشخصية، فقد أصبح من الصعب الحصول على هذه البطاقات بالنسبة لعشرات آلاف السوريين الذين غادروا مخيمات اللجوء من دون أن يتولى كفيلٌ إخراجهم بنفسه- مع الإشارة إلى ضرورة أن يكون هذا الكفيل مواطناً أردنياً، قريباً من الدرجة الأولى، وأكبر من 35 سنة. منذ فبراير/شباط 2015، أصبح الأردن يشترط أيضاً أن يحصل جميع السوريين على بطاقات خدمات جديدة، رغم أنّ المدارس بقيت تسمح للطلاب بالتسجيل من خلال استخدام البطاقات القديمة. و منذ

¹⁰⁵ <https://www.hrw.org/report/2016/08/16/were-afraid-their-future/barriers-education-syrian-refugee-children-jordan>

¹⁰⁶ <http://www.unesco.org/new/en/amman/education/technical-vocational-education-training/emergency-education-response-to-syrian-refugees-in-jordan/>

¹⁰⁷ تصريح شفهي، فواز مزروعوي، مدير برامج التنمية الاجتماعية في المركز الإسلامي، 23 مارس/آذار 2017.

أبريل/نيسان 2016، لم يكن زهاء 200 ألف سوريّ خارج مخيّمات اللجوء قد حصلوا على البطاقات الجديدة بعد، بالإضافة الى أنّ الوكالات الإنسانية تقدّر عدد أولئك الغير مؤهلين لتقديم طلب للحصول على هذه البطاقات بعشرات الآلاف من الأشخاص.¹⁰⁸

فضلاً عن ذلك، يصطدم الأطفال الأكبر سنّاً بعوائق أخرى تتمثّل بضرورة إبراز شهادات ووثائق إلزامية أخرى. فيستحيل على العديد من الأسر التي هربت من الحرب والنزاع من دون حمل أي وثائق أصلية أن تستوفي شروط بعض مدراء المدارس الذين يلزمون الطلاب بإبراز الشهادات التعليمية الرسمية التي نالوها من مدارسهم في بلدهم، والتي تثبت أنهم أتمّوا المرحلة التعليمية السابقة. تجدر الإشارة هنا الى أنه لا يملك ما يصل إلى 40% من أطفال اللاجئين السوريين شهادات ميلاد، وهي مستند أساسي للحصول على بطاقات الخدمات. وعليه، فإن عدم حيازة مثل هذه الشهادات سيحول دون تسجيل أعداد متزايدة من الأطفال في المدارس حالما يبلغون سنّ الدراسة.

من جهة أخرى، وفي حال امتلاك الطلاب مثل هذه الوثائق، فإنّ عدداً من الظروف الصعبة تؤثر في قدرة الأسر على إبقاء أطفالهم في المدارس، ومن هذه الظروف الزواج المبكر، والعنف، أو التهديد باستعمال العنف، والضيّق النفسي، وحالات الإعاقة التي قد يعانها الأطفال، وقدرة الأسرة على التنقّل، والمسافة نحو المدرسة. وهنا إذا كانت الأسرة غير قادرة على تسديد ثمن المواصلات إلى المدارس البعيدة، فإن ذلك سيؤدي بالأطفال في نهاية الأمر إلى التسرّب الدراسي.¹⁰⁹

4.6 التوظيف وريادة الأعمال

1.4.6 العمالة الوافدة

تؤدي وزارة العمل دوراً بارزاً في تنظيم شؤون العمالة الوافدة، لا سيّما في ما يتعلق بتنظيم عمل هؤلاء الأشخاص، ومراقبة عملية استقدامهم، وحصولهم على تصاريح العمل. وتكون وزارة الداخلية مسؤولة عن تزويدهم بتصاريح العمل والإقامة. أما مديرية الأمن العام، بمختلف أقسامها، فمسؤولة عن تطبيق القوانين والأنظمة الرسمية، ومساعدة السلطات الرسمية في أداء وظائفها أو واجباتها. وتكون وزارة العمل مسؤولة عن إصدار تصاريح العمل، في حين تتولى أمانة عمّان إصدار رخص المهن للمسجّلين في السجل التجاري، بناءً على موافقة غرفة التجارة في عمّان، بهدف دعم المبادرات الريادية التي يطلقها سكّان عمّان. وعند استيفاء شروط الوثائق المطلوبة وإثبات القدرة المالية، يتمّ إصدار سجل تجاري.¹¹⁰ وقد كشف المهندس الحديدي من دائرة رخص المهن في أمانة عمّان الكبرى، أنّ الأمانة تصدر ما يتراوح بين 6 آلاف و7 آلاف رخصة مهنية سنوياً، وتجدد حوالي 86 ألف رخصة سنوياً، بغض النظر عن

¹⁰⁸ <https://www.hrw.org/report/2016/08/16/were-afraid-their-future/barriers-education-syrian-refugee-children-jordan>

¹⁰⁹ <http://www.unhcr.org/innovation/5-challenges-to-accessing-education-for-syrian-refugee-children/>

¹¹⁰ يمكن الاطلاع على تفاصيل أكثر عن السجل التجاري هنا: <http://www.ammanchamber.org.jo/node/?id=85&lang=en>

جنسية صاحب الرخصة. ففي دائرة رخص المهن، يشترط توفر السجل التجاري، بغض النظر عن جنسية الشخص المعني.¹¹¹ وتُطبّق أحكام قانون العمل الأردني وحقوق العمل على كافة العمّال، سواء أردنيين أم مقيمين، بمن فيهم العمال غير النظاميين. في هذا الإطار، يعرف قانون العمل 8 لعام 1996 العامل على أنه "كلّ شخص ذكراً كان أو أنثى يؤدي عملاً لقاء أجر، ويكون تابعاً لصاحب العمل وتحت إمرته". والأهمّ من ذلك أنّ المادة 12 من قانون العمل الأردني تنظّم كافة المسائل المتعلقة بالعمالين غير الأردنيين.¹¹²

في بداية العام 2016، تقرّر عدم السماح للعمال الوافدة بمزاولة مهن معيّنة. فقد خصّصت وزارة العمل بعض الوظائف للعمالين الأردنيين فقط، كطريقة لمنح الأولوية للمواطنين المحترفين في خضمّ الضغوطات على سوق العمل نتيجة وصول اللاجئين السوريين منذ 2013 والعمال الوافدة. فشملت لائحة المهن المغلقة التي نشرتها وزارة العمل 16 وظيفة على الأقل، منها الطبّ، والهندسة، والتعليم، ومعظم وظائف قطاع الخدمات (المبيعات، الخدمات، صالونات تصفيف الشعر)، والمهن المكتبية وأعمال المقاسم والهواتف، بالإضافة إلى وظائف السائقين، والحراس والمراسلين، والمهن الصناعية (أعمال المستودعات وتصلّح السيارات ومهن الكهرباء).

يعتمد الأردن سياسة الباب المفتوح نسبياً في وجه اليد العاملة شبه الماهرة ومتدنية المهارة، وقد نظّم وضع اليد العاملة الأجنبية وطريقة استقدامها. فتخضع مكاتب استخدام اليد العاملة الأجنبية لتنظيم الحكومة. وقد أبرم الأردن اتفاقات مع أبرز الدول التي ترسل اليد العاملة الأجنبية، مثل مصر وأندونيسيا والفلبين. بموجب هذه الاتفاقات، يجدر بصاحب العمل الراغب في استقدام عمالة وافدة إلى الأردن أن يقدم طلباً إلى وزارة العمل، ويبرز عقد العمل، وضمائنات مصرفية أو لدى كاتب العدل في حال عدم حصول العامل على مستحققاته. بعد ذلك، يتم إصدار رخصة إقامة وتصريح عمل. مع ذلك، تتعرّض العمالة الوافدة بشكل خاص لانتهاكات عديدة في الأردن بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة.

فضلاً عن ذلك، يتعرّض العديد من العمّال في المناطق الصناعية المؤهلة لعدد من الانتهاكات التي وثّقها جمعية تمكين، استناداً إلى الشكاوى التي تلقاها المركز والزيارات الميدانية التي قام بها فريق العمل إلى المناطق الصناعية، والمقابلات مع العمّال على الأرض. فتمثّلت أبرز حالات الاستغلال بعدم دفع الرواتب، وعدم دفع مقابل ساعات العمل الإضافية، وساعات العمل الطويلة، وعدم الحصول على إجازة، والتعديل القسري لعقد العمل، والاستغلال الجسدي، والتحرّش الجنسي. جدير بالذكر أنّ إجمالي عدد العمالة الوافدة في المناطق الصناعية المؤهلة هو 50135 شخصاً منهم 11499 رجلاً و27290 امرأة، في حين يبلغ عدد العمّال الأردنيين 11346 شخصاً يتوزعون بين 4301 رجلاً و7944 امرأة.¹¹³

¹¹¹ تصريح شفهي من المهندس علي الحديدي، دائرة تراخيص المهن، 12 يوليو/تموز 2017.

¹¹² <http://tamkeen-jo.org/download/walled%20in%20by%20alienation.pdf>

¹¹³ Walled in Alienation, Tamkeen pp 9-17 <http://tamkeen-jo.org/download/walled%20in%20by%20alienation.pdf>

وفقاً لسجلات وزارة العمل/دائرة اللاجئين السوريين، لم يتم إصدار إلا 51 ألف رخصة عمل للاجئين السوريين في الأردن حتى مايو/أيار 2017.¹¹⁴ فجميع اللاجئين السوريين الذين يعملون خارج المخيمات تقريباً لا يملكون تصريح عمل، وعليه فهم يعملون بصورة غير نظامية، خارج نطاق قانون العمل الأردني. يُقدّر عددهم بمئتي ألف تقريباً.¹¹⁵ في الأردن بشكل عام، ويشير هذا العدد الكبير إلى إمكانية ارتفاع خطر انتهاكات الحقوق الأساسية، مثل: الأجور المتدنية والمنخفضة، وساعات العمل الأطول، وشروط وقوانين عمل رديئة تشمل عدم إبرام قوانين عمل مناسبة.

وفقاً لوزارة العمل، أُعطي اللاجئين السوريون الأولوية على حساب المواطنين الأجانب الآخرين، في ما يتعلق بتقديم طلبات للحصول على تصاريح عمل في بداية الأزمة، شرط ألا ينافسون في فرص العمل للمواطنين الأردنيين.¹¹⁶ في أبريل/نيسان 2016، أصدرت وزارة العمل إعفاءً مؤقتاً للاجئين السوريين العاملين بدون رخص من الغرامات، حيث اعتمدت الوزارة "سياسة تفتيش مخففة" أعفتهم بموجبها من رسوم تصاريح العمل لفترة ثلاثة أشهر.

بعد مؤتمر لندن 2016 (راجع 1.2.4)، تعهد الأردن بإصدار ما يصل إلى 50 ألف تصريح عمل للسوريين في القطاعات التي لا يتنافسون فيها مع الأردنيين، كما وعد بأنه سيفتح "مناطق تنمية خاصة" استناداً إلى مدى توفر الاستثمارات ودعم المانحين في المستقبل- تؤمن فرص عمل لما يصل إلى 200 ألف سوري تتوافر لديهم المهارات المطلوبة (في الصناعات الحرفية والمنسوجات إلخ). لتصنيع منتجات جاهزة للتصدير، خاصة إلى الأسواق الأوروبية. فقرر مجلس الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليو 2016 إعفاء هذه المنتجات من الرسوم الجمركية، شرط مشاركة السوريين في تصنيعها بنسبة 15% على الأقل. فضلاً عن ذلك، تضمّ عمّان مثل هذه المناطق الصناعية: منطقة الجيزة الصناعية، القسطل، المنطقة الصناعية المؤهلة/سحاب، منطقة ماركا الصناعية، منطقة الموقر الصناعية، مدينة الملك عبد الله الصناعية في سحاب.¹¹⁷

كما هدف مؤتمر لندن إلى تغيير شروط توافر الوظائف على المستوى الكلي في البلاد، من خلال إجراء تحسينات جذرية في مجال التجارة والاستثمار، بهدف تعزيز فرص العمالة واستيعاب مشاركة السوريين في سوق العمل. ومن المتوقع أن تخلف هذه التعديلات على المستوى الكلي تأثيراً مختلفاً على كلّ قطاع، استناداً إلى مستوى المهارة، ونوع الوظيفة، وفي الحالات التي تُفرض فيها كوتا معينة على عدد الأردنيين الموظّفين. تجدر الإشارة إلى أنّ أمانة عمّان

¹¹⁴ اجتماع مع مدير دائرة اللاجئين السوريين في وزارة العمل، حمدان يعقوب، 9 مايو/أيار 2017.

¹¹⁵ المرجع نفسه.

¹¹⁶ الوثائق المطلوبة عند تقديم طلب للحصول على رخصة عمل: تكون الرخصة صالحة لسنة واحدة. يجب على العمّال السوريين وأصحاب العمل أن يقدّموا إلى مديرية العمل ما يلي: استمارة الطلب، نسختين عن عقد العمل، رخصة مهنة صالحة للمكان المراد العمل فيه، نسخة عن جواز سفر العامل، إثبات بتسجيل العامل في الضمان الاجتماعي، بطاقة الهوية الصادرة عن وزارة الداخلية، وشهادة خلّو من الأمراض السارية. وقد أعفى السوريون فقط من تأمين هذه الشهادة. إذا كان العامل يقدّم طلباً للمرة الأولى، يُحال الطلب إلى لجنة في الوزارة كي توافق عليه. ما هي الرسوم المترتبة على تأمين رخصة عمل؟ بموجب القانون الأردني، يشترط على أصحاب العمل تسديد قيمة رخصة العمل. وتتراوح الرسوم بين 170 و370 دينار أردني (أي بين 240 و522 دولاراً). مع ذلك، هذه الرسوم عرضة للزيادة، وفقاً لوزارة العمل، حيث يمكن أن تبلغ في بعض الحالات 700 دينار (986 دولاراً).

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_422478.pdf

¹¹⁷ اجتماع مع مدير دائرة اللاجئين السوريين في وزارة العمل، حمدان يعقوب، 9 مايو/أيار 2017.

الكبرى لم تشارك في هذه المسألة، إلا أنها ستستفيد أكثر في حال تنظيم العمل، مع توقّر فرص اقتصادية أكثر لسكّان عمّان.

ضمن إطار هذا التحوّل النوعي الجديد نحو التنمية الاقتصادية، فانه من المتوقّع التعمّق في توفر فرص استثمار جديدة في الأردن. ولعلّ أحد العوامل الأساسية لجذب الأعمال وتحفيز النمو الاقتصادي هو تحسين الوصول إلى سوق الاتحاد الأوروبي، كما نوقش في مؤتمر لندن 2016. فضلاً عن ذلك، فإن حجم الاستثمارات السورية المتراكمة في المناطق الحرّة في الأردن منذ اندلاع الأزمة السورية قد قارب المئتي مليون دولار أميركي. وفي تقرير عن الحماية الاجتماعية والتوظيف، صادر عن منظّمة العمل الدولية، كتبت الدكتورّة مها قطان أنّ هذه الاستثمارات السورية موزّعة على 385 مرفقاً تجارياً وصناعياً يملكها 500 مستثمر سوري، في عدة قطاعات، أهمّها القطاعات الصناعية والتجارية.¹¹⁸ ساهمت هذه الاستثمارات، بشكلٍ ملحوظ، في تأمين فرص عمل للأردنيين، وكانت لها مساهمة كبيرة أيضاً في زيادة قيمة الصادرات الوطنية. تجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة الأردنية وافقت على تسهيل دخول المستثمرين السوريين، وإصدار بطاقات هوية لهم عن طريق مؤسسة تشجيع الاستثمار الأردنية. كما مُنح العاملون السوريون المهرة الإذن ليشكّلوا ما بين 30% و60% من اليد العاملة للمستثمرين في المناطق النائية والمدن الصناعية خارج مراكز الأقاليم، استناداً إلى الاحتياجات التنموية لهذه الأقاليم وضمن ضوابط محدّدة.¹¹⁹ أما القيمة الدنيا لإجراء استثمار، فهي ألف دينار أردني، بالشراكة مع مستثمر أردني.¹²⁰ ومع غياب دور امانة عمّان في ذلك، إلا أنّ توفيرها للخدمات والطرق ستضمن تنقلات سهلة من وإلى هذه المناطق الصناعية من دون صعوبات تُذكر.

حتى اليوم، يمكن تصنيف تصاريح العمل وعددها احدى وخمسين ألفاً الممنوحة للسوريين ضمن الفئات التالية:¹²¹

المهنة	عدد تصاريح العمل
الزراعة	16,000
الصناعة	9,800
التجارة	8,000
الخدمات الغذائية	7,000
البناء	4,500

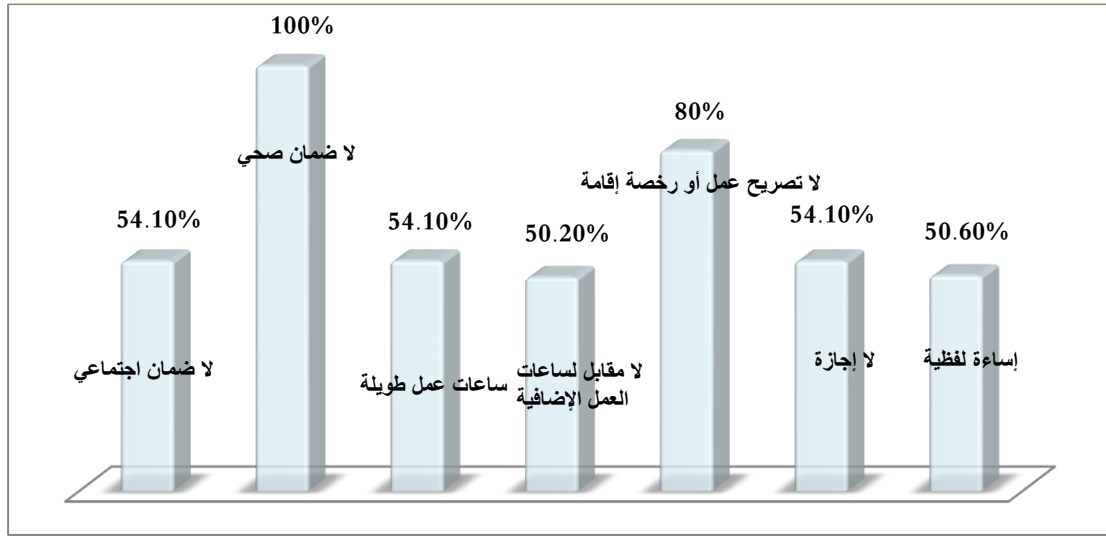
ونتيجة صعوبة إصدار تصريح عمل، والتبعات المترتبة على ذلك، يعمل العدد الأكبر من السوريين واللّاجئين الآخرين من دون تصريح عمل. وتعتبر الانتهاكات التي يتعرّضون لها، كما هو مبين في دراسة ميدانية أجرتها تمكين في العام 2016، من خلال الشكل التالي:¹²²

¹¹⁸ مها قطاع، "الحماية الاجتماعية والتوظيف لللاجئين السوريين في الأردن"، مؤتمر تنظيم شبكات العمل اللائق، 2015، منظّمة العمل الدولية.

¹¹⁹ المرجع نفسه.

¹²⁰ اجتماع مع مدير دائرة اللاجئين السوريين في وزارة العمل، حمدان يعقوب، 9 مايو/أيار 2017.

¹²¹ المرجع نفسه.



في ذات السياق فإن عدد الصوماليين أو السودانيين العاملين في القطاع غير النظامي، والمعرضين للمخاطر نفسها غير معروف. كذلك، تعمل اللاجئات النساء في القطاع غير النظامي، ومعظمهنّ في المنازل. وفقاً لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تعتبر النساء هي المعيل الاساسي لـ 145 الف اسرة في البلدان المضيقة للاجئين السوريين. وقد أظهرت دراسة أجرتها منظمة "كير" الدولية أنّ 15% من اللاجئات الوافدات من سوريا يعملن في الخياطة، وتجهيز الأغذية (الحلويات والمخلّلات)، فيما تعمل 35% من هؤلاء النساء كعاملات منزليات في الأردن.¹²³

5.6 الصحة والشؤون الاجتماعية

تُعتبر الوثائق الرسمية وبطاقات الهوية الشخصية التي تصدرها وزارة الداخلية ضروريةً كي يحصل المهاجرون على الخدمات الأساسية في الأردن. يدفع المهاجرون تكلفةً معقولة للوصول إلى الخدمات الصحية في الأردن. فالتكاليف المتوجبة على اللاجئين السوريين حاملي الوثائق الثبوتية المناسبة هي نفسها تلك المفروضة على الأردنيين غير المؤمنين صحياً، وهي مدعومة من الحكومة الأردنية. أما الأسر التي تواجه مشاكل أو مضاعفات صحية، فتواجه أعباءً ماليةً كبيرة وضغوطاتٍ أخرى من أجل تأمين الرعاية الصحية المناسبة. صحيح أنّ الرسوم المفروضة من وزارة الصحة الأردنية قد لا تبدو مرتفعة، لكن لا يمكن معظم اللاجئين الذين يكافحون لتأمين لقمة العيش لأسرهم ثمنها بالإضافة إلى أنّ اللاجئين الذين غادروا مخيمات اللجوء بصورة غير رسمية أو الذين دخلوا من جديد إلى الأردن بعد أن كانوا قد عادوا إلى سوريا غير مؤهلين لتلقي هذه الوثائق، وبالتالي لا يستطيعون الاستفادة من هذه الخدمات

¹²² تقرير تمكين السنوي لعام 2016

¹²³ المرجع نفسه، ص. 24-26.

العامّة، مما يجعلهم متّكلين على المساعدات الإنسانية أو على المانحين من القطاع الخاص.¹²⁴

تقدّم عدّة منظّمات غير حكومية خدماتها في قطاع الصحة، أكانت محليةً أم دوليةً، فتدشّي العيادات المتنقلة وتؤمّن مراكز للرعاية الصحية في المناطق حيث يشكّل اللاجئون كثافةً سكانيةً عالية. تغطّي هذه الخدمات الرعاية الصحية الأساسيّة، كما تلبي أيضاً احتياجات الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصّة، أو ذوي الإعاقة، أو الذين يعانون صدماتٍ نفسية. في هذا الإطار، وفيما يتعلق بأمانة عمّان الكبرى، ومن خلال وحدتها الخاصّة بذوي الإعاقة تقوم بدعم المجتمعات المحليّة الواقعة في نطاق صلاحياتها. فقد أورد تقرير للأمم المتّحدة أنّ 24.5% من اللاجئين (155173 شخصاً) ذو احتياجات خاصّة، في حين تمّ تحديد 205196 حالة خاصّة، كون بعض الأشخاص كانت لديهم أكثر من حالة خاصّة واحدة. وتشمل أبرز الاحتياجات أطفالاً معرّضين للخطر، لديهم حاجة محدّدة للحماية القانونيّة أو الجسديّة، أو ظرفاً طبياً خطيراً، ونساءً معرّضات للخطر.¹²⁵

6.6 السكن

في خضمّ التغيّرات السياسيّة والاقتصاديّة المتسارعة على المستويين المحلي والإقليمي، فإن مدينة عمان على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والجغرافي افتراضياً عبارة عن: غرب عمّان وضواحيها، المتميّزة بأحياء أصحاب الدخل المرتفع، والمساحات المفتوحة، والبنى التحتيّة السليمة، وشرق عمّان المتميّزة بأحياء أصحاب الدخل المتوسط والمنخفض، والاكتظاظ السكاني، والبنى التحتيّة الضعيفة.¹²⁶

تقع أربعة مخيّمات للاجئين الفلسطينيين ضمن مناطق أمانة عمّان الكبرى: الطالبية (الجيزة)، مخيّم حيّ الأمير حسن (جبل النصر)، مخيّم عمّان الجديدة (الوحدات)، ومخيّم جبل الحسين (جبل الحسين). على مر السنين، وبسبب النمو الاقتصادي والتغيّرات الاجتماعيّة، لم تعد هذه المخيّمات تقتصر على اللاجئين الفلسطينيين الذين يتلقون خدمات من الأونروا فقط، بل أصبحت تضمّ أيضاً جزءاً كبيراً من العمالة الوافدة (كالعاملات المنزليّات الآسيويّات والمصريّين)، والتدفقات الجديدة من المهاجرين قسراً الباحثين عن سكن بأسعار رخيصة نوعاً ما، كالعراقيين واليمنيين والسوريين. حيث يقيم العراقيون، تبعاً لإمكانياتهم الماليّة، في شرق عمّان بالقرب من الأسواق الرخيصة والمساكن المستأجرة بأسعار معقولة، فيما يقيم آخرون في غرب عمّان والذين بمقدورهم تحمّل تبعات المستوى المعيشي الأفضل. أما السودانيون والصوماليون، فيقيمون في الوسط بشكلٍ أساسي، على مقربةٍ من وسط المدينة وكافة الخدمات المتوفّرة للاجئين في قلب المدينة.¹²⁷

من جهة أخرى فإن العديد من الأسر السوريّة تضطر للعيش في مساكن ما دون المستوى المطلوب، وغالباً ما يكون

¹²⁴ <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2016/03/jordan-syrian-refugees-blocked-from-accessing-critical-health-services/>

¹²⁵ <http://reporting.unhcr.org/node/2549>

¹²⁶ Razzaz Omar, 1993 Contested Space: urban settlement around Amman, in *Middle East Report*, No 181, p.10

¹²⁷ http://ardd-jo.org/sites/default/files/resource-files/ardd-la_-_putting_needs_over_nationality.pdf

ذلك في شقق غير مفروشة، مؤجرة وفق عقود غير آمنة أو غير رسمية. بالنسبة لأكثرية الأسر السورية التي لا تملك مدخولاً ثابتاً أو مورد رزق آمن، فيعتبر تسديد الإيجار بشكل منتظم عبئاً كبيراً. في الوقت الحالي، تقدّم مفوضية شؤون اللاجئين وعدّة منظمات غير حكومية منحاً نقدية للاجئين والأردنيين الفقراء لتسديد ثمن الإيجار. لكن نتيجة ارتفاع الطلب على الشقق الرخيصة الثمن بين اللاجئين، ساهمت المنح المقدّمة إلى السوريين، عن غير قصد، في رفع قيمة الإيجار للجميع. جدير بالذكر أنّ مفوضية شؤون اللاجئين تدير أكبر برنامج للمساعدات النقدية مقابل الإيجار، كما تدير مجموعة العمل المعنية بالإيواء، وهي هيئة تعاونية من المنظمات الإنسانية والوزارات الحكومية التي تعمل على مسألة السكن.

تركّز المنظمات غير الحكومية في البلديات والمدن على خمسة أشكال من المساعدات، كما هي محدّدة في خطة العام 2015: المساعدات النقدية مقابل الإيجار، إجراء أعمال الترميم، بناء الوحدات الجديدة، إعداد البيوت لاستقبال الشتاء، والتوعية القانونية بشأن حقوق السكن والملكية. إن أمانة عمّان لم يكن لها دورٌ في هذا المجال. في ما خلا مفوضية شؤون اللاجئين، تعتبر اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة ورابطة كاريتاس من أبرز الموزعين للمساعدات النقدية مقابل الإيجار. جدير بالذكر أنّ هذه البرامج لتأمين المساعدات السكنية لا تشمل العمالة الوافدة.

اقترح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تصوّراً لبرنامج إسكان ميسور الكلفة، يشمل عدّة جوانب مبتكرة منها جمع المساعدات الإنسانية بالتنمية، وتحديد حلول سكن أفضل للاجئين، وتخفيف كلفة الوحدات السكنية من خلال تأمين أراضي/مسكن أصغر حجماً تُبنى بشكلٍ تدريجيٍّ ومن دون إعانات، فتكون بالتالي مستدامة وقابلة للتوسّع. بفضل الدور التمكيني لهذه المنظمة، نجحت في إنشاء الروابط المطلوبة لتأمين التمويل وتسليم الوحدات السكنية الأصغر حجماً والمعقولة الكلفة للأسر الأردنية واللاجئين الفقراء. كما تمّ تعزيز دور القطاع الخاص وتمكينه من تلبية الاحتياجات السكنية للفئات المتدنية الدخل واللاجئين. وبالتالي فهو برنامج توجّهه الأسواق¹²⁸، وما زال في مرحلته الأولى فعلاً.

7.6 التصوّر العام تجاه الهجرة والدمج

عكست سياسة الحدود المفتوحة، طيلة عقودٍ وحتى اندلاع النزاعات الأخيرة، سياسةً ترحيبية لا تصطدم بقيود. لكن مع تزايد الضغوطات على المدارس، والمراكز الصحية، والخدمات الأساسية، والموارد الطبيعية (المياه)، من المحتمل أن يشتدّ التوتر بين المجتمعات المحلية، لا سيّما في المناطق التي يعتبر فيها الأردنيون أنّ اللاجئين السوريين يستنزفون الموارد الطبيعية. نتيجةً لذلك، أعطت خطة الاستجابة الأردنية الأولوية لتعزيز المنعة، بهدف تعزيز الأصول الوطنية وتمكينها من إدارة الأزمات الحالية والقيود المالية بشكلٍ أفضل.

والأهم من ذلك أنّ خطة الاستجابة الأردنية قد عزّزت الإحساس بالقوّة والفاعلية بين السوريين، وطرق الاستفادة المجتمع عندما يستثمر في هذه الإمكانيات. ففي ظلّ تضاول إمكانيّة عودة اللاجئين إلى أوطانهم قريباً، غيّر وضع

¹²⁸ <https://unhabitat.org/jordan/jordan-housing-and-slum-upgrading/>

اللجوء الممتدّ نموذج التنمية وحسن آفاق التغيير إلى الأفضل. هدف ذلك إلى الاستفادة من الأصول البشرية التي يمكن استثمارها خدمةً للجميع في البلاد، مع الترحيب بالمنافسة المحترفة التي ستعود بالفائدة على استراتيجية التنمية الأردنية.

فمن هنا نقول أن بعض الأشخاص يرى أنّ اللاجئين العربيّ "الأخر" أو العمالة الوافدة قد استولى على فرصه بالحصول على الوظيفة، والماء، والتنقل والمسكن. أما البعض الآخر، فيرى أنّ الأسعار قد ازدادت نتيجة ارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية، والسكن، والخدمات العامة. في المقابل، تعتبر فئة أخرى أنّ الاقتصاد قد انتعش بتوافر الكثير من الفرص الجديدة نظراً للتنقل الكثيف للأشخاص والاموال.

تعكس الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الأردنية، والأمم المتحدة، وهيئات المجتمع المدني رؤيا طويلة المدى بإنشاء مدنٍ دامجة للجميع. وتسعى هذه الجهود إلى توفير الخدمات للسكان المحليين، والعمالة الوافدة، واللاجئين على السواء. هنا، تجدر الإشارة إلى أنّ الحوار بين المواطنين وفئات المهاجرين قائمٌ في الكثير من الأنشطة المحلية التي تهدف إلى تعزيز رأس المال البشري، وبناء تفاهم متبادل حول التحديات التي تواجهها كلّ فئة.

7. الانعكاسات على بيانات الهجرة في عمّان

هدف هذا التقرير إلى فهم الوضع في عمّان وطريقة إدارة أمانة عمّان الكبرى لتدفقات الهجرة. لذا، كان لا بدّ من مراجعة تاريخ الهجرة في الأردن لشرح السياسة التي تعتمدها الدولة حالياً تجاه العمالة الوافدة والمهاجرين قسراً. من هنا، أعدّ هذا التقرير أرشيفاً بالبيانات والمعلومات الأساسية لأبرز الجهات الفاعلة العاملة على الهجرة، ومراجعة شاملة لأبرز المقالات والتقارير المكتوبة عن الأردن وطريقة معالجة الدولة لمسائل الهجرة.

من خلال زيارة بعض الجهات الفاعلة الأساسية، والتعرف على الدور الذي يمكن أن تؤديه مختلف الأقسام في أمانة عمّان الكبرى،¹²⁹ يحاول هذا التقرير العمليّ المنحى فتح باب الحوار بين الأطراف المعنية، واكتشاف السبل التي يمكن من خلالها تبادل الدعم من خلال المعارف والأبحاث، والخدمات المجتمعية والمشاريع التنموية. على ضوء ذلك، يسعى هذا التقرير، بواسطة المواد التي يعرضها، إلى اقتراح حوكمة فاعلة للهجرة على مستوى المدينة، مع إمكانية ربط ذلك في المستقبل بالمدن الأخرى المشاركة في هذا المشروع.

يستخلص هذا التقرير بعض النقاط الأساسية التي ينبغي أن تؤدي تحسين حالة اللاجئين في مدينة عمان:

1. أمام أمانة عمّان الكبرى فرصة حقيقية للمشاركة، مع فريقها، لدعم الخطة الاستراتيجية الإنسانية والتنموية التي تطبقها الحكومة من أجل إدارة أزمة الهجرة.

2. يجب تشجيع الوزارات المختصة، وأمانة عمّان الكبرى، والمجتمعات المحلية، على التنسيق في ما بينها عند تطبيق خططها التنموية. فلا شكّ في أنّ خبرة كلّ هيئة تختلف عن الأخرى، ويمكن لمجالات الاختصاص أن تكمل بعضها بطريقة بناءة، لخدمة المستفيدين بشكل أفضل. في هذا الإطار، يمكن أن يتخذ التنسيق بين الوزارات المختصة، وأمانة عمّان الكبرى، والمجتمعات المحلية شكل تبادل الخبرات الفنية و العملية من خلال شبكة خبراء.¹³⁰

3. من الضروري الاستفادة من الأصول الحالية لكلّ طرف في الشبكة. فتمتّع أمانة عمّان بنقاط قوة متعدّدة تشمل الخدمات البيئية، والصحية، والثقافية، والرياضية، والمجتمعية، فضلاً عن البرامج الاجتماعية والتخطيط الحضري. من هنا، يمكن لأمانة عمّان الكبرى، بصفتها أمانة لمدينة ذات كثافة سكانية عالية تضمّ المواطنين، والعمالة الوافدة، والمهاجرين قسراً، أن تؤدي دوراً في تطبيق خطة الاستجابة الأردنية، مثبتة قدرتها على تحمّل الأزمة الحالية. فبعض المواضيع تندرج فعلاً ضمن حقل اختصاصها، وتساهم في تكوين رؤيا واضحة من أجل الاستثمار في رأس المال البشري، وتوسيع نطاق فهم التماسك الاجتماعي.

4. أثناء إعداد هذا التقرير، لوحظ أنّ البيانات المتعلقة بعمّان وسكّانها المحليين ومهاجريها متوقّرة بحسب الموضوع في مختلف الهيئات والمنظمات. من هنا، يمكن للمرصد الحضري التابع للأمانة أن ينشئ قاعدة

¹²⁹ راجع الملحق 2.

¹³⁰ <http://reliefweb.int/report/jordan/jordan-compact-new-holistic-approach-between-hashemite-kingdom-jordan-and>



بيانات تُجمَع فيها وتُحفظ كافة المعلومات المتوفرة عن عمّان. فمن شأن إعداد مثل هذا المكتب الخاص بالموارد، عن طريق استخدام المتغيّرات الحالية، أن يسمح بإجراء المزيد من الأبحاث، تشمل ربما مزيداً من العمل الميداني المعمّق والدراسات التحليلية لظروف معيشة سكّان مدينة عمّان. بالفعل، إذا ما أُعدّ الأرشفة بطريقة محترفة، قد يساهم في تمكين صنّاع القرار والباحثين للاستفادة من الكم الكبير من هذه المعلومات المتوفرة عن عمّان، والتمتّع بمصداقية أكبر بفضل المعلومات التي يحصلون عليها.

الملحق 1: المواقع الالكترونية

قاعدة بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

<http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107>

محور التركيز العالمي لعمليات مفوضية شؤون اللاجئين

<http://reporting.unhcr.org/node/2549>

قاعدة بيانات القوى الفاعلة في عمّان (مزوّدي الخدمات)

<http://jordan.servicesadvisor.org/#!/results?region=Amman%20Governorate&hideOthers=false>

مجموعة "لاجئو العالم"

<http://www.refworld.org/country/JOR.html>

موقع شبكة الإغاثة

<http://reliefweb.int/country/jor>

إحصاء "جوردن تايمز"

<http://www.jordantimes.com/news/local/population-stands-around-95-million-including-29-million-guests>

خطة الاستجابة الأردنية

<http://www.jrpssc.org>

الملحق 2: معلومات الاتصال بالجهات الفاعلة الأساسية المدعوة للمشاركة ضمن مجموعة

الجهات التي تعمل في مجال الهجرة في مدينة عمان

الجهة الفاعلة	مسؤول الاتصال	البريد الإلكتروني
أقسام أمانة عمان الكبرى		
نائب مدير المدينة لشؤون قطاع البيئة و المناطق	المهندس باسم الطراونه	
مدراء المناطق الإدارية الـ 22 في عمان		
دائرة نظم المعلومات الجغرافية	المهندس نضال مرجي	
المراكز الاجتماعية	المهندسة جمانة عطيات	
البرامج الاجتماعية	المهندسة نانسي أبو حيانة	
المرصد الحضري	المهندس أكرم الخريسات د. الدكتور نصر قنديل	a.khraisat@gmail.com Nsr8060333@gmail.com
هيئات المجتمع المدني المحلية		
النهضة العربية للديمقراطية والتنمية	سمر محارب المديرة والمؤسسة	s.mubareb@ardd-jo.org
تمكين	ليندا كلش المديرة	linda@tamkeen.io
مؤسسة نهر الأردن	إنعام البريشي	e.barrishi@jrf.org.jo
مؤسسة نور الحسين	روان دابنة	
الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية	محمد الكيلاني	
خطة الاستجابة الأردنية/ وحدة تنسيق المساعدات الإنسانية		
جمعية العون الصحي الأردنية	يعرب العجلوني	
جمعية المركز الإسلامي	فواز مزرعاوي	
السلطات المركزية		
وزارة التنمية الاجتماعية	إياد غريس	
وزارة التخطيط والتعاون الدولي	د. فداء غراييه	
مديرية شؤون اللاجئين السوريين	د. صلاح الكيلاني	
وزارة العمل دائرة اللاجئين السوريين	حمدان يعقوب	

المنظمات غير الحكومية الدولية		
Rania.alalem@drc-jordan.org	رانيا العالم نائب مدير البرنامج	المجلس الدانماركي للاجئين
Sawsan.ababneh@drc-jordan.org	سوسن عباينه مسؤولة قسم سبل المعيشة	المجلس الدانماركي للاجئين
rachida.aouameur@nrc.no	رشيدة أوامور مستشارة الحماية والمناصرة	المجلس النرويجي للاجئين
Lina.Rabaia@care.org	لينا رباية (مسؤولة المناصرة)	منظمة كير الدولية
sharmila.shewprasad@savethechildren.org	شارميلا (منسقة المناصرة)	أنقذوا الأطفال
m.amireh@questscope.org a.dominguez@questscope.org	معاذ عميره ألكساندرا دومنغيز	مؤسسة كويست سكوب
dalmasri@mecinstitute.org	دينا المصري	معهد الشرق الأوسط للطفولة
هيئات الأمم المتحدة		
burton@unhcr.org	آن بورتون	مجموعة العمل المعنية بالصحة (مفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الصحة العالمية)
eha@unicef.org	يوجين ها	مجموعة العمل المعنية بالتعليم (منظمة أنقذوا الأطفال واليونسف)
gaase@unicef.org	ماريان آسي	مجموعة العمل المعنية بحماية الطفل
alawi@unhcr.org	رمعة علاوي	مجموعة العمل بسبل المعيشة
ALOMARIR@unhcr.org	روان العمري - مساعدة برامج الحماية	مفوضية شؤون اللاجئين - الرئيسة الشريكة في تنسيق شؤون عمّان
alani@unhcr.org	محمد العاني	رئيس تنسيق شؤون الجنوب (جزء من التنسيق المشترك بين الوكالات) ¹³¹
carmen.issa@drc-jordan.org	كارمن عيسى مديرة التنسيق والإحالة	الرئيسة الشريكة في تنسيق شؤون عمّان والجنوب
mhomsy@unicef.org	مها حمصي	مكاني/ اليونسف- التعليم
a.night@unrwa.org	أندرو نايت	الأونروا

¹³¹ وفقاً لاجتماع مارس/آذار، 17 فبراير/شباط 2017، المشاركون هم: النهضة العربية للديمقراطية والتنمية، بيت اللقاء، مركز ضحايا التعذيب، مؤسسة النهوض الاجتماعي والثقافة، المجلس الدانماركي للاجئين، المنظمة الدولية للمعوقين، الهيئة الطبية الدولية، جهد، مؤسسة نهر الأردن، معهد الشرق الأوسط للطفولة، حركة السلام ونزع السلاح والحرية، MDFF، أرض الإنسان، المجلس النرويجي للاجئين، منظمة الأولوية الملحة- المساعدة الطبية الدولية، STCJ، برنامج الأغذية العالمي، اليونسف، الهلال الأحمر الأردني.



dejanpotpara@gmail.com	ديجان بوتبارا	اللاجئون الفلسطينيون من سوريا عمليات الأونروا في عمان
--	---------------	--



Annex 3 Bibliography

Preliminary bibliography

Ababsa, M. (2010). The Evolution of Upgrading Policies in Amman. Presented at the Second International Conference on Sustainable Architecture and Urban Development, Amman, Jordan.

This paper outlines increasing disparities between affluent West Amman and the more poverty-afflicted East Amman. Ababsa discusses some of the neoliberal municipal policies that have been implemented in the last few decades and how they have affected the way the government sees its citizens, both refugees and native Jordanians.

Ababsa, M. (2011a). Citizenship and Urban Issues in Jordan., 39–64.

Ababsa considers how residents of Amman have come to see themselves as “global citizens,” and how the city facilitates a sense of community and national identity, which is something that is missing from most Jordanian towns that rely heavily on kinship affiliations.

Ababsa, M. (2011b). Social Disparities and Public Policies in Amman. In *Cities, Urban Practices and Nation Building in Jordan*.

This is a book section with more info related to the topic of the Evolution of Upgrading Policies in Amman.

Arar, R. M. (2016). How political migrants’ networks differ from those of economic migrants: “strategic anonymity” among Iraqi refugees in Jordan. *Journal of Ethnic and Migration Studies*, 42(3), 519–535.

Arar explains that many Iraqi political migrants in Jordan practice *Strategic Anonymity* in order to preserve their safety. Because of their politicized status many Iraqi refugees in Jordan are reluctant to create more defined social networks, fearing that openly publicizing their identity and whereabouts may mean jeopardizing their safety in Jordan or that of their remaining family in Iraq. With opportunities for aid and employment already severely diminished for Iraqis in Jordan, this *strategic anonymity* limits the agency of refugees to an even greater extent.

Becker, D. F. (2013, May 8). *The Past, Present and Future of Transnational Conflict in Jordan: A Study of Syrian Refugees in the Hashemite Kingdom*. Illinois State University. Retrieved from <http://ir.library.illinoisstate.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1000&context=cppg>

This article deals primarily with issues related to the possibilities of a spillover of the conflict in Syria into Jordan. It investigates, primarily through documents, whether the Syrian refugee population is likely to become more militarized and whether current policies toward refugees in the kingdom are exacerbating this effect. Becker feels that NGO’s operating within Amman should be doing more to aid refugees in the city,



and that depriving Syrians of the ability to legally work in the country may have adverse effects resulting in a more militarized refugee population, or one that could be more vulnerable to Salafist elements operating in Jordan.

Chatty, D., & Mansour, N. (2011). Unlocking Protracted Displacement: An Iraqi Case Study. *Refugee Survey Quarterly*, 30(4), 50–83.

This article takes the position that the current frameworks set up to deal with displacement are outmoded, and that new paradigms that focus on how best to manage long term displacement should be developed and implemented to aid refugees caught in the situation of protracted displacement.

Clifton, W. C. (2016). *Multi Identity Conflict: A case study of Sudanese Refugees and Asylum Seekers in Jordan*. SIT Graduate Institute. Retrieved from <http://digitalcollections.sit.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=4003&context=capstones>

This paper looks at how Sudanese refugees in Jordan construct their identities as a displaced and minority community.

Dahi, O. (2014). The refugee crisis in Lebanon and Jordan: the need for economic development spending. *Forced Migration Review*, (47), 11–13.

Dahi argues that development spending is essential to alleviating the strain that refugee influxes have put upon developing economies in the Middle East. He feels that the reluctance of governments to address the problems of access to aid, healthcare, education etc. will only prolong and aggravate the refugee crisis in the region.

Dalal, Ayham. (2015). A Socio-economic Perspective on the Urbanization of Zaatari Camp in Jordan. *Migration Letters*, 12(3), 263–278.

Dalal attempts to situate the current system of refugee camps in Jordan not as an enclosed system, but one tied to the informal Jordanian economy. The idea that camps are temporary spaces for refugees has been challenged by years of ongoing violent conflict and protected displacement. As this trend continues, refugees will continue to find ways to escape the managed confines of the camp system.

De Bel-Air, F. (2009). Iraqis in Jordan since 2003: What Socio-Political Stakes? Retrieved from <http://cadmus.eui.eu//handle/1814/11255>

This article gives a general overview of the Iraqi refugee population in Jordan, and elaborates upon potential opportunities and potential threats that their prolonged residence in the kingdom could produce.

El-Abed O. (2014) 'The discourse of Guesthood: Forced Migrants in Jordan' in Fabos, Anita and Isotalo, Riina (eds) *Managing Muslim Motilities, Religion and Global Migrations*, Palgrave Macmillan.



Eghdamian, K. (2016). Religious Identity and Experiences of Displacement: An Examination into the Discursive Representations of Syrian Refugees and Their Effects on Religious Minorities Living in Jordan. *Journal of Refugee Studies*.

Eghdamian suggests that overlooking religion in the aid process is harmful and impacts Syrian minority religious communities in Jordan negatively. Removing the religious aspect of identity can thus lead to further discrimination and social seclusion.

Fagen, P. W. (2009). *Iraqi Refugees: Seeking Stability in Syria and Jordan* (SSRN Scholarly Paper No. ID 2825853). Rochester, NY: Social Science Research Network. Retrieved from <https://papers.ssrn.com/abstract=2825853>

This paper provides an analysis of the Iraqi refugee situation overall, and the ways in which regional governments are dealing with it. It also describes that these regional governments have been slow to act and have not planned for the prolonged displacement of peoples, and have wavered on providing Iraqis opportunities for fear that their publics may seem to be doing more for the refugees than for native citizens.

Fakih, A., & Ibrahim, M. (2016). The impact of Syrian refugees on the labor market in neighboring countries: empirical evidence from Jordan. *Defence and Peace Economics*, 27(1), 64–86.

This paper discusses the impact that the protracted displacement of Syrian refugees in Jordan has had on the kingdom's economy, and offers the view that the influx has not caused much change in Jordan's formal economic sector. The authors posit that this may be because of certain policies that the government has put into effect, namely the small amount of work permits the country issues. This leads many Syrians to rely on informal employment.

Farah, R. (2009). UNRWA: Through the Eyes of its Refugee Employees in Jordan. *Refugee Survey Quarterly*, 28(2), 389–411.

This article positions Palestinian UNRWA workers relationship with the agency, as well as how the agency views its Palestinian workers, who help to run the organisation's day-to-day activities.

Frantz, E. (2013). Jordan's Unfree Workforce: State-Sponsored Bonded Labor in the Arab Region`. *The Journal of Development Studies*, 49(8), 1072–1087.

This article details the continued trend of migrant labor in Jordan and the greater Arab world, and argues that international governments help to enable what is in effect de-facto indentured servitude. The study focuses on Sri Lankan domestic women workers in Jordan.

Gibson, I. (2015). An analysis of Jordan's 2013 policy regarding Iraqi Refugees. *Social Identities*, 21(3), 199–210.

This article details some of the issues that surround Jordan and its past policies regarding Iraqi refugees in the country. It has been alleged that the Jordanian government over-estimated Iraqi population in the country in order to receive greater



aid disbursements from international governments and development agencies. Gibson also views that the approach taken by the UNHCR, which sees this crisis as primarily a humanitarian one, is masking the political roots of the issue.

Hughes, G. F. (2016). The Proliferation of Men: Markets, Property, and Seizure in Jordan. *Anthropological Quarterly*, 89(4), 1081–1108. <https://doi.org/10.1353/anq.2016.0069>

Although not explicitly about Amman, this article presents a very interesting aspect of Jordanian culture and the idea of property, and how it has changed over time. It also explains how specific neoliberal policies under the auspices of the World Bank have coupled with the act of seizure on behalf of the Jordanian government to create a fluid interplay between landowners, municipalities, and low income migrant and refugee squatters.

Ireland, P. (2011). Female Migrant Domestic Workers in Southern Europe and the Levant: Towards an Expanded Mediterranean Model? *Mediterranean Politics*, 16(3), 343–363.

This article traces how globalization has influenced the large volume of labor migrants that travel to the Mediterranean in search of work. Jordan, which has a large population of labor migrants, is featured in the article.

Kelberer, V. (2015). Seeking Shelter in Jordan's Cities. *Middle East Report*. Retrieved from <http://www.merip.org/mero/mero110515>

Kelberer stresses that housing is the most basic, and most dire need for refugees, especially for those who settle in urban areas, out of the purview of the camp system. She describes Jordan's failed attempts to establish low-income housing. More recently, politics and corruption have held back efforts to establish new housing development projects, which could be a great benefit to the Jordanian economy. The Jordanian government however feels that undertaking such projects will be viewed as giving a permanence to the temporary status of refugees in the country, something it does not want to portray.

Leenders, R. (2009). Refugee Warriors or War Refugees? Iraqi Refugees' Predicament in Syria Jordan and Lebanon. *Mediterranean Politics*, 14(3), 343–363.

Macdougall, S. (n.d.). Refugees from Inside the System: Iraqi Divorcees in Jordan. *Refuge*, 28(1), 37–48.

This article describes difficulties that divorced Iraqi women encounter as refugees in Jordan. These women are thus doubly stigmatized because of their refugee status and the negative cultural connotations surrounding divorced women. These women's opportunities to contribute to society through work, education, raising children etc. are thus seriously diminished.



Mason, V. (2011). The Im/mobilities of Iraqi Refugees in Jordan: Pan-Arabism, “Hospitality” and the Figure of the “Refugee.” *Mobilities*, 6(3), 353–373.

This article examines the contrast between the cultural phenomenon known as “Arab,” which may offer refugees increased opportunities and refuge, and explain how this norm is translated through the frameworks of the international refugee regime, which positions refugees as the “other.”

Nusair, I. (2013). Permanent Transients: Iraqi Women Refugees in Jordan. *Middle East Report*, (266), 20–25.

Nusair describes the pressures placed upon Iraq women refugees in Jordan. Specifically, she highlights that displaced Iraqi women often feel more alienated, and they are much more likely to be harassed and exploited than men. Because of cultural norms, it is extremely difficult for these women to find steady employment or provide for their families. Finally, Nusair explains that these women often feel stuck in an infinite void, no longer holding much prospect of returning to their homeland, and feeling that they will never be able to assimilate to life in Jordan.

Philips, M. (2016, Spring). *The effects of Syrian refugees on Jordan’s economy: A critical case study*. American University of Cairo Dept. of Public Policy and Administration, Cairo, Egypt. Retrieved from <http://dar.aucegypt.edu/handle/10526/4649>

Philips suggests that Syrian refugees have had wide ranging effects on the Jordanian economy, seeing them as mainly being a benefit to Jordan

Rosenberg, J. (n.d.). “This group is essential to our survival”: urban refugees and community-based protection. *Forced Migration Review*, (53), 14–16.

The emergence of the urban refugee paradigm has in many ways displaces the managerial camp system. The “temporariness” of the camp system and the structures used to aid refugees does not transition smoothly to providing aid to refugees in a dispersed urban area such as Amman. Aid and development agencies must therefore focus on new solutions to address issues facing urban refugees.

Seeley, N. (2010). The Politics of Aid to Iraqi Refugees in Jordan | Middle East Research and Information Project [Online Print Journal]. Retrieved February 25, 2017, from <http://www.merip.org/mer/mer256/politics-aid-iraqi-refugees-jordan>

Seeley describes how the Jordanian government allegedly over-estimated the population of Iraqi refugees within the kingdom, and how this brought more development aid into the country. It also discusses to what extent the aid that was delivered was used to address issues specifically impacting Iraqi refugees in the country.

Stevens, D. (2013). Legal Status, Labelling, and Protection: the Case of Iraqi “Refugees” in Jordan. *International Journal or Refugee Law*, 25(1), 1–38.



New influxes of refugees in the Middle East have meant that refugee law in the region, which had before been based mostly upon Palestinian statelessness, is currently in transition. Many new issues relating to what constitutes sanctuary, and what the definition of a refugee is are being debated between refugee advocates and states hosting refugees. States are reluctant to host refugees for a protracted amount of time and are thus likely to deny refugees basic protections.

Stevens, M. (2016). The Collapse of social networks among Syrian refugees in urban Jordan. *Contemporary Levant*, 1(1), 51–63.

Steven's research focuses on the social networks of Syrian refugees in Irbid, Jordan. He determines that protracted displacement, stress, and financial woes all contribute to a weakened Syrian refugee social society, which limits traditional support structures usually constructed by refugee communities. Steven's sees this as a failure of the international community to provide basic assistance to Syrian refugees.

Tobin, S. A. (n.d.). Jordan's Arab Spring: The Middle Class and Anti-Revolution. *Middle East Policy Council*, XIX(1). Retrieved from <http://www.mepec.org/journal/middle-east-policy-archives/jordans-arab-spring-middle-class-and-anti-revolution?print>

This article provides interesting information regarding Jordan's middle class and how residents of Amman view themselves as citizens of Jordan and the wider Middle East.

Wahba, J. (2012). Immigration, Emigration and the Labor Market in Jordan. Presented at the Economic Research Forum.

This article details the disparities between Jordanian emigrant workers who earn as much as four times the current average Jordanian wage, and low skilled migrants in Jordan who earn less than the average wage and have few protections.

Ward, P. (2014). Refugee Cities: Reflections on the Development and Impact of UNHCR Refugee Policy in the Middle East. *Refugee Survey Quarterly*, 33(1), 77–93.

Ward explains that much of the UN's amended refugee frameworks that address urban refugees are contradicted in the field, where refugee initiatives are still assumed to be solving temporary statelessness. The protracted conflicts currently consuming the region however, are meaning that displacement will be protracted, and that the UN must account and implement new strategies to address these issues.

Williams, A. (2016, February 4). Why Jordan is Deporting Darfurian Refugees [Foreign Affairs Journal]. Retrieved February 25, 2016, from <https://www.foreignaffairs.com/articles/sudan/2016-02-04/why-jordan-deporting-darfurian-refugees>

This article describes the Jordanian government's handling of East-African refugees, and their deportation of over 900 Sudanese refugees early in 2016.



Policy bibliography

Aljuni, S., & Kavar, M. (2014). The Impact of the Syrian Refugee Crisis on the Labour Movement in Jordan: A Preliminary Analysis (p. 28). International Labour Organisation. Retrieved from <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.673.3935&rep=rep1&type=pdf>

This report details Jordan's economic woes, which was in a state of stagnation even before different refugee crises impacted the country.

Arab Renaissance for Democracy and Development. (2015). Putting Needs over Nationality: Meeting the Needs of Somali and Sudanese Refugees During the Syrian Crisis. Retrieved from http://ardd-jo.org/sites/default/files/resource-files/ardd-la_-_putting_needs_over_nationality.pdf

This report looks at Refugees that have come to Jordan from the Horn of Africa, specifically Somali and Sudanese. These refugees have even fewer protections than Syrians or Iraqis, who are the Arab brethren of Jordanians.

Arab Renaissance for Democracy and Development. (2016). Hidden Guests Yemeni exiles in Jordan (Protection Issues in Jordan No. 1). Retrieved from http://ardd-jo.org/sites/default/files/resource-files/hidden_guests_yemeni_exiles_in_jordan.pdf

This paper looks at protection issues facing Yemenis that have fled to Jordan.

Athamneh, A. B. (2012). General overview of migration into, from and through Jordan (Mediterranean and Sub-Saharan Migration: Recent Developments) (p. 17). Consortium for Applied Research on International Migration. Retrieved from http://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/20819/Carim_ASN_en2012_03.pdf?sequence=1&isAllowed=y

This report details migration in Jordan, both immigration and emigration. Especially noted is the fact that Jordan relies on a large number of foreign workers. This includes Palestinian refugees (many of whom are recognized as Jordanian citizens), Iraqi and Syrian refugees, and migrant workers from such areas as Egypt and Southeast Asia.

CARE. (2012). CARE Jordan: Baseline Assessment of Community Identified Vulnerabilities among Syrian Refugees living in Amman (p. 59). Retrieved from <https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0ahUKEwi9iMi2vYTTAhWm8YMKHS1iCzQQFggcMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.data.unhcr.org%2Fsyrianrefugees%2Fdownload.php%3Fid%3D1177&usq=AFQjCNETwIKDEkkmnrRfQEBBIPwpcGJcGA&sig2=-SIYhFCMUK4-AfEU1QmnRq&cad=rja>

This report, produced by Care in late 2012, attempts to build a foundation of refugee household data in Amman that can be used to determine specific needs for Syrian refugees in Amman. Specifically, it recommends the strengthening of community



based organisations (CBOs), and building their capacity to allow better handling of the crises.

Culbertson, S., Olikar, O., Baruch, B., & Blum, I. (2016). Rethinking coordination of services to refugees in urban areas: managing the crisis in Jordan and Lebanon. Santa Monica, Calif: RAND Corporation.

This report focuses on identifying ways to improve coordination of international and national entities managing the Syrian refugee response in urban areas. This report provides an in-depth study on the current protracted refugee crisis that is gripping Lebanon as well as Jordan. It points to the fact that a higher percentage of current refugee flows are settling in urban areas. These refugees are being displaced for longer periods of time and are outside the bounds of the camp system. Current policies that seek to aid these refugees often run into issues as they are meant to address the issues of camp refugees. It argues new policies are needed and offers several suggestions for how to go about coordinating these policies with the collaboration of local and national governments, local and international NGOs, as well as a variety of other stakeholders.

Davis, R., & Taylor, A. (2012). Urban Refugees in Amman Jordan (p. 75). Institute for the study of International Migration. Retrieved from <https://blogs.commonsgorgetown.edu/rochelledavis/files/Report-Urban-Refugees-Iraqis-Jordan-2012.pdf>

This report looks at Iraqi Refugees in Amman, and particularly at successful projects that have been enacted with the joint cooperation of ngo's, refugee communities, and the Jordanian government, which have led to benefits for both refugees and local communities.

Distribution of refugees in Jordan by registration, status, sex, and governorate. (2015). Jordanian Department of Statistics. Retrieved from http://www.dos.gov.jo/dos_home_a/main/population/census2015/Refugees/Refugees_7.2.pdf

This report contains the general results of the 2015 Jordanian Census.

Hashemite Kingdom of Jordan Ministry of Planning and International Cooperation. (2017). The Jordan Response Plan for the Syria Crisis 2017-2019 (p. 156). Retrieved from <https://static1.squarespace.com/static/522c2552e4b0d3c39ccd1e00/t/58b815e64402436b7461a3e1/1488459280006/JRP+17-19+Full+Plan+%28march+2+-+web%29.pdf>

This report works to find solutions to the Syrian refugee crisis in Jordan, by addressing sustainable development needs and how future programs can be utilized to aid both refugees and host communities. It also highlights that significant amounts of international donor aid will be needed to achieve the goals of many of these initiatives.



International Catholic Migration Commission. Protection, mobility and livelihood challenges of displaced Iraqis in urban settings in Jordan (p. 36). Retrieved from <http://www.refworld.org/docid/4c9721dc2.html>

This report looks at the reasons Iraqis have widely preferred settling in urban areas, and looks to offer some insight into possible policies that can aid urban refugees.

International Medical Corps (IMC). (2015). Healthcare Assessment of Syrian and Iraqi Urban Refugees in Jordan. Retrieved from <http://data.unhcr.org/syrianrefugees/download.php?id=11092>

This report provides several statistics relating to urban refugees and access to healthcare in urban areas such as Amman. Particular attention is paid to the fact that refugees in the poor areas have little access to medical care.

International Rescue Committee. (2017). In search of Work: Creating Jobs for Syrian Refugees: A Case Study of the Jordan Compact.

Jordan Statement at the Third International Conference on Financing for Development. Retrieved from <http://www.un.org/esa/ffd/ffd3/wp-content/uploads/sites/2/2015/07/Jordan.pdf>

This statement echoes the Jordanian government's concern about the Syrian refugee crisis and makes an appeal to the international community for more aid.

Living on the Margins: Syrian Refugees in Jordan Struggle to Access Health Care. Retrieved from <http://www.refworld.org/docid/56f250204.html>

Healthcare is often hard to obtain for refugees in Jordan, even more so for those unregistered with the United Nations High Commission on Refugees. Lack of access to healthcare is a severe detriment to refugee livelihoods. High prices and fees for service also require many refugees to skip needed medical attention in favor of paying rent or buying food.

Mercy Corps. (2014). Tapped Out: Water Scarcity and Refugee Pressures in Jordan (p. 40). Retrieved from https://www.mercycorps.org/sites/default/files/MercyCorps_TappedOut_JordanWaterReport_March2014.pdf

This reports details issues related to water usage and the increased pressure on already destabilized water infrastructure to accommodate increasing numbers of refugees.

NRC-Norwegian Refugee Council. (2015). In Search of a Home: Access to adequate housing in Jordan (p. 36). Retrieved from <http://www.syrialearning.org/resource/20541>

This report highlights the difficulty that many refugees in Jordan have when it comes to finding adequate and affordable housing.



Pavanello, S., & Haysom, S. (2012). Sanctuary in the city? Urban displacement and vulnerability in Amman (HPG Working Papers) (p. 32). Humanitarian Policy Group. Retrieved from <https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/7605.pdf>

This paper explains that current refugee and displacement flows often favor moving into urban settings, and that as much as half of the world's refugee population lives within urban areas. The authors try to piece together how current refugees attempt to navigate uncertain livelihoods within the city of Amman, and look at how governments and aid organisations can solve development issues that impact refugees within the city.

The lives and livelihoods of Syrian refugees: A study of refugee perspectives and their institutional environment in Turkey and Jordan. Retrieved March 31, 2017, from <http://www.refworld.org/docid/58bd75394.html>

Sharp, Jeremy M. (2017). Jordan: Background and U.S. Relations (p. 24). Congressional Research Service. Retrieved from <https://fas.org/sqp/crs/mideast/RL33546.pdf>

This paper provides a background on current Jordanian politics, economy, and society. It also details issues that are caused by the increasing influx of refugees into the region.

Syrian Refugees in Urban Jordan: Baseline Assessment of Community-Identified Vulnerabilities Among Syrian Refugees Living in Irbid, Madaba, Mufrq, and Zarqa. Retrieved from <http://www.care.org/sites/default/files/documents/EMER-JOR-2013-Syrian-Refugees-in-Urban-Jordan.pdf>

This report, like the one earlier conducted on Amman, attempts to build a foundation of refugee household data in other urban areas that can be used to determine specific needs for Syrian refugees in Jordan.

Maha Kattaa, "Social protection and employment for Syrian refugees in Jordan," Conference of Regulating Decent Work Networks, 2015, ILO.

Tamkeen. (2016). Walled in by Alienation (p. 122). Retrieved from <http://tamkeen-io.org/download/walled%20in%20by%20alienation.pdf>

This report details the working and living conditions of migrant workers within the Hashemite Kingdom. Special focus is placed on Jordanian adherence (or lack thereof) and international legal frameworks that govern the rights of migrant workers. Syrian refugees, who have formed an additional low wage labor pool, are also discussed in depth. Finally, the other topic focused on is Jordan's Qualified Industrial Zones (QIZ) and the often harmful conditions that migrants work in.

Tamkeen. Forgotten Rights (p. 190). Retrieved from http://tamkeen-io.org/download/Forgotten%20Rights_web%20file.pdf

This report highlights working conditions among Migrant agricultural workers, primarily Egyptian men, who work in Jordan. The report features the ways in which



these workers are recruited and how they arrive in Jordan, much of which is done illicitly. It also discusses working conditions, poor wages, and difficult living conditions that these migrants face.

Tamkeen. The Work Conditions of Syrian Refugee Women (p. 25). Retrieved from Tamkeen.

This report looks at some of the difficult conditions faced by Syrian women in Jordan. Syrian refugee women are increasingly entering the labor market to support their families. However, many women also encounter obstacles that their male counterparts do not face. These include negative stereotypes of working women, exploitation, wage gaps, and abuse. Overall their financial situations are very tenuous, which increases the chances that they and their families will be exploited.

United Nations Development Programme. The Informal Sector of the Jordanian Economy. Retrieved from <https://drive.google.com/open?id=0B8RfkY945LwLUE11V3M5NXBkV28>

A look at the informal sector economy in the greater Amman area.

United Nations High Commissioner for Refugees. (2017). A mapping of social protection and humanitarian assistance programmes in Jordan: What support are refugees eligible for? (No. Working Paper 501) (p. 24). Retrieved from <http://www.refworld.org/docid/58bd73acd.html>

This paper describes some of the assistance that refugees are eligible for in Jordan, and offers areas which need improvement.

U.S. Department of State. (2016). Jordan U.S. Embassy Trafficking in Persons Report. Retrieved from <http://www.state.gov/j/tip/rls/tiprpt/countries/2015/243464.htm>

This report provides a general overview regarding the trafficking of persons in Jordan.